

البَابُ الْأَوَّلُ
المدخل لعِلْمِ الاجْتِمَاعِ

obeikandi.com

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

- مقدمة
- مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية
- تعريف علم الاجتماع

obeikandi.com

الفصل الأول

تعريف بعلم الاجتماع

مقدمة :

إذا أردنا التفكير في ماهية علم الاجتماع ، كان أول ما يخطر في ذهننا هي النواحي التي يقوم هذا القسم بدراستها ، أو بمعنى آخر مجال الدراسة الذي يركز عليه هذا العلم ، إذ الواقع أن لكل علم من العلوم مادة دراسته ، فإذا ساءلنا أنفسنا ماذا يدرس علم الطبيعة أو ماذا يدرس علم الكيمياء ، أو علم وظائف الأعضاء . أو علم التشريح ، كان من السهل أن نحدد مجال دراسة كل منها ، وأن نجد فصلاً واضحاً بين مجال كل منها . وهذا التمييز سهل في العلوم الطبيعية عامة ، أما إذا ساءلنا أنفسنا ماذا يدرس علم الاجتماع ، دارت في ذهننا إجابات مختلفة يمكن أن تمثل في دراسته للمجتمع أو للظواهر الاجتماعية أو للتفاعلات الإنسانية أو في العلاقات الإنسانية ، إلى آخر ذلك من نواح لا بد أن تجول في ذهننا إذا سألنا هذا السؤال وقد تكون هذه الإجابات صحيحة لولا أنها تصبح في هذه الحالة إجابات غامضة غير محددة من ناحية أنها يمكن أن تكون إجابات لسؤالنا مثلاً ، ماذا يدرس الاقتصاد ؟ أو العلوم السياسية ، أو العلوم الدينية ، أو العلوم القانونية وغيرها من العارم الإنسانية الأخرى ، حيث نجد أن إجابتنا يمكن أن تكون أيضاً أنها إنما تقوم بدراسة المجتمع ، أو الظواهر الاجتماعية ، أو التفاعلات الإنسانية ، أو العلاقات الإنسانية ، ونكون حينئذ قد وحدنا بين ما يدرسه علم الاجتماع وما تدرسه العلوم الاجتماعية الأخرى وهو السبب الذي أقول من أجله إن إجابتنا عن السؤال الأول بالشكل الذي عرضناه أولاً تصبح إجابات غامضة وغير محددة . وحتى إذا سلمنا جدلاً بأن كل هذه العلوم إنما تدرس هذه النواحي فلا بد أن يكون هناك اختلاف في طريقة دراستها أو في وجهات نظرها نحو دراستها أو في الروايات التي تركز عليها في هذه الدراسة ، ويبقى علينا الآن أن نوضح ما تعنيه هذه الجملة الأخيرة .

الواقع أن كل العلوم الإنسانية إنما تشترك جميعاً في دراسة الظواهر الاجتماعية التي

يمكن تعريفها في كثير من البساطة والدقة في الوقت نفسه بأنها : « التصرفات الإنسانية التي توجد على درجة معينة من الانتشار في مجتمع معين وفي وقت معين » وهي بحسب تعريفها لها ليست أية تصرفات فردية أو نفسية مثلا ، وإنما هي تصرفات إنسانية توصف في الوقت نفسه بأنها على درجة معينة من الانتشار تبعد بها عن أن تكون تصرفات فردية ، ودرجة الانتشار هنا نسبية ، فهي قد تكون واسعة الانتشار ، وقد تكون محدودة الانتشار ، فالزواج مثلا ظاهرة اجتماعية لأنه تصرف يمارس في المجتمع بدرجة معينة من الانتشار ، والطلاق يعتبر في الوقت نفسه ظاهرة اجتماعية لأنه يمارس في المجتمع بدرجة معينة من الانتشار ، وعلى الرغم من أن الظاهرتين تعتبران اجتماعيتين إلا أن درجة أو نسبة انتشار كل منهما في المجتمع تختلف عن الأخرى . وقد يكون الاختلاف كبيرا كما قد يكون بسيطاً بين ظاهرة اجتماعية وأخرى ، وهكذا الحال في بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى حيث نجدها تمارس في المجتمعات بنسب تختلف عن بعضها البعض ، كما هو الحال في انتشار ظواهر كالأسرة والخطبة وممارسة الشعائر الدينية ، والاحتفال بالأعياد ، وممارسة وسائل تنظيم الأسرة ، والتعليم ووسائل الترفيه ، إلى آخر ذلك آلاف الظواهر الاجتماعية التي تنتشر في مجتمع معين وفي وقت معين .

ونحن إذا قلنا في مجتمع معين ، فإنما نعني بذلك أن لكل مجتمع ظواهره الاجتماعية التي تميزه عن المجتمعات الأخرى أو التي نشاهدها فيه ولا نشاهدها في غيره ، فنحن إذا انتقلنا إلى الهند مثلا وجدنا من الظواهر ما لا نعرفه في مصر ، والتي إذا مارسها أحد في مصر ما أصبحت ظاهرة اجتماعية . وإنما تكون في هذه الحالة مجرد ظاهرة فردية لأن عنصر الانتشار ينقصها ، وهكذا الحال في بقية المجتمعات حيث نلاحظ في كل منها ظواهره الاجتماعية التي لا تمارس إلا فيه ، كما أننا نقول في زمن معين لأن الظواهر الاجتماعية عامة قابلة للتغير أو للزوال ، فإذا قارنا بين المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر ونفس المجتمع في القرن العشرين وجدنا أن كثيرا من الظواهر التي كانت منتشرة في القرن التاسع عشر قد تلاشت في القرن العشرين ، كما نجد بالتالي ظواهر أخرى في القرن العشرين لم تكن معروفة في القرن التاسع عشر .

نعود فنقول إن العلوم الإنسانية عامة تقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكن الظواهر الاجتماعية نجدها في العادة على درجة معينة من التركيب والتعقيد ، فأية ظاهرة اجتماعية

إنما نجد لها جوانب متعددة ، منها الجانب الاقتصادي والجانب التقانوتي والسياسي والديني وغيرها من الجوانب ، فالأسرة مثلا ظاهرة اجتماعية لها جوانبها الاقتصادية والدينية والقانونية والسياسية وخلافها ، وهي على هذا الأساس يمكن أن تكون مجالاً لدراسة الباحث في العلوم الاقتصادية أو السياسية أو الدينية أو القانونية . ونجد في هذه الحالة أن كل باحث في هذه العلوم المختلفة إنما يركز في دراسته عادة على الجانب الذي يهمه من انظاهرة الاجتماعية فالباحث في العلوم الاقتصادية يهتم بالجانب الاقتصادي للأسرة ، والباحث في العلوم الدينية يركز على الجانب الديني . وهكذا نجد لكل من هذه العلوم نصيباً في دراسة الأسرة ، وإذا كان الأمر كذلك فما هو موقف الباحث في علم الاجتماع في دراسته للأسرة كظاهرة اجتماعية ؟

الواقع أن الإجابة عن هذا السؤال ليست من السهولة بمكان لإمكان انداخل بين الزوايا المختلفة لدراسة الظاهرة الواحدة ، وبين ظاهرة بالذات وبقية الظواهر الأخرى . ولكننا نستطيع أن نقول إن الباحث في علم الاجتماع إنما يهتم في دراسته للظاهرة الاجتماعية أنها ظاهرة إنسانية تحدث في المجتمع الإنساني ، بل إن هناك من الظواهر ما نراه ممثلاً في كل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها ، متخلفها ومتقدمها ، فهل هذه الظواهر الاجتماعية ظواهر عشوائية اعتباطية ، أو أنها ظواهر تخضع لنوع معين من النظام أو لنوع معين من القوانين ؟ هل ظاهرة كالأسرة أو الزواج أو الطلاق أو الدولة تقوم وتختفي عشوائياً أم أن هناك قوانين معينة تنظمها وتتحكم في سيرها أو في اتجاهها ؟ وإن كانت هناك مثل هذه القوانين التي تخضع لها الظاهرة في نشأتها وتطورها واستمرارها أو اختفائها فما هي هذه القوانين أو الاتجاهات التي تخضع لها هذه الظواهر ؟

وفكرة أن هناك قوانين تتحكم في الظواهر الاجتماعية ليست فكرة جديدة ، ولكنها راودت كثيراً من المفكرين القدماء ، ونجدها واضحة في فلسفة ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي ، حين رأى أن الظواهر الاجتماعية ليست ظواهر عشوائية ، وإنما هي ظواهر لها نوع من النظام ولها ما يتحكم فيها من قوانين ، بل لقد سار ابن خلدون في تفكيره أبعد من ذلك حيناً أراد أن يكشف القانون الذي تخضع له الدول عامة في نشأتها وازدهارها ، ثم اختفائها ، وهو قانون الأطوار الثلاثة ، الذي وضعه ابن خلدون والذي رأى فيه كما سنرى

في جزء آخر من هذا الكتاب « أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص ، وأن العمر ، الطبيعي للأشخاص على مازعم الأطباء والمنجمون أربعون سنة ، وأن الدولة في الغالب ، لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال . والجليل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط . فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته . . . » وإلى آخر قانونه أو نظريته^(١) التي تعتبر محاولة ، رائدة في توضيح أن الظواهر الاجتماعية إنما تسير وفق قواعد محددة ، يمكن الكشف عنها مقدماً ، وابن خلدون بفلسفته هذه ، ولو أنها لم تكن علمية في نتائجها إلا أنها كانت علمية ، بالدرجة الأولى في اتجاهها .

وما يقال عن محاولة ابن خلدون يمكن أن نقوله عن محاولة العالم الإيطالي كورادو جيني Corrado Gini في القرن العشرين حينما حاول هو الآخر أن يضع قانوناً لنشأة وتطور واضمحلال المجتمعات الإنسانية وفق قواعد معينة يجتازها المجتمع في نشأته ثم ازدهاره ثم فثائه^(٢) . وما قلناه عن ابن خلدون يمكن أن نقوله عن كورادو جيني في أن دراسته لم تكن علمية بالمعنى الدقيق ، ولكن اتجاهه هو الآخر كان علمياً . هذا ، ومن الملاحظ أن كلا من ابن خلدون وكورادو جيني قد أراد أن يطبق نظريته أو قانونه على المجتمعات الإنسانية عامة ، كقانون تخضع له هذه المجتمعات في كل زمان ومكان .

بعد ذلك نعود فسنأل هل يمكن أن تخضع الظواهر الاجتماعية لقوانين محددة مثل تلك التي تخضع لها الظواهر الطبيعية ؟ الواقع أن جهود علم الاجتماع تنجح في الوقت الحاضر إلى الكشف عن هذه القوانين ، وإن كان العلم لم يصل إلى هذه المرحلة وصولاً قاطعاً ، وقد يكون ذلك لأنه علم يعتبر حديثاً إذا قورن بالعلوم الأخرى . بل إن كلمة Sociologie نفسها لم تظهر إلا حوالي سنة ١٨٣٠ حينما صاغها أوجست كونت Auguste Comte ثم شاع استعمالها واعترف بها في اللغات الأخرى حيث نجدتها في الإنجليزية Sociology وفي الألمانية Soziologie وفي الإيطالية Sociologia ، حتى في اللغة العربية كثيراً ما يستخدم نفس الإصطلاح الأجنبي إلى جوار الإصطلاح العربي (علم الاجتماع) ؛ وإذن فعلم الاجتماع حديث لا يزيد عمره كثيراً على مائة عام ، وربما تشفع له حدائته في عدم توفيقه حتى الآن في الكشف عن القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية بشكل

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق الدكتور عل عبد الواحد وافي ، الجزء الثالث .

(٢) انظر كتاب « دراسات في علم السكان » للمؤلف .

محدد ، كما تمكنت العلوم الطبيعية ، ولا يعتبر هذا شيئاً شاذاً أو مما يعيب علم الاجتماع ، فالعلوم الطبيعية نفسها لم تهتد إلى أغلب القوانين التي تنظم الظواهر الطبيعية إلا متأخراً ، بل لا تزال هذه العلوم تحاول الكشف عن كثير من القوانين التي لم تهتد إليها حتى الآن ، ويمكن أن تمثل لذلك بالقوانين التي تخضع لها ظواهر طبيعية كالمطر والبرق والرعد والأجسام الطافية والحاذبية وغيرها . والتي لم تكتشف إلا في فترات متأخرة من تاريخ الإنسان ، وكان الإنسان قبل اكتشافها كثيراً ما يفسرها تفسيرات دينية أو ميتافيزيكية أو تفسيرات أخرى لا تمت للظاهرة بأية صلة . ولا يزال الإنسان حتى الآن يحاول أن يكشف أسرار كثير من الظواهر الطبيعية التي لم يبتد إليها بعد ، وهذا نجده مثلاً بوضوح في الدراسات التي تقوم الآن حول ظواهر الفضاء والكواكب أو في الدراسات التي تقوم بها العلوم الطبية حول طبيعة الإنسان وأمراضه التي لا يزال الكثير منها سراً حتى الآن ، وكل هذا يجعلنا نحكم في النهاية بأن العلوم الطبيعية نفسها قد مرت خلال مراحل تطورها بالمرحلة التي يمر بها علم الاجتماع في الوقت الحاضر ، وذلك حينما كانت الدراسات الطبيعية عاجزة عن تفسير الظواهر الطبيعية أو الكشف عن طبيعتها وأسبابها واتجاهاتها ، مما يجعلنا نتساءل بالمثل : لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ؟ ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن العلم من الكشف عنها مستقبلاً دون أن نحدد فترة زمنية لهذا المستقبل ؟ المهم أننا سنفترض على الأقل أن علم الاجتماع إنما يجتاز في الوقت الحاضر المرحلة التي سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها والتي كانت قبلها تحكم على الظواهر الطبيعية أحكاماً تختلف تماماً عن حقيقتها وطبيعتها الفعلية .

مكان علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية

إذا أردنا أن نحدد وضع علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية الأخرى وجدنا أن هذه العلوم الأخرى إذا كانت تركز في دراستها للظاهرة الاجتماعية على الجانب الذي ينمها ، فإن علم الاجتماع لا يمكن أن يركز على جانب معين ، أو يهتم بجانب واحد شأنه شأن هذه العلوم ، لأن الجانب الواحد لا يمكن أن يصل به إلى النتيجة المقصودة ، لأن الظاهرة الاجتماعية في مظهرها وإن كان لها عدة جوانب إلا أن هذه الجوانب لا تنفصل عن بعضها . وإنما على العكس من ذلك نجدنا على اتصال تؤثر في بعضها وتتاثر ببعضها ، وأن هذا التأثير المتبادل لا بد أن تكون له صلة بطبيعة الظاهرة نفسها والقوانين أو القواعد التي تتحكم فيها ، بل إن نفس الشيء يمكن أن يقال عن وضع الظاهرة الاجتماعية من الظواهر الأخرى ، حيث نجد أن الظواهر الاجتماعية في المجتمع متبادلة التأثير تؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها ، فظاهرة الأسرة تؤثر على ظاهرة أخرى كالدولة وتتأثر بها كما تؤثر على الظواهر الاقتصادية والترفيهية في المجتمع . ونجد بالتالي أن ظاهرة كالدولة تؤثر على باقي الظواهر الأخرى ، ونفس الشيء يقال عن بقية الظواهر الاجتماعية من ناحية التأثير المتبادل بينها .

ولقد وضع كارل مانهايم هذه النقطة عند تمييزه بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى (الخاصة) بقوله : « إن علم الاجتماع يهدف إلى تنسيق النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية الخاصة ، وذلك باعتبارها متفرعة عن أصل واحد وتلتقي عند هدف واحد ، ذلك لأن كل أجزاء الحياة الاجتماعية متصلة اتصالاً وثيقاً ، وجميع الوظائف الاجتماعية متداخلة ، ويتوقف بعضها على البعض الآخر ، كما أن أي تغيير يحدث في ناحية من نواحي المجتمع لا بد أن يتردد صدها في نواح أخرى كثيرة . وهذا يدعو إلى عدم إمكان فهمها إلا بتحليلها ودراسة عناصرها والوقوف على آثارها وكشف القوانين المنظمة لسيرها . ودراسة هذا شأنها لا يمكن أن يختص بها أي من العلوم الاجتماعية الخاصة ، وأصبحت الحاجة ماسة بذلك إلى علم الاجتماع لكي يضع تفسيراً للحياة الاجتماعية في جملتها ، ويضع أسس الدراسة ومناهج البحث التي تيسر عليها العلوم الاجتماعية التي تعتبر

فروعاً منه ، وينسق بين نتائجها اذامة وقوانينها التي ترتبط بوحدة اجتمع ومقوماته لأساسية باعتبار أن هذه العلوم جميعاً إنما تعالج مظاهر متعددة لحقيقة واحدة هي الحقيقة الاجتماعية^(١) .

وإذن فعلم الاجتماع يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية شأنه في ذلك شأن العلوم الاجتماعية الخاصة ، ذلك لأن موضوع كل هذه العلوم لا يخرج عن كونه الظواهر الاجتماعية . ولكن نظراً لأنه لا توجد ظواهر اقتصادية أو سياسية أو قانونية أو دينية مستقلة بنفسها أو في حانة عزلة عن بقية نواحي الحياة الاجتماعية ، ونظراً لعدم إمكان عزل الظواهر الاجتماعية بعضها عن بعض ، لأنها تعتمد على بعضها وتؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها ، أصبح في غير الإمكان أن نميز بين علم الاجتماع وبين العلوم الاجتماعية الأخرى من حيث الموضوع ، ويصبح ضرورياً أن يكون التمييز في هذه الحالة من ناحية وجهة النظر ، أو زاوية الدراسة فحسب حيث نجد أن وجهة نظر علم الاجتماع عامة ، بمعنى أنه يدرس الظواهر الاجتماعية ككل يعتمد على بعضه ويؤثر في بعضه ويتأثر ببعضه ، وهو يخالف بذلك العلوم الاجتماعية الأخرى التي تختلف وجهة نظرها من هذه الناحية في أنها خاصة أو متحيزة لناحية من النواحي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو دينية مثلاً ، متجاهلة بذلك اعتماد الظواهر الاجتماعية على بعضها وأن الحياة الاجتماعية عموماً كل لا يتجزأ .

ويحاول مارشال جونز أن يوضح هذه الناحية التي تميز زاوية الدراسة عند كل من علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الخاصة فيما يدرسه كل منهما بقوله :

« إن ظاهرة المنافسة مثلاً يهتم بها كل من الباحث في علم الاجتماع والباحث في العلوم الاقتصادية ، إلا أن الاثنين يختلفان في زاوية اهتمامهما . فالعالم الاقتصادي يهتم بالمنافسة في مجالاتها الصناعية والتجارية بينما لا يرى عالم الاجتماع في هذين المجالين أكثر من مظهر من مظاهر المنافسة العديدة مما يتجه باهتمامه إلى عدم الوقوف عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى المظاهر الأخرى للمنافسة ، كما توجد في الأسرة وفي المجالات الدينية أو كوسيلة للحصول على القوة أو النفوذ لأنه يهدف من دراسته إلى الكشف عن العوامل التي توجه أو تؤثر في المنافسة كظاهرة اجتماعية عامة . وفي كل مظاهرها ومجالاتها حتى إذا تمكن من ذلك

Kar Mannheim, in his forward to Viola Klen's, *The Feminine Character* (London, (١) 1946), pp. VII - XIV.

يكون قد اهتدى إلى حقيقة عامة عن العلاقات الإنسانية «^(١) .

وهذا الاتجاه عند الباحث في علم الاجتماع يجعله يهتم فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية بنواحيها الشائعة Common ولا يركز كثيراً على النواحي الفريدة Unique لأن النواحي الشائعة هي التي لا بد أن يكون لها صلة وثيقة بتردد الظاهرة واتجاهها . أما النواحي الفريدة فهي بحكم هذا الوصف يغلب ألا يكون لها دور فعال في تردد الظاهرة وانتشارها .

وعلى أساس هذا الرأي يمكن أن نلمس كيف تختلف زاوية الدراسة عند الباحث في علم الاجتماع عنها عند الباحث في التاريخ . حيث نجد أن كلا منهما يدرس المجتمع الإنساني والحوادث الإنسانية مع اختلاف يتضح في اهتمام عالم التاريخ بالكشف عن النواحي التي تعتبر فريدة نسبياً . فهو يلاحظ ويثبت ويحلل تفاعلات يمكن أن توصف بأنها لا تتكرر ، ومن ذلك على سبيل المثال اهتمام علماء التاريخ بالثورة الفرنسية كحدث يختلف عن بقية الحوادث الإنسانية ، وقد يلجأ عالم التاريخ إلى عمل مقارنات بين الثورة الفرنسية وأحداث أخرى ، أو ثورات أخرى حدثت في غير الزمان والمكان ، ولكنه يهتم دائماً في دراسته بالنواحي الفريدة أكثر من اهتمامه بالنواحي الشائعة . وبهذه الطريقة يسعى عالم التاريخ إلى أن يكون في هذا المجال حجة في تاريخ فرنسا في القرن الثامن عشر، أو حجة في الثورة الفرنسية بالذات ، لا أن يكون حجة في الثورات عامة ، وهو يختلف بوضعه هذا عن الباحث في علم الاجتماع الذي يحاول أن يكون حجة في دراسة ظاهرة اجتماعية معينة ، قد تكون الثورة مثلاً أو الأسرة أو الزواج أو انحراف الأحداث أو تنظيم الأسرة أو غير ذلك من الظواهر .

وإذن في مجال التفاعلات الإنسانية يهتم الباحث في علم الاجتماع بتلك التي تتميز بالشيوع أو التكرار سواء أكانت ذات طابع اقتصادي أم سياسي أم قانوني أم ديني ذلك لأنه يدرس التشابه بين الجماعات الإنسانية ككل منها اختلفت هذه الجماعات في تكوينها أو تنظيمها أو حضارتها ، وعلم الاجتماع على هذا الأساس لا يدرس ثورة معينة أو حرباً معينة أو إضراباً معيناً أو أية ظاهرة اجتماعية بعينها في زمان ومكان معينين إلا كوسيلة للدراسة الظاهرة دراسة عامة ، كوسيلة للدراسة الثورات عامة والحروب عامة

والإضرابات عامة كظواهر اجتماعية ، وما يصاحب هذه الظواهر من أمور شائعة لا يمكن أن توصف بأنها فريدة ، وعلم الاجتماع بذلك يهدف إلى المعرفة عن الشابه الذى يوجد بين الجماعات الإنسانية عامة على اختلاف أنواعها ، أى المعرفة عن نماذج التفاعل الشائعة للاتجاهات المختلفة للحياة الاجتماعية ، وهى ما يمكن أن نعبر عنه بكلمات أخرى إذا قلنا إنه يبحث عن القواعد أو القوانين التى تختق وراء تصرفاتنا الاجتماعية أو حياتنا الاجتماعية .

تعريف علم الاجتماع

حاول كثير من العلماء أن يعرفوا هذا العلم ، كل بطريقته الخاصة ، ولا بأس من أن نستعرض عدداً من هذه التعاريف على سبيل الإلمام بوجهات النظر المختلفة ، وعلى سبيل التعرف على عدد من العلماء الذين ساهموا بنصيب كبير في نشأة هذا العلم وتطوره . وتتميز أغلب هذه التعاريف بتصرها وضحيتها مما أفقدها الكثير من أهميتها العلمية ، ولكنها مع ذلك تعبر عن وجهات نظر معينة كما نلمس منها مرحلة من مراحل تطور علم الاجتماع . ومن هؤلاء العلماء الذين اشتهروا بتعاريفهم :

- ١ - هنرى جيدنجز ، وقد عرف علم الاجتماع بأنه « المدرسة العلمية للمجتمع .
"The scientific study of society"^(١).
- ٢ - لستر وارد وقد عرفه بأنه « علم المجتمع »
"The Science of Society"^(٢).
- ٣ - إدوارد روس ، وقد عرفه بأنه « علم الظواهر الاجتماعية »
"The Science of Social Phenomena"^(٣).
- ٤ - سمول ، وقد عرفه بأنه « علم العملية الاجتماعية »
"The Science of Social Process"^(٤).
- ٥ - روبرت ماكيفر ، ويرى أن علم الاجتماع هو العلم الذى يدور حول ،
العلاقات الاجتماعية .

Sociology is (about) social relationships, the network of relationships we call society^(٥).

-
- | | |
|---|-----|
| Henry Giddings, Introductory Sociology (N. 4, 1901) p. 9. | (١) |
| Lester Ward, Popular Science Monthly, June, 1902, p. 113. | (٢) |
| Edward Ross, Foundation of Sociology (N.y., 1905) p. 6 | (٣) |
| A.W. Small, General Sociology (Chicago, 1905) p. 35. | (٤) |
| R. Maciver and Ch. Page, Society (London, 1955) p. v. | (٥) |

٦ - فيرشيلد ، وقد عرفه بأنه « دراسة الإنسان وبيئته الإنسانية في علاقتهما بعضهما ببعض » .

“Study of man and his human environment in their relations with each other^(١)”.

وهكذا نكون قد استعرضنا مجموعة من التعاريف لعدد من العلماء ، إلا أن هذه التعاريف في مجموعها يمكن اعتبارها منطرفة في سطحياتها وغير علمية بالتالي ، إذا أطلقناها على علم الاجتماع لأنها مما يمكن أن يمتد إلى عدد آخر من العلوم ، وعلى ذلك وجدنا خلطاً في مثل هذه التعاريف التي عرضناها بين علم الاجتماع ، والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وهذا الخلط دعا عدداً آخر من العلماء إلى أن يكونوا أكثر دقة في تعاريفهم ليجنبوا ذلك القصور الذي وجدت عليه التعاريف السابقة ، ومن هؤلاء العلماء وليام أوجبرن وذلك حين تجده في تقديمه لعلم الاجتماع ، يرى « أنه العلم الذي يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية للإنسان وعلاقتها بعوامل أربعة هي الحضارة والبيئة الطبيعية والوراثة والجماعة »

Sociology is concerned with the study of Social life of man and its relations to the factors of cultural, natural environment, heredity, and the group^(٢)”.

وهذا التعريف وإن كان أكثر عمقاً وشمولاً من التعاريف الأولى إلا أنه لا يعتبر بالنسبة لعلم الاجتماع تعريفاً جامعاً مانعاً لأنه يمكن أن يمتد إلى غيره من العلوم الاجتماعية ، والتعريف بوضعه هذا يمكن أن ينطبق على علم الجغرافية الاجتماعية ، كما يمكن أن يكون تعريفاً لعلم الاقتصاد .

ومن التعاريف الأخرى التي يمكن أن نذكرها في هذا المجال أيضاً ذلك الذي عرضه العالم الفرنسي رنيه مونييه في أول محاضرة له في علم الاجتماع في الجزائر في سنة ١٩٢٠ وذلك حين قال « أطلق اسم علم الاجتماع على الدراسة الوصفية المقارنة التفسيرية للمجتمعات الإنسانية حسب ما تسمح به مشاهدتها في الزمان والمكان^(٣) » .

H.P. Fairchild, General Sociology (N.y., 1932) p. 90. (١)

William Ogburn, Meyer Ninkoff, A Hand-book of Sociology (London, 1947), (٢)

p. 5.

(٣) رنيه مونييه : المدخل في علم الاجتماع . ترجمه السيد محمد بدوي (الإسكندرية ١٩٤٩) ص ٤ .

وهذا التعريف ينطبق عليه ما قلناه عن تعريف أوجيرن من ناحية أنه أكثر عمقاً وشمولاً ولكن يعيبه ما يمكن أن يندرج تحته من علوم أخرى لا تخرج مهبتها عن أن تكون دراسة وصفية مقارنة تفسيرية للمجتمعات الإنسانية كالجغرافية البشرية أو التاريخ مثلاً .

ولقد ساهم موريس جتزريرج في هذا المجال بمفهوم لعلم الاجتماع رأى فيه أنه « دراسة التفاعلات والعلاقات الإنسانية ، ظروفها وآثارها » :

“The study of human interactions and interrelations, their conditions and consequences”^(١).

وواضح من التعريف بصورته هذه أنه يمكن أن يمتد إلى علوم أخرى غير علم الاجتماع .

ويلاحظ أن كل هذه المفاهيم السابقة لعلم الاجتماع لم تشر إلى ناحيته النظرية التي تعتبر أهم ما يميز هدف علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهي الناحية التي تتمثل في دراسة الظاهرة الاجتماعية ككل لكشف ماهيتها والنواحي التي تؤثر فيها أو تتأثر بها ، كما لو كانت ظاهرة طبيعية تخضع لقواعد أو قوانين ثابتة يمكن الكشف عنها كما يمكن بالتالي القيام بعمليات للتنبؤ حول هذه الظواهر ، كما هو الحال في العلوم الطبيعية تماماً . ولقد تساءلنا من قبل لماذا لا يكون موقف علم الاجتماع الآن من الظواهر الاجتماعية هو موقف العلوم الطبيعية فيما مضى من الظواهر الطبيعية ، ولماذا لا يكون للظواهر الاجتماعية من القوانين ما سيتمكن ، العلم من الكشف عنها مستقبلاً ، وقد افترضنا على هذا الأساس أن علم الاجتماع إنما يجتاز حالياً المرحلة التي سبق للعلوم الطبيعية اجتيازها قبل مرحلة الكشف عن القوانين .

ويرجح إمكان تبني هذا الفرض ما تمكن علم الاجتماع من تحقيقه خلال ، محاولاته المتتالية في الكشف عن كثير من الجوانب التي تتعلق ببعض الظواهر الاجتماعية وإن كانت هذه الكشوف لم تصل بعد إلى مرحلة القوانين وإنما فقط إلى مرحلة الاحتمالات ، الأمر الذي أمكن التنبؤ معه بوقوع نواح معينة أو أحداث

اجتماعية بذاتها . إلا أنها تنبؤات غير قاطعة ، لا تزال تخضع لاحتمال كبير أو احتمال ضئيل دون أن تصل إلى مرحلة الحزم أو مرحلة التنبؤ بنسبة مائة في المائة وهذه الناحية نجدها واضحة في الفروض التي أمكن تحقيقها عن طريق الدراسات العلمية التجريبية في علم الاجتماع ، فالفرض لا يخرج عن كونه مشكلا من أشكال التنبؤ الذي يخضعه الباحث للدراسة فيما أن يتحقق أو لا يتحقق ، فإذا تحقق الفرض صح التنبؤ ، وإذا تواتت صحة نفس الفرض في عدد كبير من الحالات أو الدراسات أصبح الاحتمال قويا في أن يصبح هذا الفرض قانونا .

ولقد تمكن علم الاجتماع فعلا من الكشف عن عدد لا بأس من به الارتباطات التي تتعلق بظواهر اجتماعية بذاتها ، ارتباطات اقترت بعضها من الوصول إلى مرحلة الواحد الصحيح ، وأقول اقترت فقط إذ لا يخلو الأمر دائما من وجود احتمال بدرجة معينة لفشل هذه الارتباطات ، هذا ويمكن أن تمثل للارتباطات التي أمكن لعلم الاجتماع أن يحددها بطريقة علمية ذلك الارتباط القوي الذي أصبح معروفاً بصفة عامة بين مستوى التعليم وبين معدل الإنجاب أو المواليد ، أو بين المستوى الاقتصادي ، وبين ممارسة وسائل تنظيم الأسرة أو بين عدد من المتغيرات المتعلقة بالأسرة وبين ظاهرة كانهراف الأحداث أو ظاهرة أخرى كالطلاق أو إصابات العمل ، ومثل هذه الارتباطات نجدها مثلة في مختلف الدراسات التي يقوم بها علم الاجتماع في شتى مجالاته .

وما سبق أرى أنه كان يجب أن يتفق مفهوم علم الاجتماع مع هذا الهدف الذي يسعى إليه والذي يتمثل في الكشف عن القواعد أو القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية ، ولقد وجدنا فعلا عدداً من التعاريف الجديدة لعلم الاجتماع ، متضمنة لهذا المعنى ، يمكن أن نسوق منها على سبيل المثال ذلك المفهوم الذي قدم به أوزيبوف Osipov علم الاجتماع على أنه «نسق للقوانين الاجتماعية ، أي القوانين التي تحكم المجتمع فقط» .

ولقد أراد أوزيبوف بهذا القول أن يعرف علم الاجتماع ويميزه في الوقت نفسه عن علم الفلسفة الذي يعالج القوانين العامة التي تحكم الطبيعة والمجتمع والفكر الإنساني بينما يقتصر علم الاجتماع على القوانين التي تحكم المجتمع . وهو يقول في ذلك :

“Philosophy as a science deals with general laws governing nature, society and human thought. Sociology is a system of social laws, i.e., laws governing society only.”^(١)

ونفس المعنى نجدّه في تقديم مصطفى الخشاب لهذا العلم حين يصغّه بأنّه « دراسة المجتمع في ضواهره ونظمه وبيئته والعلاقات بين أفرادّه دراسة علمية وصفية تحليلية ، الغرض منها الوصول إلى الوظيفة الاجتماعية التي تؤدّيها هذه الظواهر والنظم والقوانين التي تحكمها »^(٢) .

ومن المفاهيم التي تتفق وهذا الاتجاه أيضاً ، ذلك الذي كان يقدم به لهذا العلم العالم التشيكوسلوفاكي زدنيك أوريخ لطلبته في معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية وحيث قدم علم الاجتماع على أنه « علم موضوعي تجريبي نظري يبحث من وجهة نظر عامة في تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه من ناحية صفاتها الشائعة وانتظام حدودها في حياة الناس معاً » .

“Sociology is an objective, empirical and theoretical science which searches from the total point of view, human states of mind, behaviour and creation from the stand point of their common traits and regularities in so far as they are originated in the life of people together”^(٣)

وهذا المفهوم يوضح ماهية علم الاجتماع وطريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ، ويحدد اتجاه الباحث في علم الاجتماع عن دراسته للظاهرة الاجتماعية ، فالتعريف يحدد أن علم الاجتماع موضوعي تجريبي نظري يوضح طريقة دراسته للظاهرة الاجتماعية ،

G. Osipov, Sociology (Moscow, 1969) p. 9.

(١)

(٢) مصطفى الخشاب وعبد الحميد لطفى وطلعت عيسى وعبد الباسط حسن وعبد الحول ، أصول علم الاجتماع

(القاهرة ١٩٦٢) صفحة ١٤ .

Zdenek Ullrich, Lectures in social Methodology, in the Insitute of Social Sciences,

(٣)

Alexandria University, 1950.

ويبعد عن هذا العلم كل ما يتعلق بالتفكير المثالي والفلسفة الاجتماعية وفلسفة التاريخ والسياسة ، وكل أنواع المعرفة التي تتدخل بطريقة عملية في الحياة الاجتماعية ، فالموضوعية في علم الاجتماع . معناها أن نكون غير متحيزين أو متعصبين في ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية وتردها كما تعنى أن نفترض في أنفسنا عند دراستنا لهذه الظواهر أن نكون دون أى اتصال بها ، فلا يجب أن نتأثر بأية ناحية تعصبية سواء أكانت دينية أو سياسية أو جنسية أو غير ذلك من النواحي التي تهمننا شخصياً . وعلى ذلك فعند دراستنا الاجتماعية يجب أن نستبعد قدر الطاقة العاطفة القومية والرأى السياسى وما شابه ذلك من قيم أو مثل نؤمن بها ، ولقد وجد دائماً أن الحب والكرهية هما أسوأ رفيقين عند ملاحظة الظواهر الاجتماعية ، التي لا يجب أن نحكم عليها من وجهة نظر شخصية أو وجهة نظر المجتمع الذي يعيش فيه الباحث ، وإلا وجد نفسه وقد أصبح شخصياً ومتميزاً في حكمه .

أما عن التجريب هنا فيبقى أن علم الاجتماع لكي يكون علماً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة أصبح لازماً أن يكون تجريبياً كالعلوم الطبيعية تماماً ، إذ بدون هذا التجريب يصبح نوعاً من الفلسفة أو فلسفة التاريخ ، وهناك صلة وطيدة بين ، التجريب والموضوعية ، ذلك لأن التجريب امتداد للموضوعية ، بل إن في استطاعتنا أن نكون تجريبيين مائة في المائة في حين يصعب أن نكون موضوعيين بنفس النسبة .

وإذا ما انتقلنا إلى ما يعنيه التعريف من أن علم الاجتماع نظرى فهو أن هذا العلم في دراسته للظواهر الاجتماعية إنما يهدف إلى المعرفة فحسب ، فهو يقوم باكتشاف الحقائق الاجتماعية وانتظام حدوثها في الحياة دون أى اعتبار لاستخدام هذه المعارف ، ودون أى اعتبار للتطبيق العملى لهذه الاكتشافات ، لأن هذا التطبيق ليس من اختصاص الباحث في علم الاجتماع وإنما من اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية Social applied sciences ، تلك العلوم التي تتميز عادة باتباعها لسياسات معينة تتعلق بالخدمات الاجتماعية والترفيه والتشريع والسياسية وإلى آخر ذلك من مجالات تطبيقية تقوم عادة باستخدام ما يكشفه علم الاجتماع .

أما المقصود بوجهة النظر العامة فهو تمييز علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية

الخاصة كالعلوم الاقتصادية والقانونية والسياسة والدينية كما سبق أن وضعنا في مكان آخر من هذا الكتاب .

ويعين التعريف بعد ذلك موضوع البحث في علم الاجتماع والذي يتمثل في تفكير الإنسان وسلوكه وإنتاجه وهي عبارة عن الأشكال الرئيسية للظواهر الاجتماعية ، كما أن كلمة إنساني تميز بين علم الاجتماع وبين ما يسمى بعلم الاجتماع الحيواني وعلم الاجتماع النباتي .

وأما ما يقصده التعريف من ناحية « صفاتها الشائعة وانتظام حدوثها » فتحدد لما يهمنا من الظواهر الاجتماعية ، وهو مدى شيوعها ومدى انتظام حدوثها ، فالصفات الشائعة تعني ناحية الثبات أي حالة المجتمع كشيء ثابت أما مدى انتظام الحدوث والتردد فيعني الناحية الديناميكية أي التغيير الاجتماعي ، وعلى ذلك فموضوع علم الاجتماع ينحصر في دراسته للمجتمع في حالتي ثباته وحركته .

وأخيراً يرى التعريف أن كل ذلك إنما يتم على الناس في حياتهم معاً تمييزاً لعلم الاجتماع عن علم الحياة وعلم النفس العام ذلك لأن علم الاجتماع لا يهتم بالصفات الشائعة للإنسان التي تنشأ بطريقة فردية ، جسدية كانت أو عقلية .

وختاماً لما قدمناه من مفاهيم لعلم الاجتماع أرى أن مثل هذه التعاريف الأخيرة هي أصلح ما يقدم به علم الاجتماع لأنها تعبر بشكل واضح عن فلسفة هذا العلم ، هذا على الرغم من تجاهلها لناحية هامة تتعلق بالوضع الحاضر الذي يجتازه علم الاجتماع والذي يتميز بأنه لم يستطع حتى الآن أن يهتدى إلى القوانين كما تفيد هذه الكلمة وإنما قد اهتدى إلى مجرد تحديد احتمالات بعضها قوى وبعضها ضعيف الأمر الذي يتطلب منا أن ينص في مفهوم علم الاجتماع على هذه الناحية ، ما دامت هي السائدة في الوقت الحاضر ، ويرى مؤلف هذا الكتاب أن يقدم لعلم الاجتماع على الوجه التالي :

« هو العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين أو القواعد أو الاحتمالات التي تخضع لها هذه الظواهر في ترددها أو اتجاهها أو اختفائها » .

الفصل الثاني

التجمع الإنساني

- أشكال التجمع الإنساني
- نشأة وتطور التجمعات الإنسانية
- وظائف التجمع

obbeikandi.com

الفصل الثاني

التجمع الإنساني

أشكال التجمع الإنساني :

يميل الإنسان منذ أن ظهر على وجه الأرض إلى التجمع بأفراد نوعه . وقد عبر أرسطو عن هذه الناحية بقوله إن الإنسان كائن اجتماعي . وبحكم هذا الميل عند الإنسان نجده لا يعيش ، في العادة بمفرده وإنما مع غيره من بني الإنسان ، ولقد كان هذا يحدث في أول الأمر بطريقة تلقائية وبدون أى وعى أو قصد ، وظهرت بذلك أبط أشكال التجمع ، وهى تلك التى تميزت بمجرد وجود الناس قريبين من بعضهم في مساحة معينة ودون أن يميزهم أى شئ سوى هذا التقرب من بعضهم . حيث لم يكن هذا التقرب يرتبط بأى نوع من التنظيم أو التأثير المتبادل أو أية علاقة من نوع آخر ، وقد أطلق اصطلاح الحشد aggregate على مثل هذا النوع من التجمع ، وهى تشير بذلك إلى ناحية التقرب الجغرافى الذى يربط بين مجموعة من الأفراد دون إعطاء ، أية تفصيلات أخرى عن تجمعهم^(١) . أما إذا حدث وقام بينهم تفاعل وأصبح هناك بين الأفراد في الوقت نفسه شعور بوحدة التركيب ووحدة المصالح والنشاط ، فإن المجموعة تنتقل من مجرد كونها حشداً إلى مرحلة أخرى هى مرحلة الجمع Collectivity وذلك على أسامس التعريف الذى يقول :

“A collectivity is a unity of interacting personalities in which those participating possess awareness of more or less homogeneity of composition of interests, of of joint action”.^(٢)

وعلى أسامس التعريف السابق يتميز الجمع عن الحشد بوجود تفاعل بدرجة معينة بين أفرادها ، كما يتميز أيضاً بشعور أفرادها بنوع مشترك من المصالح والأهداف والنشاط . والشعور بكل هذا ينقص الحشد .

Mashall Jones Basic Sociological Principles (Boston, 1949), p. 68.

(١)

H. Fairchild, Dictionary of Sociology (N.Y., 1944), p. 47.

(٢)

أما عن اصطلاح « مجتمع society » فقد اختلف علماء الاجتماع في تعريفه اختلافاً كبيراً ، فماكينر يرى أن المجتمع عبارة عن « النسق المكون من العرف النوع والإجراءات المرسومة ، ومن السلطة والمعونة المتبادلة ، ومن كثير من التجمعات ولأقسام وشتى وجهه ضبط السلوك الإنسانى والحريات (١) » .

“Society is a system of usages and procedures, of authority and mutual aid, of many groupings and divisions, of controls of human behaviour and of liberties. (٢)”

ويرى جتربرج أن كلمة المجتمع society إن هي إلا تعبير « عن كل صلة للإنسان بالإنسان سواء أكانت هذه الصلة مباشرة أم غير مباشرة ، منظمة أم غير منظمة عن وعى أم بدون وعى . تتميز بالتعاون أم تتميز بالعداء » ، كما يرى أيضاً أن المجتمع بهذا المعنى الواسع يتميز عن الاصطلاح في صيغة المفرد A society ذلك لأن المجتمع شىء عالمى ليس له حدود معينة ، بينما تعنى كلمة « مجتمع » مجموعة من الأفراد تربطهم أو تجمعهم صلات معينة أو طرق من السلوك تميزهم عن أفراد آخرين لا تشملهم أو تربطهم هذه الصلات أو يختلفون عنهم في السلوك .

A society is a collectivity of individuals united by certain relations or modes of behaviour which mark them off from others who do not enter into those relations or who differ from them in behaviour. (٣)

ويرى يوبانك أن المجتمع عبارة عن « مجموعة من الناس عاشوا وعملوا معاً فترة من الزمن بلغت من الطول ما مكنتهم من تنظيم أنفسهم ، واعتبار أنفسهم وحدة اجتماعية لها حدودها المعروفة » .

A society is a group of people who have lived together and worked together long enough to get themselves organized and to think of themselves as a social unit with well-defined limits (٤) .

ويختلف معنى المجتمع عند مارشال جوتز عنه عند العلماء السابقين ، في أنه يطلق هذا الاصطلاح على نوع معين من الجموع يتميز بالاكتفاء الذاتى ، فالجمع الذى

(١) روبرت ماكينر وشارلز بيچ : المجتمع ، ترجمة الأستاذ الدكتور عل أحمد عيسى (القاهرة ١٩٥٧)

ص ١٦ .

(٢) صيغة النص عن الأصل الإنجليزى ، طبعة ١٩٥٥ ، ص ٥ .

Moris Ginsberg, Sociology (Oxford 1949), pp. 40 - 41.

(٣)

E. Eubank, Concepts of Sociology (Boston, 1932), pp. 120 - 130.

(٤)

يستطيع تزويد أفرادها بكل احتياجاتهم دون استعانة من خارجه يعتبر مجتمعاً .

A collectivity which can provide all that it needs wholly within itself, and without getting some of its necessities from other groupings, is self-sufficient, and is therefore a society.^(١)

ويرى جونز أن ناحية الاكتفاء الذاتي للمجتمع لا تعارض مع إنشاء علاقات تجارية أو غير تجارية مع غيره من الحشود أو الجموع بقصد انرفيه أو الربح ، إلا أنه مع ذلك يجب أن يكون على استعداد دائماً لأن يصحح عند الضرورة مكتفياً بذاته وأن يختق كل ضرورياته عن طريق تنظيمه الداخلي ، وهذه صفة لا تتوافر لكل من الحشد والجمع .

داتفق كل من جون لويس جيلين وجون فيليب جيلين مع مارشال جونز في ناحية الاكتفاء الذاتي التي تميز المجتمع ، وذلك حينما يريان « أن المجتمع الصحيح لا يعتمد في بقائه على حشد آخر » .

“The true society is not dependent on some other aggregate for its existence.”^(٢)

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقرر أن شعب جمهورية مصر العربية يكون مجتمعاً ، بينما لا يمكننا أن نطلق اصطلاح مجتمع على أية نقابة مهنية ، لأنها لا تكون وحدة مكتفية بنفسها ، بينما يمكننا أن نطلق على مثل هذه النقابات اصطلاح جمع نظراً لما يجمع بين أفرادها من شعور بوحدة الهدف مثلاً .

هذا ويميز ما كيفر وشارلز بيغ اصطلاحات ثلاثة ، المجتمع Society والمجتمع المحلي Community والهئية أو الرابطة Association ، وقد سبق أن وضحنا تعريفهما للاصطلاح الأول وهو المجتمع ، أما المجتمع المحلي فيرى المؤلفان أنه مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض ويربطهم معاً نظام عام من القواعد التي تنظم حياتهم وتحدد الصلات بينهم ، على ألا يمنع هذا من أن يكون المجتمع المحلي جزءاً من مجتمع محلي أكبر ، وتصبح المجتمعات المحلية بذلك داخل مجتمعات محلية أكبر . والمؤلفان إذن يميزان بين نوعين من المجتمعات المحلية ، مجتمعات محلية كبيرة ومجتمعات محلية صغيرة ، فهي قد تكون كبيرة حتى تصل في اتساعها إلى أن تكون أمة . وقد تكون صغيرة كقرية

Jones, op. ci., pp. 69 - 70.

(١)

J.L. Gillin, and J.P., Gillin, An Introduction to Sociology (N.Y. 1942), p. 19.

(٢)

أو جيرة معينة^(١) ، ويكاد المجتمع المحلي تكبير بذلك يتفق مع المجتمع Society من وجهة نظر مارشال جونز .

أما الهيئة أو الرابطة فلا يعتبرها ماكيفر وبيج جماعة محلية وإنما هي توجد داخل الجماعة المحلية ، وهما بذلك يعتبران الجماعة المحلية شيئاً أكبر من الهيئات التي تنشأ في داخلها ، فالهيئة مجموعة من الناس يتحدون لأداء وظيفة أو عدة وظائف كالاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية والنادى الرياضى . وتختلف المجتمعات المحلية عن الهيئات . في أننا إذا سألنا عن سبب وجود المجتمعات المحلية كان في غير الإمكان أن نحصل على إجابة محددة لهذا السؤال ، في الوقت الذى إذا سألنا فيه عن سبب وجود الاتحاد التجارى والطائفة المهنية والجمعية العلمية ، أمكن الإجابة عن ذلك بالرجوع إلى المصالح التي دعت لقيامها . كما أن هناك خلافاً آخر بين الجماعة المحلية والرابطة يظهر فيما إذا تأملنا ناحية المصلحة في الهيئات أو الروابط التي توجد لتحقيق مصالح معينة ذلك لأننا نتسبب إليها بسبب هذه المصالح فحسب ، فنتسبب مثلاً إلى النادى الرياضى بقصد تجديد نشاطنا الجسمى أو لممارسة الرياضة عموماً ، كما نشترك في مؤسسة تجارية لكسب معاشنا أو للحصول على ربح مادى ، وإلى النادى الاجتماعى للاستمتاع بالزمانة ، وهذا يعنى أن للعضوية في الرابطة معنى محدداً ، ويترتب على ذلك أن تنشأ روابط متعددة في داخل الجماعة المحلية ، وبذلك أصبح طبيعياً أن يتسبب الفرد إلى الكثير منها بحسب تعدد نشاطها^(٢) .

وتكاد تتفق الجماعة المحلية الصغيرة عند ماكيفر مع الجمع Collectivity عند مارشال جونز .

ويميز فرديناند تونيز بين اصطلاحى Community و Gemeinschaft Society) and Gesellschaft) على أساس أنهما نوعان من التجمعات الإنسانية ، يقوم الأول منهما على أساس إزادة عضوية تصدر من داخل الإنسان ، ويقوم التضامن فيها عن طريق القوة الطبيعية للدم ، وهى إذن صادرة عن الطبيعة أو عن نوع من العضوية

(١) ماكيفر وبيج . المجتمع ، ترجمة الدكتور عيسى ، صفحة ٢٨ .

(٢) نفس المرجع ، صفحة ٣ .

الطبيعية التي تنعدم معها الإرادة الشخصية ، وأفراد الجماعة في هذه الحالة يعتبرون أعضاء في كل عام يتميز بتضامن طبيعي وصلات منسجمة تذوب فيها إرادة الأفراد أمام الجماعة . وأفضل مثل للعلاقة التي تسود الجماعة تلك التي توجد بين الأم وابنها والعلاقات الأسرية إجمالاً ، أما المجتمع عند تونيز فهو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغباتهم أو إرادتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالحهم . وعلى ذلك فالمجتمع هنا ليس من إنتاج الطبيعة ، وإنما ينتج من عملية صناعية كمجتمع الشركات والاتحادات التجارية والمصانع والمدن الحديثة . ويقول تونيز في ذلك :

All intimate, private and exclusive being together, is understood as life in *Gemeinschaft* (Community). *Gesellschaft* (Society) is public life — it is the world itself. In *Gemeinschaft* with one's family one lives from birth on bound to it in weal and woe. One goes into *Gesellschaft* as one goes into a strange country ... Accordingly *Gemeinschaft* should be understood as a living organism, *Gesellschaft* as a mechanical aggregate and artifact.^(١)

ومن الاصطلاحات الشائعة في علم الاجتماع اصطلاح الجماعة *The group* ويعرفها جتزربرج بأنها « مجموعة من الناس بينهم اتصال وارتباط منظم ، وهم تركيب معلوم » .

Groups are masses of people in regular contact or communication and possessing a recognizable structure.^(٢)

كما يعرفها يوبانك بطريقة أكثر تفصيلاً حين يرى أنها « مجموعة من اثنين أو أكثر من الناس تكون بينهم نماذج من التفاعل منصوص عليها ، ويعتبرها أفرادها وحدة اجتماعية بسبب ما تتميز به من تصرف جمعي معين ، كما يعتبرها الآخرون كذلك في العادة » .

A group is two or more people between whom there is an established pattern of interaction. It is recognized as an entity, by its own members and usually by others, because of its particular type of collective behaviour.^(٣)

Ferdinand Tonnies, *Community and association (Gemeinschaft and Gesellschaft)* (١)

translated by Charles Loomis (London, 1955), pp. 37 - 39.

Ginsberg, op. ci., p. 40. (٢)

Eukank, op. ci., p. 99. (٣)

وهناك من الشروط ما يجب توافره لكي يطلق اصطلاح الجماعة على أى تجمع إنسانى ، فالجماعة تتكون من شخصين أو أكثر على أن يكونوا على اتصال ببعضهم بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويعنى هذا الاتصال من وجهة النظر السوسولوجية أن الأفراد قد أصبحوا فى وضع يمكنهم من التأثير فى بعضهم والاستجابة إلى بعضهم بطريقة مقصودة ، أو فى وضع يمكنهم من الاستجابة لمؤثر مشترك مما يقوم معه فى النهاية تفاعل اجتماعى أو صلات اجتماعية . ويتميز الاتصال المباشر بين الأفراد بعدم وجود وسيط لهذا الاتصال كأن يكون لهذا الوسيط إنسان أو آلة كالتليفون مثلا ، كما يعتبر الاتصال عن طريق الرسائل اتصالا غير مباشر أيضاً .

وإذا ما قلنا إن الاتصال يرتبط بالاستجابة المقصودة ، تطلب ذلك بالضرورة قدرأ معيناً من الاشتراك فى خبرات الماضى ، ذلك لأن الدوافع وحدها لا تكفى دائماً لتخلق هذه الاستجابة حتى ولو كان الاتصال وجهاً لوجه ، فالغريب الذى لا يعرف لغة قوم حل بهم يصعب عليه إقامة صلات اجتماعية ، كما يصعب عليه الاشتراك فى حياة الجماعة .

وإذن فالعلاقات الاجتماعية لا تنشأ إلا على أساس من التفاعل المقصود مهما كان هذا التفاعل سطحياً ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن أفراد الجماعة يرتبطون بأشكال مختلفة من الفهم المشترك ، وهذا الفهم المشترك يدور بالتالى حول مصلحة مشتركة تتركز فى هدف معين أو عدد من الأهداف ، مثل إشباع بعض الحاجات الإنسانية أو إشباع رغبة أو عدد من الرغبات الحضارية . ويقول جلين فى ذلك « إن الجماعة لكي تقوم تطلب قيامها وضماً معيناً يسمح بالتأثير المتبادل المقصود والاستجابة المقصودة بين الأشخاص الذين تربطهم ، وأن يكون هناك نوع مشترك من الاهتمام يتركز حول دوافع مشتركة أو مصالح مشتركة مع ما يتطلبه كل هذا من قيام عدد من الاتجاهات والتصرفات والشعور المشترك .

“A social group grows out of and requires a situation which permits meaningful interstimulation and meaningful response between the individuals involved, common focusing of attention or common stimuli and or interest and the development of certain common derives, motivations or interest” (1).

وتختلف العلاقات التي تربط أفراد الجماعة من ناحية درجة التفاعل الذي يقوم بين أفرادها ، فمن الجماعات ما تتميز بالتفاعل العميق بين أفرادها ، ومنها ما يتميز بسطحية هذا التفاعل ، ويمكن أن نمثل لاختلاف هذا العمق إذا قارنا بين الأسرة كجماعة وبين الجماعة في ناد من الأندية ، كما يختلف هذا العمق بين الأسرة في المجتمع الريفي والأسرة في المجتمع الحضري . هذا علاوة على اختلاف درجة التفاعل في الجماعة الواحدة من وقت لآخر .

وعلى أساس درجة التفاعل هذه أمكن التمييز بين نوعين من الجماعات ، الجماعات الأولية Primary Groups ، والجماعات الثانوية Secondary Groups وقد وضع الاصطلاح الأول شارلز كولي Cooley ، وقد شرح اصطلاحه بقوله :

“By primary groups I mean these characterized by intimate face-to-face association and cooperation. They are primary in several senses, but chiefly in that they are fundamental in forming the social nature and ideals of the individual. The result of intimate association, psychologically, is a certain fusion of individualities in a common whole, so that one's very self for many purposes at least, is the common life and purpose of the group. Perhaps the simplest way of describing this wholeness is by saying that is a “we”, it involves a sort of sympathy and mutual identification for which “we” is the natural expression. It is not to be supposed that the unity of the primary group is one of merely harmony and love, It is always a differentiated and usually a competitive unity, admitting a selfassertion and various appropriative passions, but these passions are socialized by sympathy, and come, or tend to come, under the discipline of a common spirit.

ويرى كولي أن أوضح أمثلة للجماعة الأولية هي الأسرة وجماعة اللعب عند الأطفال [والحيرة ، وتتميز كلها بعمق الصلات والتفاعل الذي يقويه في العادة صلة الوجه للوجه ، وإن كانت صلة الوجه للوجه هذه ليست ضرورية في كل الحالات لكي تكون الجماعة أولية ، فالأسرة مهما تبعد أفرادها وعاشوا بعيداً عن بعضهم لا يخرجها هذا عن صفتها كجماعة أولية ، وبالمثل لا تعتبر صلة الوجه للوجه دائماً أساساً لكي تكون الجماعة أولية ، فقد تتوفر هذه الصلة مع فرد أو جماعة يشعر الإنسان نحوه أو نحوها بالخوف أو الكراهية أو الاحتقار ولا تتكون بالتالي الجماعة الأولية^(١) .

وقد أوحى استعمال كولى لاصطلاح (الجماعة الأولية) بظهور اصطلاح (الجماعة الثانوية) ، ويقصد بها تلك الجماعات التي تتميز بضعف الصلات بين أفرادها وضعف الاستجابة بينهم بالتالى ، كما تتميز أيضاً بضعف عامل المصلحة المشتركة ويمكن أن تمثل مثل هذه الجماعات بسكان إحدى المدن أو أفراد حزب من الأحزاب أو أية جماعة أخرى لا تكون الرابطة بين أفرادها قوية ، وكلما تعقدت المدنية ازداد عدد الجماعات الثانوية على حساب الجماعات الأولية .

ويذكرنا شارلز كولى في كتابته عن الجماعة الأولية بما كتبه من قبل فرديناوند تونيز عن الجماعة والمجتمع .

وهكذا نكون قد استعرضنا بعض التعاريف والآراء التي قيلت في الجماعة ، وهي آراء تعبر كما هو واضح عن رأى أصحابها وهذا هو سبب اختلافها من باحث لآخر .

ومن الواضح أن الجماعة تشبه الجمع في نواح كثيرة، بل الواقع أنه لا يوجد بينهما تمييز واضح من وجهة النظر السوسيولوجية ، ولكن مع ذلك يمكن أن نميز بينهما كالتالى :

١ - تكون نماذج التفاعل أكثر وضوحاً في حالة الجماعة عنها في حالة الجمع بسبب النص عليها ، وذلك لأن الأهداف التي يعمل من أجلها أفراد الجماعة تتميز بالوضوح والتجديد ، فالجماعة توجد في العادة لتحقيق ناحية معينة كدراسة الأدب أو تذوق الموسيقى أو ممارسة نشاط رياضي معين ، أو لإنتاج النسل كما هو الحال في الأسرة ، أو للأعمال التشريعية أو لإدارة مدينة معينة ، وإلى آخر ذلك من الأهداف المحددة ، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب تفاعلاً قوياً بين أفراد الجماعة حول نشاطها الرئيسى . أما في حالة الجمع فنجد أن طبيعة المصالح التي تربط أفرادها أكثر عمومية من تلك التي تربط أفراد الجماعة ، كما هو الحال في اتحادات العمال التي تستخدم كل مصالح العمال ، وكما هو الحال في هيئة الأمم المتحدة بأوجه نشاطها المتعددة ومن ذلك نرى أعضاء الجمع يتأثرون ببعضهم خلال تحقيق أغراض عامة لا تتميز بذلك الوضوح للأغراض الخاصة بالجماعات ، كما تتميز الجماعات بأنها تستأثر بنصيب أكبر من ولائنا . فنحن نعتبر واجبنا مثلاً نحو الأسرة وهي جماعة أكثر أهمية من واجبنا نحو النقابة التي ننتمى إليها وهي جمع . وإذا ما تعارض الواجبان : واجبنا نحو الأسرة وواجبنا نحو النقابة وجدنا لواجب الجماعة أسبقية وأهمية عن الثانى ،

وهكذا الحال في مجالات كثيرة من حياتنا . فالطالب قد يهمل دراسته في الجامعة وهي جمع بسبب اشتراكه في إحدى الجماعات الرياضية أو التمثيلية أو الموسيقية ، والجامعة تتميز هنا بأهدافها الثقافية والقومية العامة ، بينما تتميز الجماعة الرياضية أو التمثيلية بهدف واضح معين .

٢ - يتميز كل من الجمع والجماعة بدرجة معينة من الشعور بالصفات العامة والمصالح التي تربط الأفراد ، إلا أن أفراد الجماعة يتميزون بدرجة أكبر من هذا الشعور عن طريق مشاركتهم في المصلحة والهدف بطريقة أعمق منها في حالة الجمع ، فالجماعة ليست مجرد مجموعة من الناس وإنما هي قوة تؤثر في حياة أفرادها ولها نفوذها الواضح عليهم .

٣ - قد يكون للجماعة من الناحية النظرية على الأقل أي حجم من ناحية عدد أفرادها ، ولكنها من الناحية الواقعية تتميز عادة بالصغر من وجهة النظر العددية ، إذ عن طريق هذا الحجم الصغير يمكنها أن تحقق أغراضها لما يصاحب هذا الصغر عادة من سهولة التعارف والتأثير المتبادل وتحقيق نشاطها أيضاً ، فلا يمكن لكل سكان المدينة مثلاً أن يشتركوا في عضوية مجلسها ، إذ على الرغم من أن كل سكان المدينة يكونون جمعاً ، إلا أن مجلس المدينة يتطلب نشاطاً واضحاً يتميز عن نشاط الأفراد كلهم كجمع ، ولذلك كان لابد من اختيار جماعة صغيرة منهم لإدارتها . أما إذا كبر حجم الجماعة كما هو الحال في المجالس النيابية مثلاً ، تطلب الأمر في هذه الحالة تكوين لجان لدراسة تفصيلات الموضوعات ، وما هذه اللجان التي يتم تكوينها حينئذ سوى جماعات صغيرة تتفرع عن جماعة كبيرة أو جمع كبير .

ومن كل ما سبق يمكننا أن نميز بين أربعة أنواع من التجمعات الإنسانية ، أولاً الحشد ويقوم أساساً على قرب الأفراد بعضهم من بعض في مكان معين . ثم الجمع وهو قد يكون حشداً ، ولكنه يتميز في الوقت نفسه بشعور أفراده بمصالح عامة ونشاط عام ، ثم المجتمع ويتميز علاوة على ما سبق بناحية اكتفائه بذاته ، وأخيراً الجماعة ويتميز أفرادها بشعور بالمصالح والنشاط ولكنه شعور أقوى بكثير مما هو عليه في حالة الجمع ، كما تتميز الجماعة في الوقت نفسه بصغر حجمها .

نشأة وتطور التجمعات الإنسانية

يعتبر تجمع الناس بعضهم ببعض عملية طبيعية ظهرت نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته بمختلف عناصرها ومنها الإنسان نفسه . وكما سبق أن ذكرنا كان التجمع يحدث في بادئ الأمر دون قصد أو عمد ، وإنما نتيجة لصفات الإنسان البيولوجية والنفسية ، والظروف التي كان يعيش فيها ، وأبسط أنواع التجمع هو ما عرفناه بالحشد ، ويمكن أن نلخص العوامل التي تدفع الإنسان إلى التجمع في النقاط التالية :

١ - العامل الجغرافي أو البيئة الطبيعية ، حيث يعمل المناخ المناسب واحتمال الصيد الوفير والتربة الخصبة والطرق السهلة ووفرة الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة ، يعمل كل هذا على تجمع الإنسان . كان هذا يحدث منذ العصور الحجرية حين نشأ الإنسان ، ولا يزال يحدث حتى وقتنا الحاضر ، فالإنسان ظهر وظهرت معه حاجته إلى الغذاء والماء لكي يعيش ، وما يصلح للإنسان من غذاء يصلح في العادة للإنسان الآخر ، فإذا ما وجدت بقعة من الأرض توافر بها الغذاء والماء تجمع فيها عدد من الناس وكونوا بذلك حشداً ، كما كان الإنسان بالمثل يهجر المناطق التي لا يتوافر فيها الغذاء والماء ، وقد شجع على ذلك عدم معرفة الإنسان في أول أمره للوسائل الفنية التي يمكنه بها أن يحول المناطق غير المناسبة لإنتاج الغذاء طبيعياً إلى مناطق صالحة لتجمعه ، لأن اقتصاده كان يقوم أساساً على الجمع بأنواعه ، فكان يجمع الحيوانات لطعامه عن طريق صيدها ، كما كان يجمع النباتات لنفس الغرض ، وكان في سبيل ذلك يتنقل عبر مسافات قصيرة نسبياً ، ثم بالتدريج بدأت هجرة الجماعات ، وأخذ يتنقل عبر مسافات طويلة بقصد الجمع أيضاً ، وتعتبر هذه الهجرة مرحلة متقدمة بالنسبة للإنسان ، ولا تزال مهنة الجمع ماثلة بين بعض الجماعات البدائية حتى الآن ، وهي تدل على مدى تحكم الظروف الطبيعية في حياة الإنسان .

٢ - الدافع الجنسي ، وما يصاحب إرضاء هذا الدافع من إنجاب النسل ، وما يتميز به هذا النسل من بطء نموه ، وقد دعا هذا الدافع إلى تجمع الإنسان بنوعه الآخر .

وربما كان تجمع الإنسان لهذه الغاية مؤقتاً في أول الأمر ، كما يحتمل أن مظهر تعدد الزوجات والأزواج Polygamy كان هو الشائع ، ولا بد أن نفترض في هذه المرحلة أن الذكر كان يكون مع أنثاه تجمعاً بسيطاً في حجمه . وقد شجع هذا التجمع الأسرى ما يتطلبه صغار الإنسان من رعاية أمهاتهم لفترة تعتبر طويلة جداً إذا قيست بتلك التي يحتاج إليها صغار الحيوان ، كما نجد أن هذه الفترة في الحضارات الحديثة تتميز بطولها عما كانت عليه من قبل حتى لتبلغ في العادة حوالي عشرين عاماً . وربما كانت أطول من ذلك إذا طالت فترة الدراسة للأبناء ولم تكن هذه الفترة طويلة هكذا فيما مضى ، ولكنها كانت على أي الحالات تزيد كثيراً على بضعة الأسابيع التي يحتاج إليها الحيوان ، وقد نتج عن ذلك تجمع الأطفال بأمهاتهم إذا أريد لهم الحياة ، ونتيجة لذلك أيضاً ظهرت الأسرة كأقدم شكل للتنظيم الاجتماعي .

٣ - الروابط النفسية ، وهذه تتمثل فيما سماه جيدنجز الشعور بالذوق Consciousness of Kind ويظهر هذا الشعور في ارتياح كل فصيلة حيوانية إلى ما يشبهها وابتعادها عما لا يشبهها من فصائل ، وهذه الناحية تعتبر عاملاً أساسياً في تكوين المجتمعات الإنسانية ، كما تظهر العوامل النفسية لتجمع الإنسان في الخوف من أشياء معينة ، وما يصاحب هذا الشعور بالخوف من تجمع الناس في جماعات للحماية المشتركة ، وتختلف طبيعة هذه التجمعات باختلاف أسباب الخوف نفسها . ومن عوامل التجمع بسبب الخوف الرغبة المشتركة لطرد الحيوانات والحشرات بل الإنسان إذا كان عدواً ، كما تعود الناس على التجمع لمقاومة النيران والفيضانات ومقاومة ما يعتقدونه الناس من شرور تتعلق بما وراء الطبيعة ، فالناس كانوا يميلون إلى التجمع في حشود كبيرة أو صغيرة خوفاً من بعض الظواهر الطبيعية كالعواصف والزلازل والحسوف ، والكسوف ، فإذا ما مرت الظاهرة دون أن تؤذيهم - وكان هذا ما يحدث في الغالب - اعتبروا هذا نتيجة لتجمعهم معاً . وقد تعود الناس عند تجمعهم معاً لهذه الغاية أن يتركوا ما يكونون قائمين بعمله ، كما يغلب على الظن أنهم كانوا يصيحون من الخوف ، وقد ارتبطت هذه الأصوات بالتالي بزوال الخطر ، وهكذا تعود الإنسان على أن يتوقف من عمله وأن يتجمع مع غيره وأن يصيح إذا ما حلت به كارثة طبيعية . ولا تزال هذه التصرفات منتشرة بين الجماعات البدائية حيث يتجمع الناس ويصيحون إذا ما واجهتهم الطبيعة بشيء غير عادي .

٤ - العامل الحضارى ، وهذا العامل لا بد أنه قد ظهر فى مرحلة متأخرة عن العوامل السابقة ، فالإنسان بعد أن بدأ يعيش فى حشود بدأت النماذج الحضارية فى الظهور ، وقد حدث ذلك أولاً نتيجة للتقليد Imitation الذى كان يحدث دون قصد أو عمد وإنما لمجرد معيشة الناس معاً قريبين من بعضهم ، ويعد هذا التقليد أساساً لمظهر حضارى هام هو ما نطلق عليه التقاليد Customs أو العادات Habits وقد أصبح لكل منها فيما بعد نوع من القوة التى تعمل على وجودها ، وأصبح التصرف الذى يتفق والعادة أو التقليد هو التصرف المطلوب ، كما أصبح التصرف الذى لا يتفق معها غير مرغوب فيه ، وظهر بذلك ما عرف بالجزاء ، عقاباً كان أم ثواباً ، فلما أصبح التجمع عادة أصبح بالتالى نوعاً من التصرف الإنسانى الدائم .

٥ - قابلية الإنسان للتعليم ، عندما انتقلت مرحلة الحشود إلى مرحلة أرقى منها وهى مرحلة الجموع ، كان ذلك الانتقال نتيجة للأسس الحضارية كالعادات ، واتفاق المجموعة على ناحية معينة وكراهيتها لناحية أخرى ، وما نتج عن ذلك من وحدة الشعور بالمصالح الشائعة والاشترار فى اتجاهات واحدة ، وقد بدأ الناس يفكرون على هذا الأساس فى أنهم ينتمون إلى جمع من الناس مثلهم . ولم يظهر الجمع نتيجة لهذا المظهر الحضارى فحسب ، وإنما ظهر أيضاً نتيجة لطبيعة فى الإنسان تتمثل فى قابليته للتعليم . وقد اتجهت هذه القابلية إلى تجمعه ، إلا أن التجمع كان فى هذه الحالة عن عمد هدف لتحقيق هدف معين ، وذلك بعد أن تعلم الإنسان أن هذا التجمع يحقق له عدداً من الفوائد . ولم يكن الإنسان فى أول أمره يتعلم من الكتب وإنما كان ذلك عن طريق خبرات حياته . فقد كان يكتشف أن هناك صلات معينة بين الأشياء التى كانت تحدث له ، وكان يستخدم هذه الاستكشافات فيما بعد لكى تحدث الأشياء كما يرغب هو ، فقد اكتشف مثلاً أن الناس إذا ما عملوا معاً أمكنهم رد العدو سواء أكان هذا العدو حيواناً أم إنساناً ، وما كان هذا يحدث لو عاش الإنسان منفرداً أو فى حشد غير منظم . وهكذا تعلم الإنسان أيضاً أن فى استطاعة المجموعة أن تحصل على صيد أوفر وأمرى أكثر استعداداً وفى وقت أقصر ، وكانت كل هذه اكتشافات بالنسبة للإنسان فى أول أمره لم يصل إليها إلا عن طريق الخبرات السابقة ، ولم يكن هذا بالضرورة يمنع عدداً من الاكتشافات التى كانت تأتى نتيجة

لارتباطات خاطئة ، كأن يربط الإنسان بين طعام معين تناوله وبين حسن الحظ أو سوءه بالنسبة لحدث سيء أو حدث سعيد يكون قد وقع أثناء أو بعد تناوله لهذا الطعام ، بل إن هذه الارتباطات الخاطئة لا تزال سائدة بين المجتمعات الإنسانية الحديثة حتى وقتنا الحاضر .

وهكذا بدأ الإنسان يتعلم الكثير عن نتائج تجمعه كما بدأ يستغل خبرته ويستفيد منها عن طريق التخطيط للتجميع المقصود ، وخاصة بعد أن أصبح وجود الجماعات ضرورياً نتيجة لازدياد عدد السكان ، ونتيجة لتعمد الصلات بينهم وبين البيئة المحيطة بهم ، فنشأت الجموع نتيجة لهذه الزيادة وما صاحبها من اختلاف في التخصص ، فبعد أن كان الإنسان مكثفياً بنفسه ، ينتج كل ما يحتاج إليه دون استعانة بغيره ، استغل قدراته الخاصة وبدأ يعمل في الناحية التي تفتق وهذه القدرات كأن يشتغل البعض في قطع الأخشاب والبعض الآخر في المعادن ، وآخرون في الدفاع كما تخصص غيرهم في عالم الأرواح . وهكذا تعددت أنواع العمل ، وما صاحب هذا التعدد من ظهور جماعات لم تكن معروفة من قبل ، كأن يكون المشتغلون في الغابات مثلاً جماعة متخصصة لها مصالحها وتجارتها ، ويكون غيرهم جماعات أخرى تختلف في تخصصها حسب النواحي التي اختاروها لأنفسهم ، ولكن على الرغم من اختلاف الأفراد والجماعات في الوظائف التي يؤديونها ، فقد ظلوا جميعاً مع ذلك أعضاء في جمع واحد .

ولقد صاحب هذا النوع من الاختلاف الوظيفي نمو نظام المبادلة وهو نظام اهتدى إليه الإنسان بعد أن أصبح ينتج لنفسه كل ما يحتاج إليه ، ثم تطورت نظم المبادلة بدورها فأصبحت غير مباشرة عن طريق النقود . وقد زاد هذا النظام في تعقيد العلاقات الإنسانية كما زاد من الاختلافات الوظيفية . وهذا النمو التدريجي في التخصص الاقتصادي دعا إلى سهولة الحصول على مستلزمات الحياة وزيادة عدد السكان في الوقت نفسه ، نتيجة لهذه السهولة . ولطدین العاملين أثرهما في ظهور ما يعرف بوقت الفراغ والذي شجع بدوره على ظهور أنواع جديدة من التخصصات الأخرى التي تتعلق بقضاء هذا الوقت كالنواحي الفنية والرياضية والعلمية . كل هذه الاختلافات الوظيفية دعت في النهاية إلى أن ينقسم الجمع إلى جماعات كثيرة تختلف باختلاف النشاط الذي تكونت من أجله .

وظائف التجمع

تنحصر وظيفة أى تجمع إنسانى فى مساعدة هذا التجمع على البقاء . وكما عرف الإنسان فى الماضى أهمية التجمع ، فقد ازداد معرفة به فى الوقت الحاضر ، فى استطاعة الإنسان كمجموعة أن يستغل بيئته للحصول على الغذاء والمأوى وغيرهما من الضروريات بطريقة أفضل كثيراً عما لو استغلها كل فرد على حدة ، فالفرد فى استطاعته استغلال البيئة بمفرده لكى يعيش . ولكنه فى هذه الحالة يعيش فى مستوى يقل كثيراً عن ذلك الذى ينعم به إذا ما استغلها مع غيره . وهكذا نجد الإنسان فى الوقت الحاضر لا يرغب فى المعيشة على جمع الجذور أو المبيت فى كوخ بسيط ، وإنما نجده يطعم دائماً فى غذاء ألد طعماً ومأوى أكثر راحة ، ولكى يحقق هذه الرغبة كان عليه أن يعيش وسط مجموعة من الناس ، لأن فى استطاعته بذلك أن يزود نفسه بالطعام المناسب والمأوى المريح والملبس اللائق . وقد أنشأ الإنسان لهذا الغرض كثيراً من نظم الإنتاج والتوزيع والضبط والتعليم إلى آخر ذلك مما نطلق عليه النظم الاجتماعية . وتنتمى هذه النظم جميعاً إلى الجموع لأنها تتكون من أعداد كبيرة من الناس كما أنها تحقق أهدافاً عامة ، ويشعر المنتمون إليها من الأفراد بدرجة معينة من التقارب ، هذا علاوة على أن كلا منها له نوع من التنظيم يبعد به المنتمون إليه عن أن يكونوا مجرد حشد .

وتعتبر النظم الاجتماعية رابطة قوية فى حياة المجموعة ، إلا أنها لا تمثل سوى مظهر واحد من هذه الحياة الجمعية ، ذلك لأن الجماعات Groups تلعب هى الأخرى دوراً هاماً فى حياة المجموع ، وفى الوقت الذى تقوم فيه النظم بتنظيم الوظائف الجمع تقوم الجماعات بالتأثير على شخصية الأفراد الذين ينتمون إليها ، لأنها هى التى تشكل الحيوان الإنسانى لكى يستطيع المعيشة فى المجتمع كإنسان ، فالواقع أن الفرد حينما يولد لا يكون سوى كائن بيولوجى لا تميزه أية حضارة معينة ، يولد وله فعلاً تركيب إنسانى من ناحية الجسم ، ولوله من الأعضاء ما يمكنه من أن يكون إنساناً ، وهذه

المهمة بتولاها المجتمع . وبهذا يختلف الإنسان باختلاف الحضارات ، لأنه يتصرف وفق القيم السائدة للتصرف الإنساني في مجتمع معين ، يتكلم لغته ويعرف تقاليده ويشعر بشعوره ويستجيب استجابات معينة ، كما يتبادل كلمات وأفكاراً وشعوراً بطريقة يفهمها ويقدرها أفراد المجتمع الذي ينتسب إليه ، وإجمالاً فهو يعيش كما يعيش ، الآخرون ، أما إذا لم يتمكن الفرد من كل هذا فإنه يصبح غريباً عن المجتمع الذي وجد فيه ، ولم يعد بذلك إنساناً من وجهة نظر هذا المجتمع . وكلمة إنسان هنا كلمة نسبية لما لها من معنى يختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى ، ومن يعتبر إنساناً في تصرفاته في مجتمع معين يعتبر بنفس التصرفات حيواناً في مجتمع آخر . وإذن فالفرد لا يصبح إنساناً إلا باجتماعه بغيره لأنه عن طريق هذا الاجتماع يتعلم كيف يعدل من تصرفاته بالطريقة التي يقبله بها الآخرون كإنسان .

وتقوم النظم الاجتماعية بتحديد الإطار العام للعمليات التي تعدل من الفرد لكي يكون إنساناً ، أما التعديل الفعلي فيتم عن طريق الجماعات ، فهي بصغر حجمها ووضوح أهدافها وما تتميز به من اتصال مباشر بين أفرادها يكون لها تأثير قوي على الفرد ، فالأسرة كجماعة مثلاً تبدأ بتعديل أساسى في تركيب أفرادها ، وذلك حينما يتعلمون عن طريقها الوقوف والمشى والكلام ، وما يتعلمون عن طريقها أيضاً من عادات تتعلق بالنظافة والعناية بالجسم والتكيف مع الآخرين . ثم توجيههم إلى ناحية اجتماعية هامة هي أنهم لا يستطيعون أن يعيشوا لكي يحقوا حاجاتهم ورتباتهم الشخصية فحسب ، وإنما يجب أن يكون ذلك في علاقته بالآخرين ، هذا وتقوم الأسرة علاوة على ذلك بغرس عدد من الاتجاهات الإيجابية أو السالبة في حياة الطفل مما يؤثر عليه في حياته الاجتماعية المستقبلية ، فقد تنمى فيه مواقف الخوف والقلق والاضطراب مما يجعله يميل إلى التصرف في خبراته الجديدة في المجتمع وفق هذه الاتجاهات ، وعلى أساس من الخوف والقلق والاضطراب ، كما قد يحدث عكس ذلك في أسرة أخرى تقوم التنشئة فيها على أساس من الثقة والإيمان بالنفس . هذه الخطوات الأولى لكي يصبح الفرد إنساناً في استطاعته أن يعيش وسط مجموعة من العلاقات في المجتمع الأكبر .

ويبدو الفرق واضحاً أيضاً بين النظام الاجتماعي والجماعة إذا مثلنا بنظام التعليم في المجتمع ، وحيث يقوم النظام الاجتماعي بتنظيم عمليات التعليم بطريقة قد تختلف من

ناحية الدقة والإعداد من مجتمع لآخر ، أما عملية التعليم نفسها فتم عن طريق الجماعة ممثلة في الفصل أو حجرة الدراسة وما تتميز به من علاقة وثيقة ومباشرة بين الطالب والمعلم ، فإذا ما فشلت أو ضاعت هذه العلاقة فشل التعليم من أساسه مهما أعد له النظام من إمكانيات مادية وإدارية .

وتقوم النظم الاجتماعية الأخرى بتحقيق نشاطها أيضاً عن طريق الجماعات كما هو الحال في النظم الدينية والحكومية والترفيهية وغيرها مما يمارس النشاط فيها عن طريق جماعات صغيرة تتميز بالصلة الوثيقة والتأثير المتبادل بين أفرادها .

ومن كل ما سبق نرى أن للتجمعات الإنسانية وظيفة رئيسية تنحصر في مساعدة الإنسان على البقاء بشتى الوسائل التي تمكنها من تحقيق هذه الغاية ، والتي تختلف بدورها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

الفصل الثالث

المنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي

- التنظيم الاجتماعي
- البناء الاجتماعي

obbeikandi.com

الفصل الثالث

التنظيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي

Social Organization التنظيم الاجتماعي

رأينا فيما سبق أن ميل الإنسان إلى التجمع الطبيعي والتلقائي قد أوجب عليه ضرورة وضع عدد من القواعد اللازمة لتنظيم عملية المعيشة المشتركة . وقد نشأت هذه القواعد في أول الأمر دون إعداد أو قصد لأن الإنسان كان يجتمع بالإنسان الآخر بطريقة ميكانيكية بحتة ، كما كان يجاهد مع غيره للحصول على ما يعيشون عليه ، ويتعاون معه ضد الأخطار التي كانت تحيط بهم جميعاً . ثم تكون بعد ذلك وبمرور الوقت ما عرف للإنسان من عادات ونظم وطبقات وجماعات مقصودة ، وقد تكون من كل هذا في النهاية ما يعرف بالتنظيم الاجتماعي^(١) .

ويعني بارنز Barnes بالتنظيم الاجتماعي ، الجهود التي يبذلها الإنسان لتحقيق أهداف معينة تحقق له في العادة حاجات ضرورية ، كما يعني به في الوقت نفسه الجماعات والأبنية الاجتماعية التي تنشأ نتيجة لهذه الجهود ، وقد وضع ذلك بقوله :

“We mean by social organization both the efforts of men to accomplish certain purposes - usually the satisfaction of vital human needs-and the social groups and structures that result from such efforts”.

وعلى ذلك فالتنظيم الاجتماعي من وجهة نظر بارنز له معنيان ، الأول وظيفي والثاني بنائي ، ويقصد بمعناه الوظيفي الجهود الجماعية الإنسانية لتحقيق أهداف مطلوبة كتربية الأطفال وتوزيع السلع والخدمات مثلاً ، ويقصد بمعناه البنائي ما ينشأ عن الجهود الوظيفية من جماعات لتنفيذ هذه الأنواع من النشاط كالأُسرة لتربية الأطفال والجماعات الاقتصادية لتوزيع السلع والخدمات :

ويرى راد كليف براون Radcliffe-Brown أن التنظيم الاجتماعي عبارة عن

Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947), p. 4.

(١)

« تنظيم للنشاط الإنساني » أو أنه عبارة عن « نسق الأدوار » .

“(1) “Arrangement of activities, or the system of roles”.

أما مارشال جونز Jones فيعرف التنظيم الاجتماعي بأنه « النسق الذي ترتبط بواسطته أجزاء المجتمع بعضها ببعض من ناحية وبالمجتمع ككل من ناحية أخرى ، بطريقة مقصودة » .

“(2) “Social organization is the system by which the parts of society are related to each other and to the whole society in a meaningful way.”

وعلى الرغم مما تتميز به التعاريف السابقة من اشتراكها في بعض النواحي فإنها تختلف في ناحية أخرى هي ، أن بعضها يقصر التنظيم الاجتماعي على النشاط وتنظيمه ، والبعض على العلاقات ، والبعض الآخر يشارك مع ذلك الجماعات والأبنية الاجتماعية . ولا غرابة في ذلك لأن التنظيم الاجتماعي في الواقع يشمل كل هذه النواحي لأنه لا يخرج عن كونه الإنسان في علاقته بالإنسان نفسه وبالبيئة المحيطة به وجماعاته وحضارته وجنسه وشخصيته ، ذلك لأن كل هذه المظاهر المختلفة لا توجد إلا كأجزاء مترابطة لكل متكامل هو ما يطلق عليه التنظيم الاجتماعي . وعلى ذلك يدخل ضمن هذا التنظيم كثير من الاصطلاحات الاجتماعية ، كاصطلاح البناء الاجتماعي والطبقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ، وكل ما يتعلق بالإنسان ونشاطه في المجتمع ، وإن كان علماء الاجتماع يتجهون من قبيل التوضيح إلى قصر التنظيم الاجتماعي على تنظيم النشاط الإنساني بقصد تحقيق غايات معينة عن طريق تعاون أوجه النشاط الإنساني المختلفة لهذه الغاية . وإذا اتفقنا على هذا الأساس أصبحت وحدات التنظيم الاجتماعي هي أوجه النشاط نفسها وليست الأشخاص ، فالنشاط الجمعي إذا وجد بين شخصين أو أكثر يكون منظماً إذا عهد لكل منهم بمهمة معينة أو نشاط معين يعتبر جزءاً من النشاط الكلي ، ويمكن أن تمثل لذلك بتنظيم أحد المصانع ، وحيث نجد لكل من مديره ورؤساء العمال والعمال والموظفين الإداريين نشاطاً معيناً يمثل جزءاً من نشاط المصنع ككل .

A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society, 1968, p. 11. (1)

Jones, op. cit., p. 195.

(2)

ومما سبق نرى أيضاً أن هناك صلة واضحة بين التنظيم الاجتماعي وبين تقسيم العمل ، بل إن أى تنظيم اجتماعى لا يمكن أن يوجد إلا على أساس عمليتين رئيسيتين ، الأولى ، عملية الاختلاف Process of differentiation والتي تتميز عن طريقها أجزاء المجتمع بعضها عن بعض عن طريق ما تؤديه كل منها من وظائف مختلفة نتيجة للاختلاف فى الخبرات والأهداف والبرامج ، أما إذا توحد الناس فى كل هذا ما أصبح هناك ما يميز فرداً عن آخر أو مجموعة عن أخرى ، وما أصبح هناك داع لأى ترتيب معين لأجزاء المجتمع ، وإذن فالتنظيم لا يكون واضحاً إلا عن طريق ما يختلف به كل فرد عن الآخر أو كل جماعة عن الأخرى . أما العملية الرئيسية الثانية للتنظيم الاجتماعى فهى عملية التكامل Process of integration ، وهى العملية التى تصبح الأجزاء المختلفة عن طريقها متآلفة . ولا تعنى عملية التكامل أن يكون الأفراد متشابهين ، وإنما على العكس من ذلك تمكن هذه العملية الأجزاء المختلفة من تأدية وظائفها بطريقة صحيحة . ولما كانت هاتان العمليتان متلازمتين باستمرار بدرجات معينة ، لم يعد التنظيم الاجتماعى شيئاً ثابتاً ، وإنما شىء دائم التغير ذلك لأنه يأتى نتيجة لعملية الاختلاف والتكامل فى تعاونهما معاً ، فإذا لم تتآلف العمليتان ظهر ما يعرف بالمشاكل الاجتماعية ، فاختلاف التخصص فى نشاط أفراد الأسرة لابد أن يصحبه نوع من التكامل يستهدف التوفيق بين نشاط أفرادها ، وإلا اتجهت الأسرة إلى الانهيار . وإذن فعلمية التكامل تقوم بمهمة التوازن فى المجتمع كى لا يكون عرضة للتفكك والانحلال ، ذلك التفكك الذى قد يأتى على شكل بطالة مثلاً نتيجة لاختلال التوازن بين القوة الإنتاجية والقوة الشرائية ، فلا يستطيع المشترون والأمر كذلك دفع القيمة المطلوبة فى السلعة ويحل حينئذ ما يعرف بالكساد فى الأعمال ، وهذا من شأنه أن يؤثر على المجتمع تأثيراً كبيراً فى حياته الاجتماعية وحياة أفرادها عامة .

البناء الاجتماعي Social Structure

من أجل تحديد مفهوم البناء الاجتماعي إلى عاملين اهتماماً كبيراً بهذه الناحية ، وهما تالكوت بارسونز Talcott Parsons و راد كليف براون . وقد خرج بارسونز من دراسته لهذا الموضوع بنظرية أطلق عليها نظرية البناء الوظيفي للأقسام الاجتماعية .
Structural Functional Theory of Social System

يرى بارسونز في نظريته^(١) أن الفرد هو وحدة أي نسق اجتماعي وذلك بصفته وحدة عاملة مستقلة لها كل الصفات التي تجعله يجاهد نحو تحقيق أهداف معينة ، والتفاعل عاطفياً أو شعورياً مع الأشياء والحوادث ، كما أنه بالإضافة إلى كل هذا ، وبدرجات متفاوتة ، على دراية وفهم للمواقف التي يوجد فيها ولأهدافه ونفسه .

The unit of all social systems is the human individual as actor, as an entity which has the basic characteristics of striving toward the attainment of goals, of reacting emotionally or affectively toward objects and events and of, to a greater or less degree, cognitively knowing or understanding his situation, his goals, and himself.

ويتميز الفعل الذي يقوم به الفرد بأنه يخضع لعدد من النواحي المعيارية التي تبدو في التصرفات النموذجية التي تحدد اتجاه الفعل المرغوب فيه ، سواء كان هدفاً أو سلوكاً ، وهذا النسق من نماذج التصرف المعيارية يعتبر عنصراً هاماً في حضارة الجماعة .

ويواصل بارسونز عرض نظريته بقوله :

ولا يكفي في تحليلنا لتكوين النسق الاجتماعي أن نحلل كل وحدة من أجزائه بطريقة نفسية مستقلة من ناحية شخصية كل وحدة والقيم التي توجهها ، وإنما يجب في هذه الحالة أن نلجأ إلى التحليل الوظيفي لكل المركب الذي ينشأ عن تفاعل الوحدات بل إننا لو استبعدنا العلاقات الاجتماعية فإن هناك عناصر كثيرة تؤثر على الفعل نفسه كالظروف التي تحيط به والظروف اللازمة لكي تتمكن مجموعة من الأفراد لكي تعمل

كوحدة متكاملة ، هذا ولا يمكن إشباع الحاجات الوظيفية سواء أكان مصدرها بيولوجياً أم حضارياً اجتماعياً أم فردياً إلا عن طريق عمليات يقوم بها الفرد ، فالحاجة إلى الأكل حاجة بيولوجية ، ولكن العملية الإنسانية لإنتاج الطعام والاختلاف في العادات الاجتماعية التي تتعلق باستساغته واستهلاكه لا تحددها أية ناحية بيولوجية وإنما هي ظواهر اجتماعية (تخضع للمجتمع) ، وعلى ذلك فمصدر هذه الحاجات لا يهمننا إلا من ناحية تأثيره في النسق الاجتماعي وتوجيهه نحو حدث معين .

وإذن فالبناء الاجتماعي هو مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات النموذجية بين الوحدات ، ولما كانت وحدة النسق الاجتماعي هي الفرد في قيامه بحدث معين ، أصبح البناء الاجتماعي عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد . ويتميز بناء النسق لأي حدث اجتماعي بأن الفرد في معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل ، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الحدث ككل .

A structure is a set of relatively stable patterned relationships of units. Since the unit of social system is the actor, social structure is a patterned system of social relationships of actors. It is a distinctive feature of the structure of systems of social action, however, that in most relationships the actor does not participate as a total entity, but only by virtue of a given differentiated sector of the total action.

وإذا أطلقنا اصطلاح دور Role على وحدة النسق للعلاقات الاجتماعية ، أمكننا أن نصوغ تعريف البناء الاجتماعي ، بأنه نسق من العلاقات النموذجية للأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها ببعض الآخر .

Social structure is a system of patterned relationships of actors in their capacity as playing roles relative to one another.

والدور هنا هو الصلة التي تربط النسق الفرعي وهو الفرد كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبناء الاجتماعي .

وإذا ما حاولنا معرفة طبيعة هذه الصلة ، وماهية البناء الاجتماعي نفسه من وجهة نظر القائم بالدور ، وجدنا أن الدور نفسه يتميز بمظهرين أحدهما معياري والآخر تلقائي أو تطوعي ، فمن وجهة نظر القائم بالدور يتحدد هذا الدور على أساس ما يتوقعه منه أفراد الجماعة ، وفق التقاليد الاجتماعية السائدة . ولهذا الناحية بين أفراد الجماعة

أهميتها في وضع الفرد القائم بالدور ، لأن هناك من النتائج ما يترتب على مدى تحقيقه لدوره من وجهة نظر أفراد الجماعة ، فهو إما أن ينال تقديراً ومكافأة ، وإما أن يقابل بالغضب والعقاب . وهذه الناحية المعيارية هي التي تحدد التصرف المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار معينة ، أما العامل الشخصي ، وهو هنا تلقائى تطوعى . فيتمثل في الدوافع الشخصية عند الفرد نفسه ، والتي يعمل بها على تكامل شخصيته عن طريق أدائه لدوره بحسب ما تتوقعه منه الجماعة ، دون نظر إلى أى ثواب أو عقاب .

ويشرب الفرد خلال قيامه بدوره المثل والقيم السائدة في جماعته ، وينفاوت الأفراد في مدى تشربهم لهذه المثل والقيم السائدة في الجماعة ، ولهذه قوتها التي تؤثر في سلوكه : وإذن فبحسب وجهة النظر هذه يبدو المظهر الأساسى للبناء الاجتماعى في النواحي النموذجية المتوقعة والتي تعرف التصرف المناسب للأفراد الذين يقومون بأدوار معينة ، ويعمل على تحقيق هذه التوقعات الدوافع الشخصية للفرد نفسه نحو تكوين شخصيته وتماسكها ، بالإضافة إلى ما يتوقعه من جزاء الآخرين له ، وهذا النسق من التصرفات النموذجية المتوقعة يحتل مكانه في النسق الاجتماعى الكلى ، وتكون له على هذا الأساس شرعيته ، وهو ما يطلق عليه النظام .

From this point of view, the essential aspect of social structure lies in a system of patterned expectations defining the proper behaviour of persons playing certain roles, enforced both by the incumbent's own positive motives for conformity and by the sanctions of others. Such systems of patterned expectations, seen in the perspective of their place in a total social system and sufficiently thoroughly established in action to be taken for granted as legitimate, are conveniently called institutions.

وهكذا تدرج بنا تالكوت بارسونز في تحليله للبناء الاجتماعى حتى انتهى في النهاية إلى تحديد مفهوم معين للبناء الاجتماعى ، كما أنه انتهى بتوضيح الصلة التي تربط البناء الاجتماعى بالنظام الاجتماعى .

أما عن موقف راد كليف براون من إصطلاح البناء الاجتماعى ، فهو يرى أن كلمة بناء تعنى في حد ذاتها الترتيب المنظم للأجزاء ، وعلى ذلك فالتأليف الموسيقى له بناء ، وبالمثل للجملة بناء ، وهكذا الحال بالنسبة للخلية والحیوان ، وعلى هذا الأساس

تصح أجزاء أو وحدات البناء الاجتماعى هم الأشخاص ، والشخص هنا ليس مجرد كائن حى ، وإنما هو كائن إنسانى يحتل وضعاً معيناً فى البناء الاجتماعى ، وهنا يميز راد كليف براون بين اصطلاحى شخص وفرد .

ويواصل راد كليف براون توضيحه لمفهوم البناء الاجتماعى فيبين طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الصلة التى تربط بينهم والنواحي التى تتحكم فى هؤلاء الأشخاص وفى الصلات التى تربط بينهم بالتالى فيقول :

“The social relationships, of which the continuing network constitute social structure, are not haphazard conjunctions of individuals, but are determined by the social process, and any relationship is one in which the conduct of persons in their interactions with each other is controlled by norms, rules or patterns. So that in any relationship within a social structure a person knows that he is expected to behave according to these norms and is justified in expecting that other persons should do the same. The established norms of conduct of a particular form of social life it is usual to refer to as institutions.”^(١)

ونخرج من كل ما سبق أن راد كليف براون يرى فى البناء الاجتماعى ترتيباً للأشخاص فى علاقات محددة تخضع لنظم معينة ، ويعتم حديثه فى هذا الموضوع بقوله :

“Thus we may say that when we are dealing with a structural system we are concerned with a system of social positions, while in an organization we deal with a system of roles”.^(٢)

ونخرج من كل ما سبق بأن البناء الاجتماعى عبارة عن ترتيب للأشخاص فى علاقات تخضع لنظم معينة ، ويمكن أن تمثل لذلك بالبناء الاجتماعى للجيش مثلاً ، وحيث نجد أن الأشخاص هم وحداته ، وأن بناءه الاجتماعى عبارة عن ترتيب لهذه الوحدات فى مجموعات يطلق عليها أسماء مختلفة كلواء وفضيلة وكتيبة ، ثم ترتيبهم فى مجموعات أخرى كشاة ومدفعية وطيران ، ثم ترتيب للأشخاص فى رتب كعميد وملازم وعريف وإلى غير ذلك من الألقاب . وعلى ذلك فالبناء الاجتماعى يرتبط بترتيب

(١) A.R. Radcliffe-Brown, Structure and Function in Primitive Society (London, (١) 1963), p. 10.

(٢) المرجع السابق ص ١١ .

الأشخاص ، بينما يرتبط التنظيم الاجتماعي بترتيب النشاط . وفي تمثيلنا بالجيش نجد أن لكل شخص فيه مهمة معينة هي في الواقع جزء من النشاط الكلي للجيش ، سواء أكان ذلك في وقت السلم أم في وقت الحرب ، أما النظام فيبدو في النسق المعقد للقواعد ونماذج التصرف التي يتوقع من كل فرد في المجموعة أن يتصرف بمقتضاها .

وإذن فالشخص هو وحدة البناء الاجتماعي ، وهدف البناء بترتيب الأشخاص ، والتنظيم بترتيب أوجه النشاط ، والنظام بالتصرفات المتوقعة أو العلاقات في داخل البناء والاصطلاحات الأربعة : الشخص والبناء والتنظيم والنظام لا تخرج عن كونها اصطلاحات مختلفة لحقيقة واحدة وليست أسماء لحقائق مختلفة .

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

- مقدمة
- تعريف النظام الاجتماعى
- خصائص النظم الاجتماعية
- أشكال النظم الاجتماعية
- النظم الاجتماعية البارزة فى المجتمع

obeikandi.com

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية

مقدمة :

رأينا فيما سبق كيف أن النظام الاجتماعي لا يخرج عن كونه نسقاً يربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض ويربط تلك الأجزاء في الوقت نفسه بالمجتمع بطريقة مقصودة تمثل في الوظائف التي تؤديها الأجزاء المتعددة نفسها والجمع الذي توجد فيه ، كما رأينا فيما سبق أيضاً كيف أن الجماعات لا تخرج عن كونها تجمعات للكائنات البشرية يتجمع عن طريقها الناس في تفاعل دائم ، ثم يتبلور هذا التفاعل في طرق للعمل تهدف إلى بقاء واستمرار الجماعة .

وهذه الوظائف التي تؤديها الأجزاء المختلفة للمجتمع تنجبه أساساً إلى إرضاء عدد من الدوافع الإنسانية ، نفسية وجسمية . فهي نفسية كذلك التي تدفعنا إلى الأمن والاستجابة والتجربة والخبرات الجديدة ، وجسمية كذلك التي تدفعنا إلى الطعام والمأوى والنوع الآخر . وعلى الرغم مما يلاحظ على هذه الدوافع من قلة عددها إلا أنها تتميز مع ذلك بأن وسائل إرضائها متعددة ومتشعبة ، ويمكن أن نلمس ذلك في حاجة الإنسان إلى الطعام وحيث لا يتمثل بتحقيقها في مجرد الحصول عليه ، وإنما تتمثل أيضاً في ظهور هذه النماذج المتشعبة للتصرف في وسائل طهوه ومواعيد تناوله ، وفي تلك المظاهر الاقتصادية المعقدة التي تتعلق بإنتاجه وتوزيعه واستهلاكه كما تشاهد في المجتمعات الحديثة بنوع خاص . وكذلك الحال فيما يتعلق بإرضاء الدافع الجنسي ، وحيث نجد ذلك يدعو إلى ظهور تلك النماذج المتعددة للتصرف ، والتي تتصل بالأسرة والخطبة والزواج والطلاق والبعاء وغيرها من نظم . ولقد انجهدت كل حضارة إنسانية إلى وضع عدد لا حصر له من نماذج التصرف التي تتميز بأنها جماعية ومقننة ومعترف بها ، تحقق عن طريقها الدوافع الإنسانية الأساسية بطريقة معترف بها أيضاً ويوافق عليها المجتمع . هذه النماذج المقننة هي ما اصطلح على تسميته بالنظم الاجتماعية Social Institutions وتقوم هذه النظم بوظائفها داخل التنظيم الاجتماعي . .

تعريف النظام الاجتماعي :

لا بأس الآن بعد هذه المقدمة من أن نستعرض عدداً من التعاريف التي وضعت لهذه النظم لئلا نرى إلى أي مدى قد اتفق أو اختلف علماء الاجتماع حول ذلك . ولنرى أيضاً مدى انطباقها على تقديمنا لهذه النظم .

يرى جيلين وجيلين Gillin أن النظم الاجتماعية هي الأنساق المنظمة الدائمة نسبياً، للتصرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التي توجه أغلب نواحي الحياة الاجتماعية .

Social Institutions are those relatively permanent, organized and structured system of behaviour, attitudes purposes, material objects, symbols, and ideals which give direction to much of social life.^(١)

ويرى بارنز Barnes أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعي والآلة التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة التي يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية .

Social institutions represent the social structure and machinery through which human society organizes, directs, and executes the multifarious activities required to satisfy human needs.^(٢)

ويعرفها جينزبرج Ginsberg بأنها « القواعد الموضوعية والمعترف بها والتي تحكم الصلات بين أفراد الجماعة » .

Recognized and established usages governing the relation between individuals or groups.^(٣)

ويصفها وليام أوجبرن Ogburn بأنها الطرق التي ينشئها وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات إنسانية ضرورية .

Social institutions are organized established ways of satisfying certain basic human needs.^(٤)

John L., Gillin & John P. Gillin, Cultural Sociology (U.S.A., 1948) p. 313. (١)

Harry Elmer Barnes, Social Institutions (N.Y., 1947) p. 29. (٢)

Morris Ginsberg, Sociology (Oxford, 1949) p. 42. (٣)

W. Ogburn & M. Nimkoff, A Handbook of Sociology (London, 1949) p. 256. (٤)

أما Sumner فيرى أن النظام الاجتماعي يتكون من فكرة وبناء، والفكرة قد تكون رأياً أو خاطراً أو مبدأً أو اهتماماً معيناً ، أما البناء فهو الأساس أو الجهاز الذي يساند الفكرة ويزودها بالوسائل التي يمكن أن تتجه بها إلى عالم الحقائق والأفعال بطريقة تخدم مصالح الإنسانية عامة^(١).

وسنمر يشير إذن إلى أن النظم تبدأ بطرق التصرف التي تصبح عادات ثم تتحول إلى قيم أخلاقية بعد أن ترتبط بالفلسفة التي تجعل منها ضرورة للمصالح العام ، وحيث تصبح بذلك محددة ومعينة من ناحية ارتباطها بالقواعد والأفعال الموضوعية ، والأجهزة التي تستخدم ، فإذا وصلت إلى هذه المرحلة يكون بناؤها قد اكتمل وأصبح النظام كاملاً .

خصائص النظم الاجتماعية :

للنظم الاجتماعية عدد من الخصائص العامة البارزة والتي يمكن أن نجملها فيما يلي :

١ - يتميز النظام الاجتماعي بأنه يقوم بوظيفته كوحدة في النسق الحضاري ككل، ذلك لأن النظام لا يخرج عن كونه تنظيمًا لنماذج التفكير والتصرف التي تظهر خلال النشاط الاجتماعي وما يتصل به من إنتاج مادي ، وهو بالتالي عبارة عن تجميع القواعد الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تتكون من العادات والتقاليد والقيم والصفات الأخلاقية المنظمة بوعي أو بدون وعي كوحدة وظيفية . وقد تنجح بعض هذه العناصر الحضارية فتتحول إلى نظام ، بينما قد لا تنجح الأخرى في أن تكون نظاماً ، فإذا ما حدث ونجحت بعض العناصر الحضارية وتحولت إلى نظام اتجه إلى التوحيد بين أجزائه كما يتجه إلى أن يكيف نفسه كوحدة من وحدات النسق الحضاري ككل في المجتمع الذي يوجد فيه ، كما يتجه في الوقت نفسه إلى مساندة هذا النسق الكلي كما سنرى في نقطة تالية :

٢ - يتميز النظام الاجتماعي بدرجة نسبية من الاستمرار والدوام ، فانساق العقائد وطرق العمل وغيرها لا تصبح نظاماً إلا بعد أن تصل إلى مرحلة القبول بصفة عامة خلال فترة مناسبة من الزمن ، ففي مجتمعنا مثلاً نجد أن نظام الملكية الفردية أو نظام الزواج سواء أكان مونوجامياً أو بوليغينياً أو أي نظام سائد آخر لا بد وقد مر بمرحلة طويلة الأمد مارسه الناس خلالها قبل أن يصبح نظاماً معترفاً به وموافقاً عليه ، ويمكننا أن نقرر على هذا الأساس أن أي نظام لا بد أن يكون قد مر قبل إقراره بفترة زمنية معينة

يمكن اعتبارها فترة تمرين وتعويد على ممارسة النظام ، وقد يستمر النظام قروناً طويلة كما هو الحال بالنسبة للنظم الدينية ونظم الزواج والملكية ، وقد يندثر بعد فترة من الزمن ، كما اندثر نظام الإقطاع الذي كان سائداً في أوروبا في القرون الوسطى ، أو نظام السخرة الذي كان موجوداً في مصر حتى القرن التاسع عشر أو نظام انطوائف الحرفية الذي ظل معمولاً به في مصر أيضاً حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن على الرغم من أن أى نظام اجتماعى معرض للزوال إلا أنه على أى الحالات يميل دائماً إلى أن يوصف بثباته واستمراره نسبياً .

٣ - يتميز أى نظام اجتماعى بأن له هدفاً أو عدداً من الأهداف الواضحة ، إلا أن هذا الهدف كثير ما يتعارض بمرور الزمن مع الوظيفة التى يؤديها النظام . ويمكن أن تمثل لذلك بنظام الرق حيث كان يهدف في أول أمره إلى الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة ولكنه لم يعد يهدف إلى ذلك فيما بعد حين أصبح النظام مكلفاً من هذه الناحية ، كذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالمذهب الاقتصادى الفردى المعروف بالمذهب الحر والذي كان يتخذ له الشعار المعروف : اترك الطبيعة تعمل واترك الأمور تسير *Laissez faire, laissez passer* وذلك حينما كان يهدف في أول أمره إلى جودة الإنتاج. نتيجة للمصلحة الشخصية التى يحققها الفرد من وراء ذلك ، إلا أن المذهب اتجه فيما بعد إلى القضاء على حرية أغلب الأفراد في الربح لأنه أتاح الفرصة إلى التلاعب وظهور الاحتكارات القوية التى قضت على مصلحة الأفراد أنفسهم ، مما سبق نرى أنه مما يميز النظم الاجتماعية تعرضها لأن تختلف وظيفتها مع الهدف ، أو الأهداف التى وجدت لتحقيقها .

٤ - تتميز النظم الاجتماعية بمجمودها نتيجة لما تتميز به من استقرار ودوام لفترة طويلة من الزمن حتى لتكاد في بعض الأحيان أن تتحول إلى ما يشبه الطقوس ، ولهذا الجمود أثره فيما تتميز به النظم الاجتماعية من صعوبة التغير ، حتى إنها تقف دائماً عتبة أمام هذا التغير ، سواء أكان يتجه بها إلى التقدم أم التأخر .

٥ - تعتبر النظم الاجتماعية من عوامل التوافق بين الأجزاء المختلفة للحضارة ككل فهى تميل دائماً إلى التوحيد بين أجزاء النظام الاجتماعى الكلى وهى تتميز بذلك بأنها غير مستقلة عن بعضها ، وإنما على العكس من ذلك فهى ترتبط ببعضها في نسق حضارى

مرحده . وذلك حين نجد أن كل نظام في النسق يميل إلى مساندة النظام الآخر . فالخطبة مثلا تسبق الزواج وتسانده ، وهذا بدوره يسبق الأسرة ويساندها ، وبذلك نجد أن النظم الثلاثة ترتبط ببعضها وتعتمد على بعضها ، علاوة على أننا نجد نظام الأسرة يرتبط بالنظم الاقتصادية السائدة في المجتمع رعوياً كانت أو زراعية أو صناعية ، والنظم الاجتماعية بذلك تتميز بأنها تعمل في الوقت نفسه على الاستقرار الاجتماعي في المجتمع .

أشكال النظم الاجتماعية :

يمكننا أن نميز بين الأشكال الآتية للنظم الاجتماعية :

١ - نظم تلقائية ونظم مقننة ، والأولى هي تلك التي نشأت دون قصد أو وعي استجابة للقيم الخلقية السائدة ، ويمكن أن تمثل لهذا النوع بنظم الزواج والدين والملكية وهي التي نشأت أصلاً لتنظيم نواح خلقية معينة . أما النظم المقننة فتمتيز بأنها جاءت نتيجة تنظيم واع ومقصود لتحقيق أهداف معينة كنظم التعليم والصناعة ، وأغلب النظم الاقتصادية كالادخار والتأمين والمصارف .

٢ - نظم أساسية ونظم مساعدة أو فرعية ، والأولى هي التي نشأت لتحقيق الضبط في المجتمع ، وفي مجتمعنا الذي نعيش فيه نجد من هذا النوع نظماً كالملكية الفردية والدولة والدين ، وحيث لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدونها . وأما النظم المساعدة أو الفرعية فتقل أهميتها للمجتمع كثيراً عن الأولى كالنظم الترفيهية بأنواعها . ويتوقف اعتبار النظام أساسياً أو فرعياً على الحضارة السائدة والتي هو جزء منها . فإما هو ضروري في حضارة معينة قد لا يكون كذلك في حضارة أخرى ، فالنظم التعليمية مثلا تختلف أهميتها من مجتمع لآخر حتى في وقتنا الحاضر ، ونظام السيرك كانت له في روما القديمة أهمية تختلف تماماً عن أهميته في روما الحاضرة .

٣ - نظم مشروعة ونظم غير مشروعة ، فالنظم التي تتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية وزراعية وتجارية تعتبر نظماً مشروعة ومتفقاً عليها ، بينما نجد هناك نظماً تتميز بعدم شرعيتها كنظام البغاء في مجتمعنا وفي كثير من المجتمعات الأخرى ، وكذلك الحال في نظم كالتهريب والرشوة والتمار . وتتميز أغلبية النظم في المجتمعات الموقفة في أداء وظيفتها بأنها مشروعة ، وإن كان أي مجتمع لا يخلو في العادة من انحرافات غير

مشروعة تنبثق عن النظم المشروعة . وتعتبر خروجاً على القيم الخلقية السائدة في المجتمع . ويجب أن نميز هنا بين هذه القيم وبين القيم السائدة بين أجزاء النظام غير المشروع كذلك القيم التي تتعلق بشرف المهنة مثلاً عند طبقة اللصوص أو طبقة المهربين .

٤ - نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار ، ويمكننا أن نميز بين هذين النوعين بمدى انتشار كل منهما بين أفراد المجتمع ، فالدين في مجتمعاتنا مثلاً وفي أغلب المجتمعات الإنسانية إن لم يكن كلها يعتبر نظاماً عاماً لارتفاع نسبة الأشخاص الذين يدخلون في نطاقه ، بينما يعتبر نظام الكشافة نظاماً محدوداً لا ينتسب إليه سوى فئة ضئيلة من السكان .

٥ - نظم عاملة ونظم ضابطة ، وتتميز النظم العاملة بأن وظيفتها الأساسية هي تنظيم نماذج التصرف التي تعتبر ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسعى إليه النظام من أهداف ، بل لبقائه أيضاً ، كالنظم الصناعية مثلاً ، بينما تتميز النظم الضابطة بأنها وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التي لا تعتبر في حد ذاتها جزءاً من النظام نفسه كما هو الحال في النظم القانونية ، وحيث لا تحتمل الجرائم والمخالفات جزءاً من النظام القانوني وذلك بعكس العمليات الصناعية التي تنظمها النظم الصناعية التي هي في الوقت نفسه جزء من النظام :

النظم الاجتماعية البارزة في المجتمع :

تبدو أهمية أي نظام اجتماعي في مدى ما يقوم به من نشاط والوظائف التي يؤديها . ولقد وجد كل نظام ليؤدي وظيفة أساسية ، فوجد النظام الزراعي لإنتاج الغذاء والملبس من الأرض ، ووجدت الأسرة لتربية الصغار ، والدولة لتحكم ، والنظام الديني للعبادة وعلى ذلك فالوظيفة الأساسية لأي نظام هي التي تحدده وتميزه وتبرز أهميته . ولما كانت رغبات الإنسان متعددة ونشاطه متنوعاً لتحقيق هذه الرغبات أصبح محتاجاً لعدد كبير من هذه النظم لكي يتمكن من تحقيق رغباته ، ولكننا مع ذلك يمكننا أن نجعل النظم الاجتماعية الهامة في حياة الإنسان في النظم الأربعة الرئيسية الآتية ، وهي هنا مجرد نظم رئيسية نظراً لما ينبثق عنها من نظم فرعية كثيرة العدد في العادة مثل ذلك العدد الكبير من النظم الذي يتفرع من النظام الاقتصادي مثلاً . والنظم الأربعة الرئيسية هي :

١ - النظم الاقتصادية ، وحيث نجد أن كل مجتمع إنساني في حاجة إلى نظم اقتصادية

لسد حاجة أفراده المتشابكة والتي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق هذه النظم ، فإننتاج السلع والمواد المختلفة التي يحتاج إليها أفراد الجماعة ركن هام في النظام الاقتصادي ، إلا أنه ليس أهم الأركان ، إذ أن استخدام فنون الصناعة في زيادة الإنتاج لا يبي وحده بإقامة اقتصاد المجتمع ، بل لابد أيضاً من اعتبار لتوزيع الإنتاج توزيعاً منظمًا عادلاً بين أفراد الجماعة . وتمثل النظم الاقتصادية في المجتمع الحديث فيما وضعه المجتمع لنفسه من نظم صناعية وزراعية ومالية وتجارية متنوعة تقوم على سد احتياجات الإنسان من هذه النواحي ، وكانت هذه النظم في الأزمنة القديمة محدودة إلى درجة كبيرة ، بل لقد كان أغلبها يتركز في الأسرة ، والنظام الاقتصادي من أهم النظم التي تشكل المجتمعات الحديثة ، وأصبح النظام بذلك مجالاً لتدخل الدولة ورقابتها لحماية مصالح الناس وحقوقهم ، وخاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع وعدم الاستغلال والملكية والتعاقد .

٢ - النظم الاجتماعية التي تتركز حول تنظيم العلاقة الجنسية ، وهي نظم قديمة مارستها كل المجتمعات الإنسانية لما لتنظيم هذه العلاقة من أهمية كبرى في الجماعات قديماً وحديثاً بدائية ومنتحضة ، وأظهر هذه النظم نظم الأسرة والزواج والتي تختلف في تفصيلاتها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر .

٣ - النظم الدينية ، وتتركز حول العقيدة . وتبدو أهمية هذه النظم في تنظيم الظواهر التي تتعلق بالعبادة والسحر وطقوس الميلاد والموت والزواج والحروب . والنظم الدينية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية لأنها تسد حاجات اجتماعية هامة ، فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، كما يساعد على تكامل شخصية الفرد وتقوية روحه المعنوية فيدفع عنه الخوف ويحيي فيه الأمل بما يبش فيه من قوى خارقة تمثل في قوة الإله الذي يقدر على مساعدته . وللنظم الدينية دور هام في تكامل المجتمع عن طريق شعائره التي تؤدي وظيفة العاطفة الجماعية المشتركة ، والتي تذكر الفرد وهو غارق في حياته المادية بولائه لجماعته ولقيمها العليا .

٤ - النظم الاجتماعية التي تعمل للصالح العام للمجموع ، وهذه تتمثل في الوقت الحاضر في الدولة وحيث نجدتها مسؤولة عن تأمين المجموع ضد العدوان الخارجي والداخلي ، كما تعمل على نشر العدالة بين الناس وحماية الضعيف من القوى ومعاينة كل من يعمل على حدوث اضطراب للمجموع . والدولة نظام سياسي يؤدي وظائف

داخلية وخارجية للمجتمع ، ولا يمكن لغيره من النظم أن يؤديها ولذلك كان نظاماً ضرورياً لاستمرار كيان المجتمع .

وهذه النظم الاجتماعية الأربعة هي أكثر النظم انتشاراً وبروزاً ، فلم توجد أية حضارة تخلو من الأسرة كما لم توجد أية حضارة تخلو من تنظيم اقتصادي ، كما نجد للأغلبية العظمى من المجتمعات نوعاً من الحكومة وعقيدة دينية معينة : وتختلف كل هذه النظم من مجتمع لآخر من ناحية الاتساع ودقة التنظيم . وواضح أن هذه النظم الأربعة تركز حول الحاجات الإنسانية الضرورية وهي الغذاء والجنس والعقيدة والأمن .

وتحددنا هذه النظم الأربعة لا يمنع من وجود عدد من النظم الهامة الأخرى ، ولكنها تأتي في الأهمية بعد النظم الأربعة السابقة . ومن أمثلة هذه النظم الأخرى ما يقوم منها على شؤون التربية والتعليم والمواصلات والترفيه والفنون والصحة وغيرها مما يحتاج إليه المجتمع ، وتشرف الدولة في المجتمعات الحديثة على أغلب هذه النظم أيضاً .

ولما كان الكتاب لا يتسع لعرض كل هذه النظم الاجتماعية فسكتني فيه بعدد منها نوضحه كأمثلة لدراسة باقى النظم ، فيتعرض فى الفصل الخامس للنظم الاقتصادية عامة وتمثل باثنين من نظمها الفرعية ، هما نظام الملكية ونظام النقد ، كما سندرس الأسرة كنظام اجتماعى فى الفصل السادس ، وأخيراً ندرس نظام الزواج فى الفصل السابع .

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية (النظام الاقتصادي)

- مقدمة
- ماهية النظام الاقتصادي
- تطور النظم الاقتصادية
- نظام الملكية
- نظام النقد

obekandl.com

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية

(النظام الاقتصادي)

مقدمة :

تحتل النظم الاقتصادية جانباً كبيراً من حضارتنا حتى تبدو وقد طغت على النظم الاجتماعية الأخرى ، ذلك لأنها تضم إليها من نشاط الإنسان ما تعلق بالإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي سواء كان آلياً أم يدوياً ، كما تضم نظم التوزيع المختلفة سواء ما تعلق منها بالجملة أو القطاعي ، التعاوني أو الفردي ، كما يضم كل ما يتصل بالنظم الائتمانية كالبنوك وغيرها . وكل هذه النواحي قد يملكها أو ينظمها فرد أو مجموعة من الأفراد ، عن طريق المنافسة أو عن طريق الشركات الاحتكارية ؛ كما قد تديرها الدولة أو الهيئات التعاونية . ونظراً لضخامة هذا النشاط واتساعه ، وجدنا أنفسنا وقد ارتبطنا بشكل واضح بالنشاط الاقتصادي والوظائف الاقتصادية ، ولقد استأثر هذا النشاط نتيجة لأهميته وتعقده بعلم خاص به وهو علم الاقتصاد . كما ظهر في الوقت نفسه من رأى في الظروف الاقتصادية العامل الرئيسي للنشاط الإنساني والنظم الاجتماعية ، وقد عرف هذا الرأى بالتحكم الاقتصادي .

ويدور النشاط الاقتصادي حول موضوعات رئيسية ثلاثة هي :

١ - إنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع ، ويهتم الاقتصاديون أساساً بالوسائل التي يمكن أن تتحول بها المادة الخام إلى أغذية أو أدوات وبالأنماط أو نماذج التصرف التي تؤثر في النشاط الإنساني والتفاعل الذي يتم خلال إنتاج السلع والخدمات ، وبذلك فإنهم يبحثون في كيفية توزيع عملية الإنتاج بين أفراد المجتمع وعماً إذا كان هناك تخصص بين الأفراد أو الجماعات في حرفة معينة ، ففي مجتمعنا مثلاً نجد هناك تخصصاً بنسبة كبيرة في أنواع التجارة والصناعة والحرف المختلفة والتي يتطلب بعضها سنوات طويلة من

الدراسة والتمرين ، بينما لا نجد الأمر كذلك في كثير من المجتمعات الصغيرة أو البدئية والتي لا يتعدى التخصص فيها ذلك الذي يوجد بين عمل الرجل وعمل المرأة ، أو ذلك الذي ينتظر من كل فرد في المجتمع أداؤه تبعاً لسن معينة .

٢- توزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع ، ويكون التركيز هنا على أنماط التفاعل التي تحكم عمليات التوزيع وعلى الوسائل المستخدمة في سبيل التوزيع داخل الأسرة كما هو الحال في معظم الجماعات البدائية ، أم أن الأسرة نفسها وحدة في جزء أكبر يتم التوزيع فيه عن طريق نظم أخرى كالتجارة مثلا ، هذا علاوة على أن التوزيع في المجتمعات المتحضرة يتم بواسطة طرق كثيرة التعقيد .

٣- استخدام واستهلاك السلع والخدمات ، وهي أنماط أو نماذج التصرف التي تحكم هذه العمليات . فالمجتمعات البسيطة لا تنتج في العادة أكثر مما تستهلك ، وهي لذلك لا تعرف مشكلة الفائض من الإنتاج ، أما المجتمعات المتحضرة فتنتج عادة فائضاً كبيراً تواجهه معه مشكلة ملكية هذا الفائض وللتحكم فيه ، وهي مشكلة لا تدخل في نطاق النظام الاقتصادي وحده ، بل تتعداه إلى النظام السياسي نفسه .

أما من وجهة نظرنا كاجتماعيين فيهمنا النظام الاقتصادي في أنه جزء من التنظيم الاجتماعي ، كما تهتمنا العلاقة بين النشاط الاقتصادي وبين المظاهر الأخرى للحياة الإنسانية . وعلى ذلك فلا يهتتمنا النظام الاقتصادي من ناحية وظائفه الداخلية كعوامل التشغيل والعرض والطلب ونظمه النقدية والائتمانية ومشاكل الإنتاج والإدارة ، ذلك لأن كل هذا يهم أولاً عالم الاقتصاد ، بينما يركز عالم الاجتماع اهتمامه فيما يمكن أن يكون للنسق الاقتصادي من آثار على التنظيم الاجتماعي ككل ، وفيما يمكن أن يكون له من آثار على النظم الأخرى في المجتمع ، وما يمكن أن يكون له من آثار على طرق معيشتنا وطرق تفكيرنا عامة .

ماهية النظام الاقتصادي

لكل حضارة وسائلها الفنية التي تهدف إلى استغلال البيئة بقصد إرضاء الحاجات الأساسية للإنسان كحاجته إلى الغذاء والمأوى والملبس . وهذه الوسائل كمجموعة هي المظهر الذي يتميز به النظام الاقتصادي في مجتمع معين ووقت معين . وتمثل هذه الوسائل في مجموعة الخبرات والمهارات والتكنولوجيا السائدة في المجتمع وما لها من أثر على التنظيم الاجتماعي نفسه من نواح كثيرة . وهذه المجموعة من الخبرات والمهارات والتكنولوجيا في حد ذاتها لا تزيد على كونها جزءاً من النظام الاقتصادي ، إلا أنه توجد إلى جوارها نواح أخرى كثيرة تمثل فيما يسود المجتمع من عادات وتقاليد وأفكار وخرافات وغيرها مما يقوم حول الوسائل المستخدمة في النظام ، ولها أثرها بالتالي في كيفية استخدام وملكية الأدوات وتوزيع الإنتاج وغيرها من نواح تؤثر في الوسائل نفسها ، في الوقت الذي لا تعتبر فيه هذه النواحي جزءاً من الوسائل نفسها . وعلى ذلك فالنظام الاقتصادي لا يقتصر على كونه مجموعة الوسائل ، وإنما لابد أن يضاف إليها تلك النواحي المعقدة من عادات وعقائد وأفكار . ويمكن أن نعرف النظام الاقتصادي على هذا الأساس بأنه عبارة عن مجموعة الوسائل المستخدمة والأفكار والعادات في تفاعلها معاً لاستغلال البيئة بقصد إرضاء حاجات أساسية .

The economic institution is the complex of techniques, ideas and customs, relating to the exploitation of the environment for the satisfaction of subsistence needs.⁽¹⁾

وتختلف تفاصيل النظام الاقتصادي من حضارة لأخرى وذلك نتيجة للتفاعل بين جماعات معينة لها حضارتها المميزة وبين البيئة الطبيعية . وقد وجدنا على هذا الأساس اقتصاداً يقوم أساساً على الصيد من البر أو البحر ، واقتصاداً يقوم على الزراعة أو تربية الحيوانات والماشية ، واقتصاداً يقوم على الصناعة أو التجارة أو النقل ، كما نجد في بعض الحالات اقتصاداً يقوم على اثنين أو أكثر من هذه الأسس ، وعلى ذلك

Marshall Jones, op. cit., p. 224.

(1)

يمكننا أن نميز بين المجتمعات اقتصادياً كالآتي :

١ - اقتصاد الجمع : وهو ذلك الذي يتركز نشاطه حول استخدام الإنتاج الذي يوجد في البيئة بصورة طبيعية كصيد الحيوانات وصيد الأسماك واستغلال النباتات البرية ، وتميز المجتمعات البسيطة بهذا النوع من الاقتصاد عادة .

٢ - الاقتصاد التحويلي البسيط ، وهو ذلك الذي يعتمد على تحويل الإنتاج الطبيعي السابق بطرق بسيطة ، أو يعتمد على النشاط الزراعي واستئناس الحيوان ، وهذان النشاطان هما أبرز أشكال هذا النوع من الاقتصاد ، وكان لهما أهميتهما في تطور الإنسان عامة لأنهما حررا الإنسان من الاعتماد الكلي على الطبيعة باعتماده على نفسه وسيطرته على البيئة إلى حد كبير ، ويدخل ضمن هذا النوع من الاقتصاد أيضاً الجهود الأولية التي يبذلها الإنسان في تحويل إنتاجه إلى أشكال تعمل على صلاحية استخدامها كتحويل القطن إلى غزل ، وكالصناعات اليدوية الأخرى التي كانت في حد ذاتها بداية للمرحلة التالية .

٣ - الاقتصاد التحويلي المعقد ، وهو ذلك الذي يعتمد على اعتبار الإنتاج الطبيعي مادة خام يمكن تحويلها إلى مجموعة من المواد الجديدة عن طريق عدد من العمليات التي تنتهي بالمادة الخام إلى بضائع تامة الصنع تختلف كل الاختلاف عن طبيعة المادة نفسها مثل تحويل القطن والصوف إلى ملابس ، وكالصناعات التي تعتبر أكثر تعقيداً من ذلك كإنتاج النايلون وأدوات البلاستيك والأدوات الزجاجية والآلات وغيرها ، ويمكن أن نمثل لذلك النوع من الاقتصاد بهذا الذي تأخذ به بلادنا في الوقت الحاضر والذي أخذت به قبلنا كثير من البلاد الأوروبية والأمريكية .

٤ - الاقتصاد المتنوع ، وهو الذي يعتمد على أكثر من نوع من الأشكال الاقتصادية السابقة بسيطة ومعقدة ، وذلك حينما نجد جانباً من المجتمع يعتمد على الاقتصاد التحويلي البسيط بينما يعتمد جانب آخر على الاقتصاد التحويلي المعقد . وهذا هو الوضع في أغلب بلاد العالم ، حيث نجد أنه قلما تتميز أية دولة بنوع واحد من الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالجمع بين النوع الثاني والثالث ، ونجد مصر مثلاً لهذا النوع من الاقتصاد المتنوع ، حيث نجد اقتصادنا يجمع بين الاقتصاد التحويلي البسيط والاقتصاد التحويلي المعقد .

تطور النظم الاقتصادية

كان للإنسان نشاطه الاقتصادي منذ أن ظهر على وجه الأرض . وقد بدأ ذلك عندما كان يعتمد كلياً على ما يجمعه من جذور وثمار ونباتات لغذائه ، وما كان يصيده من حيوانات يتغذى عليها . وقد ظهر مبدأ تقسيم العمل في أول الأمر بين الذكور والإناث حيث كانت تترك للنساء مهمة جمع الجذور والنباتات بينما يقوم الرجال بالصيد ، وكانت الأسرة بذلك هي النظام الرئيسي للإنتاج والاستهلاك ، مع وجود بعض الحالات كان يشترك فيها الجمع كله في الإنتاج والاستهلاك ، وذلك حينما كانت الأسرة كلها أو معظمها تتعاون في الصيد ، فيخرج الرجال لهذه المهمة لعدة أيام أو لعدة أسابيع ثم يعودون لاقتسام ما صادوه فيما بينهم . ولم يكن هناك من رأس مال يمكن مقارنته بما هو موجود في النظم الاقتصادية الحاضرة إذ لم يكن ذلك يتعدى الرماح والعصى والصنانير والقوارب وأدوات التنكر وخلاف ذلك من أدوات تتعاقب بالصيد .

ولقد تميز الشكل الاقتصادي السابق بناحية الاكتفاء الذاتي فلم تكن هذه الجماعات تعرف التجارة بأية صورة من صورها ، ذلك لأن طرق المواصلات على الأقل لم تكن تشجع على ذلك ، كما لم تكن هناك أسس معينة للتبادل كالتقود في الوقت الحاضر مثلاً . وقد عرفت هذه الجماعات فيما بعد ما سمي بنظام تبادل الهدايا Gift exchange والذي يتمثل في إعطاء أحد الرجال هدية لرجل آخر يكون في العادة من قبيلة أخرى ، ثم ينتظر منه هدية مساوية لها في القيمة . وكان خلق الصداقة بين الأفراد هو الغرض الأول من هذا النظام ، وبذلك كانت أهميته اجتماعية ، ثم ظهرت أهميته الاقتصادية بالتدريج عندما أصبحت الهدايا تمثل أشياء لا تتوافر لدى المهدي إليه وكانت هذه الهدايا في العادة من الأسلحة وأدوات الزينة أو الأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية ، وكان هذا النظام أساساً لظهور أول شكل للتجارة بين الجماعات المختلفة بعد أن وجد أن أفضل الهدايا هي تلك التي لا يملكها الآخر أو التي يحتاج إليها .

وكما وجد نظام تبادل الهدايا وجد أيضاً نظام تبادل الخدمات ، وذلك على شكل

مساعدة أسرة لأخرى في الزراعة مثلا ، ويكون هذا ديناً يرد في مناسبة أخرى على شكل عمل أيضاً . أما إذا قدمت إحدى الأسر مساعدة أكبر مما رد إليها حسبت قيمة المساعدة الزائدة ورد بلحا جزء من المحصول .

ويقوم نظام تبادل الهدايا على أساس شعور كل المتبادلين بالرضا وذلك حين يشعر كل منهما بأن ما حصل عليه يساوي ما قدمه في القيمة ، وهذا يتطلب نوعاً من الاتفاق في تقدير القيمة بين الشخصين برغم عدم وجود مستوى معين للتقويم مثل ذلك الذي يقوم به النقد حديثاً . وعلى ذلك كانت عملية التبادل تتم على أساس تقدير الشخصين أو الجماعتين ، فلما أخذ التبادل يأخذ شكل التجارة ظهر أساس جديد أخذ شكل العرف أو الاصطلاح للقيمة النسبية لأنواع مختلفة من السلع والخدمات ، كأن يوافق عرفياً على أن البقرة تساوي عدداً معيناً من الماعز أو الخراف أو أن آنية معينة تساوي في القيمة كمية من الحبوب تكفي لملئها أو لملء نصفها ، وما تحديد الأسعار والأجور العرفي الموجود في المجتمعات المتقدمة سوى استمرار لذلك التقدير القديم لقيمة الأشياء حين مبادلتها عند المجتمعات البدائية .

ولقد اتجهت المجتمعات التي كان يسود فيها استبدال الهدايا نحو استخدام أشياء معينة تؤدي مهمة جمع أو تخزين الثروة ، كأدوات الزينة الشخصية والأشياء ذات القيمة الفنية كالأسلحة المزخرفة وهي ما يمكن خزنه أو حفظه لاستخدامه كهدايا أو كثروة أو كتر ، كما كانت تستخدم أيضاً كأساس لتقدير القيمة ما دامت توجد على شكل وحدات معينة ، ففي جزيرة ميلانيزيا Melanesia في المحيط الهادي تحفظ الأصداف على شكل عقود بعد إدخالها في قطع من الدوبارة ، وتستخدم الأطوال المعينة منها كأساس لتقويم الأشياء الأخرى ، كأن تقدر قيمة حيوان من حجم معين مساوية لطول معين من هذه العقود^(١) كما نجد القبائل في شرق أفريقيا تستخدم أداة الحفر الحديدية التي تستخدم في اقتلاع الجذور كنوع من النقود على أن يكون لها حجم ووزن معينان وعلى ذلك يشيع تخزينها كنوع من الثروة ، كما تستخدم أيضاً كمادة خام ما دام في الإمكان تشكيلها عند الحداد إلى أية أداة أخرى ، هذا علاوة على شيوع استخدامها

(١) Radcliffe-Brown, Lectures of Economic Sociology in Alex. Institute of Sociology, (١)

في دفع المهور على شكل عدد معين منها .

وقد استخدم في الشرق الأدنى قديماً عدد من المعادن كالذهب والفضة والنحاس كوسيلة لتخزين الثروة نظراً لعدم تلفها عند حفظها ، كما أمكن تشكيلها إلى وحدات ذات أوزان متساوية من كل معدن ، وأصبحت كل وحدة تعادل الأخرى من ناحية القيمة ، وأمكن بذلك تحديد قيمة الأشياء الأخرى على أساس أوزان معدن معين ، وكانت هذه الوحدات بذلك هي أول مظهر للوحدات النقدية والتي ظهرت فيما بعد لأول مرة عندما بدئ في سك بعض قطع من المعادن وضع عليها وزنها .

وقد استخدمت النقود كأساس للقيمة أي كوسيلة لمقارنة القيم النسبية للأشياء المختلفة كما استخدمت كواسطة للاستبدال ، أي استبدال السلع والخدمات بالنقود بدلا من استبدالها بسلع وخدمات أخرى ، وهذا الاستبدال بالنقود هو ما يطلق عليه الاقتصادى النقدي money econo . y كما تستخدم النقود في الوقت نفسه كوسيلة لجمع وتخزين الثروة .

ومع تقدم الزمن عقدت الأسواق لمبادلة السلع بين أفراد القبائل المختلفة . ثم أخذت الأسواق تمتد . ونشطت بذلك حركة المبادلة كما نشأت القرى والمدن بجوار هذه الأسواق ، وظهرت بذلك مرحلة اقتصادية جديدة هي مرحلة الاقتصاد المدنى (نسبة إلى مدينة) وذلك إذا قورنت بالمرحلة الاقتصادية السابقة التي كانت تتميز بأنها عائلية .

لم تعد الجماعات في المرحلة الجديدة ترتبط بالضرورة بأواصر القرابة أو المصاهرة وإنما بروابط الإقامة والسكنى في قرية معينة أو مدينة بذاتها ، وقد ترتب على ذلك تعدد السلع وتنوع الأعمال . وبعد أن كان الصانع يتلقى من عميله المادة الأولية لتحويلها إلى سلعة مصنوعة لحساب هذا العميل أصبح يجلب المادة الخام ويحولها ثم يبيع السلعة المنتجة في الأسواق لحسابه الخاص . وأصبحت كل مدينة مركزاً خاصاً للإنتاج لها أسواقها الأسبوعية والشهرية وعلتها وجماركها الخاصة ، بحيث كان الشخص الأجنبي عن المدينة لا يستطيع أن يدخل بضائعه إلى أسواقها إلا بعد دفع رسم معين . وتطورت المبادلات التجارية في هذا الدور بتطور الجماعة ، فكانت توجد تجارة متقلة حين يطوف التجار ببضائعهم من سوق إلى أخرى ، وتجارة مقيمة في جهة واحدة ، وكان التجار المقيمون يحاربون التجار المتنقلين لمنافستهم لهم .

ولما جاء عهد القوميات وتكونت الدول الحديثة، دخل الاقتصاد في طور جديد هو الاقتصاد القومى وقد أخذت الدول الحديثة تتكون في هذا الدور وأصبحت كل أمة بيئة اقتصادية لها ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث حجم الثروة الموجودة فيها وأنواعها وموقعها الجغرافى وطبيعة مناخها وعدد سكانها . وقد أصبح لكل أمة بذلك اقتصاد قومى قائم بذاته ، ولا يعنى ذلك ضرورة وجود تشابه كامل بين مختلف أجزاء هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى . وإنما كثيراً ما تنقسم هذه الوحدة إلى أجزاء أصغر تبعاً لاختلاف مناطقها من زراعية وصناعية ، إلا أنها مع ذلك ترتبط جميعاً بوحدة اللغة والنظم وعدم وجود عوائق في سبيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال من جهة إلى أخرى في داخل الدولة . وقد صاحب هذا الدور القومى إلغاء العوائق الجمركية القائمة بين المدن وتعبيد الطرق وتسهيل المواصلات وتنظيم الشرطة والإدارة لنشر الأمن ، وتوحيد العملة في سائر أنحاء الدولة بعد أن كان لكل مدينة أو إقليم نقد خاص ، كما تطورت الأسواق فلم تعد السوق محلية خاصة بإقليم معين بل قومية تمتد نشاطها إلى كافة أنحاء الدولة وذلك مع قيام أسواق محلية صغيرة في المدن والقرى لسد حاجات قاطنيها . ولقد ظل الحال كذلك حتى قيام الثورة الصناعية وما صاحبها من ازدياد حاجات الإنسان وتحسن طرق المواصلات مما أدى في النهاية إلى ظهور مرحلة اقتصادية جديدة هي مرحلة الاقتصاد الدولى .

بدأت مرحلة الاقتصاد الدولى خلال القرن التاسع عشر حينما بدأ الاتصال بين الدول وتشابكت علاقاتها الاقتصادية وتطور الصناعة ، ثم ارتفاع شأن التجارة الدولية نتيجة لتحسين وسائل المواصلات وتسهيل طرق المعاملات ، وبذلك لم تعد الأسواق قومية بحتة أو مقصورة على دولة بعينها بل دولية ترتبط ببعضها ، ولا يزال هذا ، الاقتصاد سائداً في الوقت الحاضر ، وتبدو دولية الأسواق بشكل واضح في أسواق القطن والذهب مثلاً ، كما أصبحت أثمان السلع شبه موحدة في الأسواق العالمية وتشابهت النظم الاقتصادية من صناعية وتجارية ومالية في كثير من الدول .

ويرجع هذا التطور الذى تميزت به مرحلة الاقتصاد الدولى إلى كثرة الحاجات وارتفاع مستوى المعيشة مما جعل في غير الاستطاعة أن تكنى أية دولة نفسها بنفسها من جميع نواحي الحياة ، وأصبح الأمر يتطلب ضرورة إشباع بعض حاجاتها عن طريق

الاعتماد على غيرها من الدول ، وذلك نتيجة لاختلاف الثروات الطبيعية وتباين البيئات الزراعية والصناعية ، وبذلك وجد نوع من التعاون الاقتصادي بين الشعوب تبعاً لتباين مقدرة كل منها ، وأصبح في غير الإمكان أن تعيش أية دولة في عزلة اقتصادية تامة عن سائر الدول الأخرى حتى ولو كانت هذه الدولة ذات موارد طبيعية ضخمة كالولايات المتحدة مثلاً ، والتي نجدها برغم غناها وسيطرتها الاقتصادية تحتاج إلى البلاد الأخرى لتصريف منتجاتها حتى لا تضطر مصانعها إلى الإغلاق مع ما يصاحب ذلك من أزمات اقتصادية وبطالة بين عمالها ، كما أنها تحتاج في الوقت نفسه إلى بعض الموارد الأولية من الخارج كالبرول مثلاً .

ويتميز الوقت الحاضر بعدد كبير من النظم الاقتصادية التي تعتبر نظماً فرعية للنظام الاقتصادي العام كوحدة ، ومن هذه النظم العديدة: نظام الملكية ، ونظام النقد ، والنظام التعاوني ، والنظام الاشتراكي ، ونظام المنافسة والشركات المساهمة ، إلى آخر ذلك من النظم الشائعة في المجتمعات الحديثة . وسنستعرض معاً نظامين من هذه النظم نعتبر دراستهما نموذجاً لدراسة باقي النظم .

نظام الملكية

تعتبر الملكية ركناً هاماً من أركان النظام الاقتصادي في المجتمع ، وهي في جوهرها عبارة عن نظام التوزيع في شكله الثابت ، ولذا فقد استلزم الأمر وضع حقوق وواجبات للفرد المالك أو الجماعة المالكة للشيء ، ومن هنا تدخل المجتمع في أمر الملكية وأصبحت نظاماً يخضع أفراد المجتمع لعاداته وتقاليده ، كما أصبح لها بالتالي أثر كبير في حياة الجماعة ، فالإنسان يميل بطبعه إلى ملكية كل ما يعتقد أنه لازم لإشباع حاجاته ، ويزداد عنده هذا الميل كلما ازداد ما يبذله من جهد للحصول على هذه الأشياء فتعلو قيمتها في نظره ، ويسعى للاحتفاظ بها لنفسه والاحتفاظ بحريته المطلقة في التصرف فيها ، وقد تلقى غريزة التملك هذه من المجتمع قبولاً فيعمل على تنميتها كما قد تلقى معارضة فيعمل على الحد منها أو القضاء عليها .

وإذن فنظام الملكية نظام اقتصادي سواء أكان قائماً على العرف أم على القانون ، وتعود جذوره القانونية إلى القانون الروماني الذي جعل من الملكية نظاماً معترفاً به قانوناً ، كما تعود جذوره العرفية إلى النظام الإقطاعي الذي كان يسود أوروبا في العصور الوسطى وحيث كانت ملكية الأرض تقوم أساساً على العرف والقوة .

وبأخذ نظام الملكية في الوقت الحاضر أشكالاً متنوعة وتنظيمات تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فهناك الملكية الشائعة والملكية الجماعية والملكية الفردية ، كما أن هناك الملكية العامة والملكية الخاصة . وكثيراً ما يقوم خلط بين بعض هذه الأنواع من الملكية ، وذلك حين تستعمل الملكية الخاصة والملكية الفردية أحياناً بمعنى واحد ، كما قد تعتبر الملكية الشائعة والملكية الجماعية شيئاً واحداً عند البعض أيضاً وهو ما يخالف الواقع ، فالملكية الجماعية Collective property تعني أن حق الملكية يتعلق بالمجتمع نفسه باعتباره وحدة واحدة وشخصاً معنوياً ، في حين أن الملكية الشائعة Common property تتضمن فكرة الشيوع بين عدد من الأفراد ، وهذان النوعان من الملكية يتعارضان مع الملكية الفردية التي تخص الفرد الواحد إلا أنهما لا يتعارضان بالضرورة مع الملكية الخاصة ،

فلكية العائلة مثلا يمكن أن تكون شائعة ومع ذلك فهي ملكية خاصة ، وبالمثل فإن اصطلاح الملكية الفردية Individualistic Property واصطلاح الملكية الخاصة Private Propetry لا يؤيدان نفس المعنى ، فالملكية الفردية ليست إلا صورة من صور الملكية الخاصة ، وتعتبر هذه الصورة أهم صور الملكية الخاصة في هذه الأيام ، غير أنها لا تعتبر الصورة الوحيدة ، فلكية العائلة كما ذكرنا تعتبر ملكية خاصة . وتناقض الملكية الخاصة ، الملكية العامة Public Property ، ويقوم الصراع بين المذاهب السياسية والاقتصادية دائما حول هذين النوعين من الملكية ومشروعيتهما والمفاضلة بينهما .

ومن المرجح أن الملكية الخاصة لم تكن معروفة عند الجماعات الإنسانية الأولى وإنما كان الأمر مشاعاً بين الجميع ، وكان هذا الشيوع يشمل في بادئ الأمر القبيلة بأسرها ثم أصبح مقصوراً على العائلة الواحدة بعد أن انقسمت القبائل إلى عائلات واستقرت كل منها في مكان معين . ثم بدأت الملكية الفردية تظفي تدريجياً على الملكية العائلية ، ولقد اقتصرت الملكية الفردية في بداية أمرها على بعض أنواع الثروة المنقولة كالأسلحة وأدوات الزينة ، ثم اشتملت فيما بعد الكثير من الأموال المنقولة ، حتى امتدت أخيراً إلى الأموال الثابتة كالمباني والأراضي : ويستند هذا التطور التاريخي لنظام الملكية على أساسين :

الأول : دراسة المجتمعات البدائية الموجودة حالياً باعتبارها ممثلة للنظم الأولى للإنسان ، وإن كان هناك شك في أن تكون النظم السائدة في هذه المجتمعات هي بالضرورة من بقايا الماضي البعيد .

الثاني : دراسة بعض اجتمعات المندثرة في العصور القديمة والوسطى ، وإن كان من الصعب تعميم ذلك لأن الوثائق التي عثر عليها من العصور القديمة لا تسمح بتأكيد نظام شامل وعام للشيوع . ولقد عرفت بعض الشعوب القديمة نظام الملكية الجماعية للقرية أو القبيلة مثلا ، ولكن ليس هناك ما يؤكد أن هذه الصورة من صور الملكية هي أقدمها ، أو أن هذه الصورة هي الصورة التي كانت موجودة في كل مكان ، أو أنها حيث وجدت كانت تنطبق على جميع الأحوال .

ولقد قويت المنافسة بين أنصار كل من الرأيين ، فالاقتصاديون الأول يرون عدم الاعتراف بفكرة المشاع الفطري لأنها تنال من اعتبار الملكية الفردية التي يقدرها أهميتها ،

بينما يرى الاشتراكيون الأخذ بهذه الفكرة لأنها تنفق وآراءهم التي يعتبرونها عودة لما كان عليه الأمر في الماضي ، وعلى ذلك فإن أصل الملكية والصورة الأولى التي كانت عليها أمر لم يتبين تماماً بعد ، على أنه يمكن أن نقول بأنه قد وجدت صورة من الملكية الشائعة في بعض الأماكن في بعض العصور القديمة ولكننا لا نستطيع التعميم ، كما يمكن القول أيضاً بأنه في خلال الثلاثة آلاف سنة الأخيرة انتشرت الملكية الخاصة الفردية واتسع نطاقها وغزت عدة ميادين كانت مغلقة دونها . وقد وضعت لتنظيمها القواعد القانونية المدعمة لها وذلك حينما أسبغ القانون الروماني على المالك صفة المشرع عندما يتصرف في ملكيته، وجعل من الملكية حقاً مطلقاً تحميه قوة السلاح . وقد شاهدت القرون الأخيرة من العصور الوسطى توسعاً في ملكية الثروة المنقولة وبصفة خاصة ملكية الديون والحقوق المنقولة . وازدادت أهمية الثروة المنقولة جيلاً بعد جيل حتى أيامنا هذه .

وقد لاقى هذه الأنواع المستحدثة من أنواع الملكية صعوبات دينية نتيجة لتحريم القروض بفائدة . غير أنه أمكن التغلب على هذه الصعوبة بالاجتهاد في التفسيرات التي تؤدي إلى إباحة ما كان يعتقد أنه من المحظورات . وبذلك ظهرت طبقة من الأغنياء من أصحاب الثروات المنقولة إلى جانب أصحاب الثروات العقارية ، كما ازدادت أهمية الثروة المنقولة في هذه الأيام بسبب انتشار الشركات المساهمة واتجاه الحكومات إلى القروض . ثم شمل حق الملكية أخيراً أشياء كانت مروكة دائماً مشاعاً للجميع وذلك حين أصبح ذلك الحق يسرى على الاختراعات الصناعية والعلامات التجارية والأعمال الفنية والإنتاج الأدبي .

ولكن على الرغم من اتساع رقعة الملكية الخاصة الفردية فقد أصبحت في العصر الحديث تقابل بهجوم شديد ، وقد أخذ هذا الهجوم مظهرين ، الأول اتساع رقعة الممتلكات الجماعية ، والثاني تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقاً مطلقاً ، وتدخل المشرع لتقييد هذا الحق فن ناحية اتساع رقعة الممتلكات الجماعية تعمل الحكومات على هذا التوسع عن طريق ما تستولى عليه من ثروات ودخول خاصة لأغراض جماعية . ومن أمثلة ذلك ما بلغتته الضريبة العامة على الإيراد في كل من إنجلترا ومصر ، حيث بلغت في تدرجها إلى حد الاستيلاء على ٩٠٪ أو أكثر من الدخل الفردي ، إذا ما زاد على حد معين . ومن ناحية أخرى فإن القروض الداخلية التي تعقدتها الدولة تؤدي إلى وضع

اليد على جزء كبير من الثروات والدخول الخاصة بتوجيهها لصالح المجموع . وقد اتسع نطاق التدخل العام للدولة عن طريق التأميمات التي تشق طريقها الآن في غالبية الدول ، وهو تأميم على حساب الملكية الخاصة الفردية ، كما أن الدولة كثيراً ما تقوم بمشروعات تعمل على الحد من توسيع الملكية الخاصة الفردية كتلك التي تتعلق بخدمات النقل والإنارة وشق الطرق والترع وإقامة المباني العامة .

وما سبق نرى أن الملكية الخاصة إذا كانت قد فقدت في العصور الحديثة بعض الميادين في بعض النواحي فقد فازت بغيرها في نواح أخرى ، وترتب على ذلك أن نظام الملكية الجماعية قد اتسع ، إلا أن ذلك لا يمنع أن يكون نصيبها النسبي من مجموع الأموال القابلة للتملك لم يزد عن نصيب الممتلكات الخاصة الفردية إذ أنه لا يوجد ما يمنع من اتساع النطاق الخاص بكل من النوعين من الملكية في آن واحد نظراً لأن التقدم الفنى والاقتصادى يخلق باستمرار أموالاً جديدة للتملك ، إلا أن هذا إذا صح بالنسبة للدول التي تبني الملكية الخاصة لأموال الإنتاج بصورة مطلقة أو مقيدة فإنه لا ينطبق على الدول التي ألغت - كقاعدة عامة - الملكية الخاصة لأموال الإنتاج كما هو الحال في الاتحاد السوفييتى .

أما عن تغير النظرة إلى الملكية باعتبارها حقاً مطلقاً، فإذا كانت الحرية بمعناها القديم هي التي أوحى في الوقت الحاضر بمهاجمة الملكية الخاصة على اعتبار أن حق الملكية شأنه شأن الحقوق الأخرى ذو صفة نسبية وازدياد الرغبة في القضاء الجزئى على هذا الحق . وقد فرضت نتيجة لذلك كثير من القيود بعضها لأسباب صحية كضرورة تسوير الأرض القضاء واشتراط البناء بحسب مواصفات معينة ، والبعض الآخر للمحافظة على أرواح الناس عن طريق إلزام الملاك بهدم المباني التي يخشى سقوطها ، وبعضها لحماية المواطنين من الجشع كقانون الإيجارات المعمول به حالياً في مصر وقانون التسعيرة التجريبية . هذا ونجد في ميدان الملكية الزراعية كثيراً من القوانين الخاصة بمواعيد الري ومنع إنتاج بعض المحاصيل كالتيغ والحشيش ، كما لم تسلم الأموال المنقولة مادية وغير مادية من هذه القيود كالقوانين التي تعين حداً أقصى لفائدة القروض وتلك الخاصة بذبح المواشى ، والإجراءات القانونية التي تنظم التصرف في الأشياء ذات القيمة، التاريخية وحتى الاستيلاء عليها ، كما وضعت للأسهم والسندات أيضاً بعض القوانين التي تنظم ملكيتها .

ولم يقتصر التطور الحديث للتشريع على فرض قيود على مباشرة المالك لحق الملكية، وإنما حدث تغير في طبيعة الحق ذاته ، فإن إساءة استعمال الحقوق قد أدت إلى إنكار الصفة المطلقة للحقوق وبصفة خاصة حق الملكية الذي وصف بأنه وظيفة اجتماعية، فالمالك يجب أن يؤدي حساباً للمجتمع عن كيفية استغلال ماله بحيث إذا كان لا يحسن القيام بهذه الوظيفة جاز للمجتمع أن يتدخل لإرشاده أو إكراهه أو نزع ملكيته .

ولقد تميز القرن العشرون باتجاه حديث نحو التوسع في تفسير حق المجتمع في نزع الملكية للمنفعة العامة وهو ما يؤدي إلى القضاء الجزئي على حق الملكية ، ففكرة المنفعة العامة ذات معنى واسع لأنها تشمل اعتبارات كثيرة صحيحة ونفسية ورياضية وجمالية وغير ذلك من الاعتبارات ، ويعتبر تأمين الأراضي والصناعات خطوة واضحة لهذا الاتجاه وخاصة ما بدأ منها في بعض الدول عقب الحرب العالمية الأولى وحيث لجأت الدولة في بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى نزع الملكيات الزراعية الكبيرة بقصد تحقيق الإصلاح الزراعي بإعادة توزيعها على صغار المزارعين ، وقد أقدمت مصر على هذه الخطوة في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦١ بقانون الإصلاح الزراعي الذي وضع لتحقيق نفس الغرض . وتتجه الدول حالياً نحو تأمين الصناعات الأساسية فيها ، كما فعلت إنجلترا عند تأمينها للسكك الحديدية ومناجم الفحم وبنك إنجلترا وصناعة الصلب ، وكما فعلت فرنسا عند تأمينها لمناجم الفحم والكهرباء والغاز والبنوك وشركات التأمين ، وكما فعلت مصر عند تأمينها شركة قناة السويس والبنوك وشركات التأمين .

نظام النقد

تتميز المجتمعات البدائية وحيث لا يوجد النظام النقدي بأن السلع والخدمات تقارن ببعضها من ناحية قيمة كل منها، فعمل يوم في حقول الأرز مثلاً يعتبر مساوياً ، في القيمة لكمية معينة من المحصول . أما في الاقتصاد النقدي فنجد أن كل منفعة، سلعة كانت أو خدمة تقوم حسب اصطلاحات نقدية ويصبح بذلك سعر أية ، منفعة هو قيمتها النقدية ، وبذلك يقوم نظام النقد في الوقت الحاضر بدور هام ، في الحياة الاجتماعية .

وتعتمد قيمة النقد على كمية المنافع التي يمكن أن تستبدل به ، وعلى ذلك فهي قابلة للتغير من وقت لآخر ، فالجنين المصري اليوم مثلاً أقل في القيمة مما كان عليه منذ عشر سنوات ، وهذا يتمشى مع نظرية القيمة النقدية The Quantity Theory of Money التي ترى أن أسعار المنافع في بلد معين تتوقف على كمياتها ، المتوافرة للمشتريين وكمية النقد المتوافرة . لشرائها ، فإذا كانت كمية السلع صغيرة وكمية النقد كبيرة انخفضت قيمة النقد وارتفعت الأسعار ، ويحدث العكس إذا، كانت كمية السلع كبيرة وكمية النقد قليلة وحيث ترتفع قيمة النقد وتنخفض الأسعار .

ويمكن أن نلمس ذلك إذا مثلنا بمصر ، فبعد قيام الحرب العالمية الثانية ، (١٩٤٥ - ١٩٤٩) ازدادت كمية النقد المتداولة في مصر وارتفعت الأسعار تبعاً لذلك . والجدول التالي يوضح هذه الناحية للسنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ ، والأرقام بالقياسية محسوبة على أساس اعتبار سنة ١٩٣٩ = ١٠٠ .

الارتباط بين كمية النقد المتداول والرقم القياسى للأسعار للسنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٧^(١)

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسى للأسعار
١٩٤٠	٣٣	١١٣
١٩٤١	٤٤	١٣٨
١٩٤٢	٦٦	١٨٤
١٩٤٣	٨٧	٢٤٢
١٩٤٤	١٠٨	٢٧٩
١٩٤٥	١٣٢	٢٩٣
١٩٤٦	١٤٣	٢٨٨
١٩٤٧	١٤٩	٢٧٩

كما يوضح الجدول التالى الارتباط الواضح بين انخفاض نفقات المعيشة ، بانخفاض كمية النقد المتداول فى مصر ابتداء من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠

الارتباط بين انخفاض كمية النقد المتداول وبين نفقات المعيشة للسنوات ١٩٥١ - ١٩٦٠^(٢)

السنة	النقد المتداول بالمليون جنيه	الرقم القياسى لنفقات المعيشة
١٩٥١	٢١٤	٣١٩
١٩٥٢	٢١٣	٣١٧
١٩٥٣	١٩٦	٢٩٦
١٩٥٤	١٩٤	٢٨٤
١٩٥٥	١٩١	٢٨٣
١٩٥٦	٢٣٢	٢٩٠
١٩٥٧	٢٢٠	٣٠٢
١٩٥٨	٢١٢	٣٠٢
١٩٥٩	٢٠٦	٣٠٣
١٩٦٠	٢٢٦	٣٠٤

(١) لإحصاء السنوى للجيب لسنة ١٩٤٧ .

(٢) لإحصاء السنوى لسنى ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ .

أما الجدول التالى فيوضح الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى فى مصر وبين ،
الارتفاع فى نفقات المعيشة من سنة ١٩٦٨ إلى ١٩٧٢ على اعتبار أن سنة ١٩٦٧=١٠٠.

الارتباط بين ارتفاع الدخل القومى وبين ارتفاع نفقات المعيشة

للسنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢^(١)

الرقم القياسى لنفقات المعيشة	الدخل القومى بالمليون جنيه	السنة
١٠٢	٢٥١٠	١٩٦٨
١٠٦	٢٦٥٧	١٩٦٩
١٠٩	٢٩٢٧	١٩٧٠
١١٤	٣٠٥٥	١٩٧١
١١٧	٣١٧٣	١٩٧٢

ولأى تغير فى المستوى العام للأسعار أثر كبير على الحياة الاجتماعية فنجد
حسب الجدول الأول أن الشخص كان يدفع ٢٥ قرشاً فى سنة ١٩٤٥ لنفس الشيء
الذى كان يدفع له ١٠ قروش فى سنة ١٩٤٠ فإذا ظل دخله ثابتاً كان معنى
هذا أنه قد أصبح أكثر فقراً ؛ هذا مع وجود أشخاص لاشك فى أنهم يستفيدون ،
من ارتفاع الأسعار .

ولقد استخدم الذهب والنفضة كنفود لأول مرة فى بلاد الشرق الأدنى ، ومنها
انتشر استعمالها فى جهات كثيرة من العالم ، إلا أن هذا الانتشار كان ضئيلاً لأن
استعمالها عقب اختراعها كان محدوداً إلى درجة كبيرة .

وإذا ما استخدمت المعادن الثمينة فى بلد ما كأساس للنقد اعتمد مستوى الأسعار
فيها إلى درجة ما على النسبة بين كمية النقد المعدنى المتداولة وكمية البضائع المعروضة
لليوع ، فى أوروبا فى القرن التاسع عشر أدى نقص الذهب اللازم للنقد إلى انخفاض
فى مستوى الأسعار مما أدى إلى كثير من الاضطرابات الاجتماعية فى أنحاء متفرقة
منها ، كما أدى اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا فى سنة ١٨٤٩ إلى وفرته وبالتالى
إلى انخفاض قيمة النقد وارتفاع الأسعار .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى لسنة ١٩٧٤ صفحتا ٢٠٨-٢١٩.

وقد تكون قيمة قطعة النقد المعدني مساوية تماماً لقطعة من نفس المعدن لها نفس الوزن ودرجة النقاء ، كما كان الحال في إنجلترا حتى سنة ١٩١٤ فيما يختص بالجنه الذهب ، وقد لا يكون الأمر كذلك فيما يختص بالنقود المصنوعة من انفضة أو البرونز والتي إذا ما صهرت كانت قيمتها أقل بكثير من قيمتها الاسمية ، ولكنها تصلح للتبادل عن طريق إلزام الأفراد بذلك .

وعلى الرغم من أن النقد لا يزال يقوم بوظيفة كواسطة للتبادل في الوقت الحاضر إلا أنه قد تغير كثيراً في طبيعته ، فلم يكن له فيما مضى سوى شكله المعدني ، أما في الوقت الحاضر فقد أخذ مظهره المعدني يختفي أمام مظهره الورقي .

ولقد كان في الإمكان فيما مضى استبدال النقد الورقي بما يساويه من نقد ذهبي ، كما كان الأمر فيما يتعلق باستبدال الورقة من فئة الجنيه بجنيه ذهبي لأي شخص يملكها ، ولكن الأمر لم يعد كذلك حالياً بعد أن أصبح في غير الإمكان استبدال الأوراق المالية بنقود ذهبية ، وقد صاحب ذلك ظهور نوع خاص من النقود الورقية غير القابلة للتحويل . وتطبع الورقية تحت إشراف الدولة وهي التي تحدد الكمية التي تطبع وتقوم بمراقبة تداولها في الأسواق .

ولقد أدى استعمال النقد غير القابل للتحويل إلى تخفيف صلة النقد الذهبي ، بوفرة الذهب أو ندرته كما كان الأمر عندما كان كل الدفع بالنقود الذهبية ، هذا ويجد أنه في الاقتصاد الحديث الذي يتميز بالنقد الورقي غير القابل للتحويل قد أصبح في الإمكان زيادة كمية النقد المتداول بطبع كميات أخرى منه عن طريق الحكومة .

وتؤدي زيادة كمية النقد في بلد من البلدان بدون زيادة ملازمة في كمية السلع المتوافرة إلى ارتفاع الأسعار ، وقد تسببت الحرب العالمية الثانية ، في وجود هذه الظاهرة في كل أنحاء العالم ، وقد أتت هذه الزيادة لسببين الأول نقص السلع والثاني وهو الأهم زيادة كمية النقد عن طريق زيادة الطبع وهذا هو ما يفسر زيادة ثمن الأشياء في الوقت الحاضر .

أما عن نظام المصارف فقد عرف لأول مرة في بلاد ما بين النهرين ، ثم انتشر منها إلى البلاد الأخرى ، وأمكن للشخص بذلك أن يضع نقوده في المصرف

وأن يفوضه بأن يدفع نيابة عنه أى مبلغ فى حدود ماله فى المصرف لأى شخص آخر ، ويطلق على هذا التفويض نظام الشيكات . وقد انتشر استخدام الشيكات فى أوروبا ابتداء من القرن الثامن عشر ، أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت كل المبالغ الكبيرة لا تدفع إلا بواسطة الشيكات ، وهذا يعنى أن النقد لا يكون فقط على شكل نقود معدنية أو ورقية بل يأخذ أيضاً شكل إضافات فى البنوك ، فيعتبر الشخص يملك مالا إذا كان له رصيد فى أحد البنوك ويمكنه بذلك أن يدفع ما يريد من النقود لشخص آخر عن طريق كتابة شيك بالمبلغ ، وعلى الشخص الذى يملك الشيك أن يتسلم ، قيمته نقداً أو أن يضيفه إلى رصيده فى نفس البنك أو أى بنك آخر .

ولهذا النقد المصرفى أهمية كبيرة فى النظم الاقتصادية الحاضرة وحيث لم يعد هناك فى العالم ما يكفيه من النقد لتغطية كل ما تتطلبه أعماله المالية .

والنظام النقدى بوضعه الحاضر يوضح كيف أن الحياة الاجتماعية فى العالم ، كله تتوقف على ما يسمى بالنظام النقدى ، فالدخل الحقيقى لدولة من الدول يتكون من مجموع السلع والخدمات المتوافرة لتوزيعها على سكان هذه الدولة ، وعلى ذلك فإن ثروة أى قطر هى إلى حد ما مسألة ما يملكه هذا القطر من ممتلكات ثابتة كالأراضى والطرق والسلك الحديدية والموانىء والمناجم وما شاكل ذلك من ممتلكات ثم دخله عن طريق السلع والخدمات التى تنتجها ، أما الدخل الحقيقى للفرد فهو عبارة عن نصيبه الذى يحصل عليه من السلع والخدمات التى ينتجها ، وهذا يتوقف على دخله النقدى ، أى كمية النقد التى يتسلمها والتى يمكنه إنفاقها ، كما يتوقف أيضاً على الخدمات التى يحصل عليها ، وقد يظل دخله ثابتاً بينما ترفع الأسعار فيقل بذلك دخله الحقيقى .

ولقد أصبح للنقد أهميته فى الاقتصاد والحديث لأن تفكير أى شخص أصبح قائماً على أساس نقدى ، وأصبح النظام النقدى بذلك عادة اجتماعية ، فالمجتمع هو الذى أعطى الذهب والفضة قيمتها ، وكان بذلك سبباً فى انتشارهما كنقود ، وقد أصبحت للنقود الورقية نفس الأهمية التى كانت للنقود المعدنية وذلك نتيجة ، لإلزام الدولة لرعاياها بوجوب استخدامها لدفع ثمن السلع والخدمات وقبولها إذا دفعت لهم .

obekandl.com

الفصل السادس

النظم الاجتماعية (الزواج)

- مقدمة
- أصل الزواج
- انتشار الزواج
- أشكال الزواج
- نظم الاختيار في الزواج

obeikandi.com

الفصل السادس النظم الاجتماعية (الزواج)

مقدمة :

يشارك كل من الإنسان والحيوان في الغريزة الجنسية ، إلا أن الإنسان يميز بين العلاقات الجنسية المسموح بها والعلاقات المحرمة أو المنوعة . ومعنى هذا أن الجماعات الإنسانية لا تعتبر العلاقة بين الجنسين فردية أو بيولوجية ، وإنما تعتبرها إلى جوار ذلك خلقية أو جماعية ، وما الزواج إلا وسيلة اتخذتها الجماعات لتنظيم هذه العلاقة ، ومن الواضح طبعاً أن إشباع الغريزة عند الإنسان لا تختلف كثيراً عنه عند باقي الحيوانات ، ولكنه لا ينتهى عند الحيوانات بشكل أسرة بمعناها الواضح ، كما هو الحال عند الإنسان وذلك لأن رغبة الإنسان لإشباع غريزته دائمة ، ولأن فترة الطفولة عند نسله طويلة . والإنسان بهاتين الظاهرتين يختلف عن الثدييات العليا التي نجد لمعظمها فصلاً للإنسان يتفق عادة مع بعض النواحي الطبيعية كالمتناخ ووفرة الغذاء . وإذا أضفنا فصل الإنسان هذا إلى سرعة فترة النضج Maturity عند أكثر هذه الحيوانات ، وجدنا هذين العاملين لا يساعدان مطلقاً على تكوين نظام الأسرة عند هذه الحيوانات ، بينما نجد أن النشاط الجنسي الدائم عند الإنسان لا يعرف حاجزاً مناخياً أو فصلياً ، وكذلك طول مدة الطفولة عنده يساعد على حياة الأسرة ، وما الزواج إلا أولى المراحل لتنظيم هذه الحياة التي فرضتها الطبيعة عليه ولذا نجد أن الزواج ظاهرة قديمة في المجتمعات الإنسانية حتى البدائي منها وإن اختلفت أشكاله ومظاهره .

ويعرف وسترمارك Westermark الزواج بأنه « العلاقة التي تربط رجلاً أو عدة رجال بامرأة أو عدة نساء بشرط أن تتفق وتقاليد الجماعة أو يؤيدها القانون ، وتنطوي هذه العلاقة على حقوق وواجبات بالنسبة للطرفين وأولادهما »^(١).

Edward Westermarck, The History of Human Marriage (London, 1921).

(١)

وعلى هذا يعتبر الزواج نظاماً اجتماعياً يساهم بنصيب كبير في تنظيم الجماعة ، وفي تنظيم الغريزة الجنسية وهو يقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين وازغمة في الحياة المشتركة ، وما يشجع على ذلك احتقار الجماعة لمن ينصرف عنه إلى علاقة أخرى من العلاقات التي يستنكرها المجتمع .

ويشترط في الرابطة لكي تكون زوجاً أن تتم تبعاً للشروط التي تحددها العادة والقانون مهما كان شكل هذه العادات أو هذه القوانين والتي تتطلب موافقة الطرفين نفسيهما أو موافقة الوالدين ، كما قد يجبر الزوج على إعطاء تعويض (مهر) لخطيبته أو لوالديها أو أن يدفع هؤلاء التعويض (دوطه) وأن يقام حفل خاص وأن يشهد الشهود بأن الزواج قد تم وفق ما تواضع عليه المجتمع .

أصل الزواج :

من المرجح أن الزواج قد نشأ فطرياً ، ويعزز هذا الرأي أنه حتى في العصور البدائية الأولى لا بد أن الرجل والمرأة أو عدة نساء كانوا يعيشون معاً لممارسة الغريزة الجنسية وتربية النسل الناتج عن ذلك ، كما كان على الرجل أن يحمي ويعول أسرته ، وعلى المرأة مساعدته وتربية الأطفال ، وكان هذا يحدث أولاً طبيعياً ثم أصبح يحدث فيما بعد بحسب شروط معينة تحولت أخيراً إلى نظام اجتماعي Social Institution وقد ظهرت عادات مماثلة لذلك بين القردة العليا حيث تعيش في سومطرة عادة في أسر مكونة من الأب والأم وصغريهما . وهناك بين العلماء من يرى أن الشيوعية الجنسية كانت النظام السائد في فجر الإنسانية وعلى رأسهم لويس مورجان الذي يرى أن النظام المونوجامي شكل متطور عن الشيوعية الجنسية وذلك في كتابه بعنوان Ancient Society .

وقد جاء هذا الرأي نتيجة لدراسة بعض الشعوب البدائية ووجود بقايا لهذه الشيوعية الجنسية تتمثل بين بعض العشائر البوليتيزية حيث يعيش أفراد الأسرة الواحدة في حالة شيوعية جنسية ، فيعاشر الأخوة أخواتهم بدون قيود الزواج . ولكن هذا النظام إذا صح أنه كان مطبقاً بين هذه العشائر فلا يمكن اعتباره شيوعية جنسية ما دام المجتمع قد أقره ونظمه وقيده بقصره على أفراد الأسرة الواحدة، وهو بذلك يعد أحد مظاهر تعدد الأزواج والزوجات في وقت واحد لا من مظاهر الشيوعية المطلقة . ومن الظواهر التي دعت هؤلاء

العلماء يعتقدون في هذه الشيوعية الجنسية ما لاحظته مورجان من إباحة الاتصال الجنسي بين الرجال والنساء دون قيد أو شرط عند بعض الشعوب في بعض الأعياد والحفلات الدينية وهذا أيضاً ليس من الشيوعية المطلقة في شيء ما دام المجتمع قد أقره وجعله موقوتاً بفترة معينة .

وما سبق نرى أنه من الخطأ اعتبار هذين المثالين وغيرهما آثاراً لشيوعية جنسية بين هذه العشائر أو أنها آثار كانت تسير عليها جميع الشعوب الإنسانية في مبدأ نشأتها، إذ ليس هناك ما يدل علمياً على أنها كانت سائدة في أى مجتمع من المجتمعات في مراحل نشأتها الأولى ، وكل ما هناك أن بعض المجتمعات كانت ولا تزال تبيح في ظروف خاصة بعض حالات من هذا القبيل ، وكانت هذه الحالات استثنائية تباح في نطاق ضيق وفي ظروف معينة وبقيود كثيرة يحددها المجتمع ، وهذا يجردها من صفة الشيوعية المطلقة، بل ترجع إلى نظم تختلف اختلافاً جوهرياً عنها ، كما هو الحال في بعض المجتمعات التي ترى أن واجب الضيافة يقتضى إعارة الزوجة للضيف ، على أن يظل هذا ديناً يرده المضيف إذا أصبح ضيفاً ، كما هو الحال عند بعض قبائل الإسكيمو^(١) .

ويصح إنى حد ما أن يدخل نظام البغاء ضمن نطاق الشيوعية الجنسية وهو نظام كان ولا يزال مباحاً في كثير من المجتمعات الحاضرة ، كما كان سائداً في المجتمعات القديمة إلا أنه برغم ذلك كان قديماً ولا يزال حديثاً مقيداً بقيود كثيرة ، كما ينظر إليه على أنه استثناء لا يمثل الحالة السوية لاتصال الرجل بالمرأة ، كما أنه لا يمارس إلا في نطاق ضيق هذا وتُنظر إليه نفس الشعوب التي تسمح نظمها بممارسته نظرة فيها كثير من الازدراء والسخط .

انتشار الزواج :

يتوقف مدى شيوع ظاهرة الزواج في المجتمع على السن التي يسمح بها المجتمع ، ويمكن أن يقال عموماً بالنسبة للجماعات المتأخرة ، إن البنات يتزوجن فيها في سن مبكرة عنه عند الشعوب المتأثرة بالمدنية الغربية ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للرجال . وقد يكون هذا لأن إشباع الغريزة الجنسية عندهم يصعب تحقيقه بدون زواج أو بعلاقة تنتهي عادة بالزواج ، وحتى إذا أمكن إشباع هذه الرغبة بأية وسيلة ، فإن الزواج في حد ذاته عندهم

E. Hoebel, Man Mn the Primitive World (U.S.A., 1958), pp. 330 - 331.

ضرورة ، فلا بد للرجل من امرأة ترعى بيته وتجمع له الحطب وتطهو طعامه وتغلب الماء وتعد له ملابسه أو تساعد في الزراعة ، إن كانت الجماعة زراعية ، هذا علاوة على أنهم يجسسون حساباً كبيراً للذرية ، ذلك لأن الرجل بدونها يعتبر تعساً سيئ الحظ ، كما يسود الاعتقاد بين كثير من هذه الجماعات البدائية في أن من يموت بلا ذرية ، يعذب بعد موته كما هو الحال بين إسكيمو مضيق بيرنج .

والشاب في الجماعة البدائية لا يجد صعوبة في إعالة الأسرة التي يكونها ، لأن في استطاعته أن يحصل على غذائه بسهولة من الصيد برأً وبحراً ، وهذا يشجعه على الزواج المبكر ، وإن كان هذا لا يمنع من وجود عوائق أخرى تضطر بعض الشباب في هذه الجماعات إلى تأخير زواجهم لمدة قد تطول أو تقصر لكي يستطيع شراء زوجة ، حيث لا يمكنه الحصول على ثمنها وهو صغير ، كما أن الشاب قد يجد صعوبة في الحصول على زوجة في بعض المجتمعات التي يفوق فيها عدد الرجال عدد النساء ، أو حين يحتكر عدد قليل من الرجال عدداً كبيراً من نساء الجماعة ، حيث يتراوح ما يتزوجه كل منهم بين خمس نساء وثلاثين امرأة في الوقت الذي يظل فيه عدد كبير من الشبان عاجزاً عن الحصول على زوجة واحدة . كما هو الحال بين بعض قبائل الكونجو وجنوب جينيا ، كما قد توجد هذه الظاهرة أيضاً عند الجماعات التي يزيد فيها الإناث على الرجال لنفس السبب ، وعلى ذلك نجد بين هذه الجماعات ظاهرة اختفاء عنصر العانسات ، كما تنتشر أيضاً بينها ظاهرة خطبة الأطفال لضمان الحصول على زوجة مستقبلاً علاوة على انخفاض ثمن الطفلة كثيراً عن ثمنها بعد أن تكبر .

أما عن الزواج بين الجماعات ذات الحضارة القديمة فنجد له أهميته أيضاً حيث ينظر إليه كواجب يجب أدائه كما هو الحال عند الصينيين عموماً . حيث يرون وجوب زواج الرجل بمجرد بلوغه ، كما يعتقدون في أن أكبر لعنة أن تحل بالشخص هي موته دون إنجاب ذرية ، ونجد نفس الشيء عند اليابانيين والهنود . أما في البلاد الإسلامية فللزواج أهمية كبرى ، حتى إنهم يعتبرون الشخص الذي يتزوج بأنه يتم نصف دينه .

وتحدد القوانين في البلاد المسيحية عموماً من الزواج للنساء والرجال ، وقد أقرت الكنيسة السن التي حددها القانون الروماني والذي يمتنضاه يمكن للرجل أن يتزوج في سن الرابعة عشرة والبنت في الثانية عشرة ، إلا أن التشريعات الحديثة تميل دائماً إلى رفع هذه السن

لتكون ٢١ سنة للرجل و ١٨ للأثني . ويحدد القانون المصري سن الزواج بالنسبة للرجل بثاني عشرة سنة والأثني بست عشرة سنة .

أما عن السن التي يتزوج فيها الناس حقيقة في البلاد الأوروبية ، فنجد أن حوالي نصف الرجال والنساء في السن من ١٥ و ٤٥ سنة يعيشون في عزوبة برضائهم ، بل إن منهم من لا يفكر في الزواج إطلاقاً وذلك حين نجد أن نسبة العزاب في إنجلترا ٤١٪ في سنة ١٩٤٩ ، وفي أيرلندا ٧٣٪ في سنة ١٩٤٦ ، وفي إيطاليا ٥٤٪ في سنة ١٩٣٦ ، وفي فرنسا ٤٦٪ في سنة ١٩٤٦ ، وفي السويد ٥١٪ في سنة ١٩٤٥ ، أما عن النساء ، فالنسبة في نفس البلاد وفي نفس السنوات وبنفس الترتيب ٣٥٪ ، ٥٩٪ ، ٤٦٪ ، ٣٧٪ ، ٤٠٪^(١) . وتقل النسبة في الولايات المتحدة حين نجدها ٢٦٪ للذكور ، ٤٠٪ للإناث وذلك في سنة ١٩٥٠ .

أما عن مصر فنجد أن نسبة العزاب بين كل الذكور فوق ١٦ سنة ٢٤٪ وبين كل الإناث فوق ١٨ سنة ١٢٪ وذلك في سنة ١٩٦٠^(٢) أما عن نسبة الزواج في أوروبا فهي منخفضة عموماً ، كما أن متوسط سن الزواج مرتفع ، كما وجد أن هاتين الظاهرتين أكثر وضوحاً بين الطبقات المرتفعة في سلم الحضارة عنها بين الطبقات الفقيرة حضارياً ، كما أنهما أقل وضوحاً في بلاد أوروبا الشرقية عنها في بلاد أوروبا الغربية .

ومن العوامل التي قد تدعو إلى انخفاض نسبة الزواج في العالم الغربي أيضاً اعتماد المرأة على نفسها من ناحية كسب معاشها بعد أن كانت تعتمد كلية على الرجل ، وتقدم التعلم وطول فترته تبعاً لهذا التقدم ، كما نجد أيضاً لتقدم الحضارة المادية دخلاً في ذلك عن طريق ظهور كثير من الاختراعات والاكتشافات الحديثة مما دعا إلى اختلاف الأمزجة والأذواق ، وعقد الرغبات . فخلق رغبات جديدة يتطلبها الأزواج في زوجاتهم والزوجات في أزواجهن على غير ما كانوا يرمون إليه من الزواج من قبل ، ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق أن قانون الزواج والطلاق عند المسيحيين يعتبر عاملاً هاماً في ابتعاد فئة من الناس عن الزواج ، وهم أولئك الذين يرون أنه من الصعب أن يتخلص أحد الطرفين من قيوده إذا ما أراد ذلك .

أشكال الزواج :

يأخذ الزواج عدداً من الأشكال نجد أن أكثرها شيوعاً الزواج المونوجامي Monogamy وهو الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأة واحدة . والزواج البوليجيني Polygyny وهو

Warren Thompson, Population Problems (N.Y., 1953) p. 104.

(١)

(٢) عبد الحفيد لطفى وحسن الساعاتي : دراسات في علم السكان (القاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٢ .

الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأتين أو عدة نساء، ثم الزواج البوليندرى Polyandry وهو الزواج الحادث بين امرأة ورجلين أو عدة رجال . ، ويطلق على هذين النوعين الأخيرين الزواج البوليجامى Polygamy ، والشكل الرابع للزواج هو زواج الجماعة Group Marriage والذي يكون بين عدة رجال وعدة نساء ، وستكلم فيما يلى عن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة :

١ - المونوجامية : وهو نظام الزواج الذى لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة فى وقت واحد ولللمرأة أكثر من زوج واحد كذلك . وتأخذ بهذا لنظام معظم المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، متحضرة وبدائية . وقد ساد هذا النظام على الأخص قديماً عند اليونان والرومان كما سير عليه فى الوقت الحاضر جميع الأوربيين وسلالاتهم خارج أوربا، لأنه هو شكل الزواج الوحيد عند المسيحية . هذا وتأخذ بهذا النظام أيضاً معظم الشعوب الإسلامية برغم أن الإسلام فى حد ذاته يبيح تعدد الزوجات، ويمكننا أن نتصور مدى انتشاره فى مصر مثلاً إذا علمنا أنه ينطبق على ٩٦,٤٪ من جميع المتزوجين المسلمين فيها بحسب تعداد سنة ١٩٤٧ ، وعلى ٩٦,٢٪ منهم بحسب تعداد سنة ١٩٦٠ .

٢ - البوليجينية : تدل دراسة الجماعات الإنسانية على أن عدد المواليد الذكور يساوى عادة عدد المواليد الإناث فى الجماعة الواحدة ، وعلى ذلك يصبح النظام الطبيعى للزواج هو المونوجامية ، مما يجعلنا نفترض وجود عوامل أخرى غير العوامل البيولوجية دعت إلى ظهور كل من النظامين البوليجينى والبوليندرى . ومن الأسباب التى تدعو إلى الأخذ بالنظام البوليجينى :

(أ) قسوة الحياة فى بعض المجتمعات على أفرادها من الرجال كما هو الحال فى حياة الصيادين فى القطب الشمالى والتى تؤدى إلى تناقص عدد البالغين من الذكور عند الإسكيمو حيث تصبح البوليجينية نظاماً طبيعياً للزواج .

(ب) كثرة الأعمال التى تعهد إلى الزوجة كما هو الحال بين بعض القبائل الإفريقية حيث يلجأ الرجل إلى زوجة أخرى كى يخفف عبء العمل عن الزوجة الأولى .

(ج) المباهاة بكثرة الزوجات كعلامة امتياز بالنسبة للأغنياء ، كما هو الحال فى كثير من القبائل ، وكما كان عند بعض العمد ومشايخ البلاد فى مصر .

(د) الرغبة في الذرية إذا كانت الزوجة الأولى عاقراً .

ويختلف النظام البوليجيني في قيوده ووجوه تطبيقه باختلاف المجتمعات ، ففي بعضها يباح على الإطلاق وفي بعضها لا يباح إلا في حالات الضرورة ، كأن تكون الزوجة الأولى عقيماً أو مريضة ، وفي بعضها قد يكون مقصوداً على طبقات خاصة كالملوك والأمراء ورجال الدين . ويختلف الأمر كذلك فيما يتعلق بعدد الزوجات ، وحيث نجد في بعض المجتمعات أن للرجل الحق في أن يتزوج أي عدد يشاء من النساء ، وفي بعضها وهو الغالب يكون مقيداً بعدد معين منهن ، كما يرتبط تحديد العدد بمركز الزوج وأهميته في مجتمعه ..

وتختلف النظم أيضاً في ناحية مركز الزوجات القانوني وأهمية كل منهن في الأسرة . فبعض المجتمعات تعاملهن جميعاً على قدم المساواة في الحقوق والواجبات ، والبعض يفرق بينهن فيجعل إحداهن مثلاً زوجة أصيلة ينتسب إليها جميع أولاد الرجل منها ومن ضرائرها والأخريات زوجات من الدرجة الثانية لا يلتحق بنسبهن أولاد الرجل ، أو يمنح إحداهن من الحقوق أكثر مما يمنحها لغيرها .

ويسود الاتفاق عادة بين الزوجات في هذا النوع من الزواج خصوصاً إذا كانت الزوجة الأولى هي التي أشارت على زوجها بزواج من جنس بعدها ، وفي هذه الحالة تكون هي صاحبة الأمر بينهن ، كما يسود عادة بينهن مبدأ تقسيم العمل داخل الأسرة ، وإن كان نوع العمل يختلف بين عمل مريح أو نظيف آخر شاق أو غير نظيف ، كما نجد عادة إن كانت إحدى الزوجات حضرية أنها تتولى الأعمال المريحة أو النظيفة بينما تترك للثانية الأعمال الأخرى .

ويمكن أن تمثل للزواج البوليجيني بمجتمع الباجاندا Baganda وهو مجتمع يبلغ عدده حوالي مليون نسمة يعيشون في أوغندا، والباجاندا قوم يعيشون على الزراعة والرعي في منطقة تناسب هاتين الحرفتين ، ويحكمهم ملك يعاونه عدد كبير من الرؤساء الذين يعينهم بنفسه ونظراً لما يتمتع به من نفوذ وغنى ، فإنه يمتلك عدة مئات من الزوجات ، أما الرؤساء ومساعدوهم فلكل منهم عشر زوجات أو أكثر ، أما الفلاحون والموظفون والعمال فيعمل كل منهم ليكون له زوجتان على الأقل إن لم يتمكن من ثلاث أو أربع ، ويكتفي الفقراء من الأجراء بزوجة واحدة نظراً لعدم استطاعتهم الحصول على أكثر من ذلك، والباجاندا بذلك يعتبرون من أكثر شعوب العالم ممارسة للنظام البوليجيني ، إن لم يكونوا أكثرهم فعلاً ، لأنهم

على العكس من أى مجتمع آخر نجد أن الزواج السائد بينهم هو البوليجينى ، وليس المونوجامى .

ويعد الزوج فى مجتمع الباجاندا منزلاً لكل زوجة ، وعلى زوجاته أن يزرنه بالدور ، وتقوم كل منهن بالخدمة والطبخ فى أثناء زيارتها ، وتزوره كل منهن بناء على دعوته ، وعلى الرغم من أنه يفضل فى العادة إحداهن على الأخرى فإنه يحرص دائماً على ألا يثير بينهن الغيرة والنزاع رغبة فى السلام والانسجام فى بيته . وللزوجة الأولى أفضلية على سائر الزوجات ، ولها حقوق ، أهمها الاحتفاظ بالتعاويد ، والأدوات ذات الأهمية فى طقوس الباجاندا الدينية . وللزوجة الثانية أهميتها أيضاً ، ومن حقوقها قص شعر زوجها وتقديم أطافره ، ولذنين العملين أهميتهما ، لأن الشعر المقصوص والأطافر المقلمة يجب ألا يحصل عليها الأعداء خشية استخدامها لضرر الزوج أو قتله .

ويرجع انتشار الزواج البوليجينى عند الباجاندا إلى زيادة عدد النساء على الرجال بنسبة رجل واحد إلى كل ثلاث نساء ، وهذا راجع إلى نسبة الوفيات المرتفعة بين الذكور ، والتي تعود إلى عدد سن الأسباب ، منها قتل الذكور فى الأسر الكبيرة عند ولادتهم ، كما يلقى أفراد البيت المالك نفس المصير عقب ولادتهم ، وذلك بعد أن يختار الأمير الذى سيعقب الملك على العرش ، كما أن الملك يقتل فى العادة أى عدد يشاء من خدمه إذا ما غضب عليهم ، كما أن الذكور عادة وليس الإناث هم الذين يضحي بهم للآلهة فى المناسبات الدينية ، هذا علاوة على مقتل كثير من الرجال فى الحروب السنوية التى يشنها الباجاندا على جيرانهم ، ثم أخيراً ، لأن نساء الباجاندا يزداد عددهن أيضاً بسبب ما يسكره الجنود من نساء القبائل الأخرى فى أثناء غزواتهم السنوية^(١) .

ولقد أباح الإسلام تعدد الزوجات فى حدود خاصة وبعده قيود ، وذلك حينما أباح للرجل أن يتزوج اثنتين وثلاثاً وأربعاً ، على ألا يجمع فى عصمته فى وقت واحد أكثر من أربع زوجات . وصوى الإسلام بين الزوجات فى الحقوق والواجبات ، كما أوجب على الرجل أن يعدل بين نسائه فى كل ما يستطيع العدل فيه ، فى الأكل والمشرب والملبس والمسكن والمبيت وما إلى ذلك ، فإن خاف ألا يعدل ما صح له الزواج بأكثر من واحدة .

(١) Ralph Peals and Harry Hoijor, An Introduction to Anthropology (N.Y., 1954) pp. 428 - 430.

هذا وقد قلت الرغبة في التعدد في كثير من البلاد الإسلامية في الوقت الحاضر وخاصة في مصر ، حيث لا تزيد نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة على ٣,٨٪ في سنة ١٩٦٠ من مجموع الأزواج المسلمين منهم ٣,٥٪ متزوجون باثنتين ، وحوالي ٠,٣٪ فقط متزوجون بأكثر بأكثر من زوجتين .

٣ - البولندية : تعتبر أقل انتشاراً بكثير من البوليجينية ، ويأخذ بها عدد محدود من القبائل البدائية وخاصة عند عشائر التبت Tibetans في وسط آسيا ، والتودا Today في جنوب الهند . ولهذا النظام أشكال متعددة ، فأحياناً لا يباح إلا إذا كان الأزواج إخوة أو أقارب ، وأحياناً لا يشترط ذلك ، فيمكن لعدد من الرجال الاشتراك في زوجة واحدة دون أن يكونوا إخوة أو أقارب .

وفي بعض المجتمعات التي تأخذ بهذا النظام يعامل الأزواج جميعاً على قدم المساواة في الحقوق والواجبات والأبوة فيعتبرون جميعاً آباء لمن تأتي بهم الزوجة من الأولاد ، وفي بعض الحالات يعتبر أحد الأزواج وهو في الغالب الأخ الأكبر ، إذا كان الأزواج إخوة ، زوجاً أصيلاً ينسب إليه وحده جميع الأولاد ويعتبر الباقيون أزواجاً من الدرجة الثانية لهم الحق في الزوجة دون أن ينسب إليهم الأولاد .

ومن الأمثلة الواضحة للبولندية ما نجده بين قبائل التودا وهي قبائل رعوية تسكن جنوب الهند وتعيش على ما تنتجه قطعانها من الجاموس . ويعتبر الزوج المثالي عندهم البولندي الأخرى : ويقضى هذا النظام عندهم بأن المرأة إذا تزوجت أصبحت نظرياً على الأقل زوجة لكل إخوة زوجها الكبار والصغار بعد أن يكبروا وللذين لم يولدوا بعد . ويعيش الإخوة معاً مع زوجة واحدة في كوخ واحد دون ما أي نزاع أو غيره .

وقد يكون الزواج البولندي على غير مستوى الإخوة ، وذلك حين يكون الأزواج من قبائل مختلفة ويكونون بالتالي من قرى مختلفة ، وفي هذه الحالة تمر الزوجة عليهم كلا بدوره حيث تمكث فترة معينة عند كل منهم ، إلا أن مثل هذا الزواج يكون في العادة سبباً في كثير من النزاع مما يجعلهم يفضلون دائماً البولندية الأخوية .

وعندما تشعر الزوجة بالحمل يجتاز أحد الإخوة أو أحد الأزواج عدداً من الطقوس ليصبح والداً للطفل في المستقبل ، كما يصبح أيضاً والداً للطفلين اللذين سيولدان من بعد دون أن يكون بالضرورة هو الوالد البيولوجي ، حتى إذا ما اكتمل العدد الخاص به أصبح

من حق أحد الإخوة أو الأزواج الآخرين أن ينال نصيبه من الأطفال ، وهكذا^(١) .
ويعتبر انتشار النظام البوليندرى بين قبائل التودا نتيجة طبيعية لزيادة عدد الذكور
عن الإناث (بنسبة ٥:٣) وقد جاء هذا نتيجة لشيوع عادة قتل المواليد الإناث عند
ولادتهم ، وفي حالة ولادة توأمين تقتل الأنثى ويبقى الذكر ، أما إذا كانتا أنثيين قتل
الاثنتان ، وإذا كانا ولدين قتل أيضاً أحدهما . وحتى في الوقت الحاضر حيث تختفى
عادة قتل البنات وأصبحت نسبة الذكور إلى الإناث ، متقاربة ، نجد أن هذه المجتمعات
تفضل النظام البوليندرى للزواج ولكن بصورة معدلة ، وذلك حين يتزوج عدد من الإخوة
زوجتين أو أكثر بدلا من زوجة واحدة .

أما عند قبائل التبت فيرجع وجود النظام البوليندرى إلى الرغبة في أن تظل ملكية الأرض
سليمة فلا توزع بين الورثة إذا استقل كل من الإخوة بيت وزوجة . وقد توجد البوليندرية
لأسباب اقتصادية وذلك حين يعجز الأخ الواحد عن دفع مهر عروسه فيستعين بإخوته
الذين يشاركونه في تكاليف الزواج وفي جميع الحقوق الزوجية كما هو الحال عند قبائل
والهوما Walhuma في شرق أفريقية .

٤ - زواج الجماعة : وفيه يتزوج عدة رجال من عدة نساء مرة واحدة ويصبح الرجل
بذلك زوجاً لكل الإناث والمرأة زوجة لكل الذكور ، هذا النوع من نظم الزواج يكاد
لا يكون له وجود حالياً أو على الأقل لا يوجد بشكل واضح حتى بين المجتمعات البدائية ،
وإن كان من الثابت أن هناك نظماً للزواج تسمح بإعارة الزوجة بشروط يضعها المجتمع
كما هو الحال بين قبائل الكومانش Comanche حيث يشترك إخوة الزوج في زوجته في
مناسبات معينة ، وإن كان هذا لا يمنع من معاقبة الزوجة واعتبارها زانية إذا سمحت لنفسها
بعلاقة تخرج عن هذا الإطار ، وكذلك الحال فيما يختص بإعارة الزوجة عند قبائل
الإسكيمو . ولكن مع ذلك تعتبر الخيانة الزوجية جريمة عقوبتها القتل لأنها تحدث دون
موافقة الزوج .

ولقد رأينا كيف تطور النظام البوليندرى بين قبائل التودا إلى نوع من زواج الجماعة ،
وذلك حين يشترك عدد من الإخوة في عدد من الزوجات ، كما يوجد شكل آخر
للزواج يمكن أن يطلق عليه زواج جماعة ، وذلك بين سكان جزر ماركيز Marquesas

ضمن مجموعة جزر بولينيزيا Polynesia حيث يعيش سكان هذه الجزر على الصيد والزراعة ، ويعيشون في قرى منعزلة على طول شواطئ الجزيرة ، وحيث تتكون كل قرية من عدد الأسر ، لكل منها رئيس وعدد من المساكن ورصيف على الساحل . ويقدر مركز الأسرة وغناها بانساع هذا الرصيف وطريقة إعداده ، الأمر الذي أصبحت معه كل أسرة تحتاج إلى عدد كبير من الرجال لبناء المكان الذي تقيم فيه الأسرة ، وزراعة الأرز وجمع الحاصلات . ولهذا الغرض يلجأ رئيس الأسرة إلى جذب عدد من الرجال من القرى الفقيرة ويضمهم إلى بيته ويصبحون أزواجاً معه ويصبح شكل الزواج بذلك بولينديريا ، حتى إذا ما تحسنت أحواله المالية أضاف إلى زوجته عدداً آخر من الزوجات لكي يتمكن من إضافة عدد آخر من الأزواج الثانويين ، ويصبح الزواج بذلك زواج جماعة ، حيث يصبح رئيس الأسرة والأزواج الثانويون أزواجاً لهم حقوق متساوية في الزوجات . ويحاول رب الأسرة عادة في سبيل الاحتفاظ بمركزه أن يكون عادلاً في معاملته للأزواج الثانويين وإلا تركوه وانضموا إلى رئيس آخر في قرية أخرى^(١) .

نظم الاختيار في الزواج :

هناك نظامان أساسيان لاختيار الشريك ، الأول الاختيار على أساس داخلي ، ويطلق رجال الاجتماع على هذا النظام اصطلاح الإندوجامى Endogamy وهي كلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين الأولى endo بمعنى within والثانية gamos بمعنى marriage وهي القاعدة الاجتماعية التي تتطلب من الشخص أن يتزوج من داخل الجماعة التي ينسب إليها . ويطلق على النظام الآخر Exogamy وهي مشتقة من كلمتين يونانيتين ex بمعنى Outside و Gamos بمعنى Marriage وهي القاعدة الاجتماعية التي تتطلب من الشخص أن يتزوج من خارج الجماعة التي ينسب إليها .

ويتوسع بعض العلماء في استخدام هاتين الكلمتين فيطلقون كلمة أجزوجامى على أى نظام يبيح الزواج من خارج الدائرة التي ينتمى إليها الفرد ، وكلمة إندوجامى على أى نظام لا يبيح الزواج إلا من داخل الدائرة التي ينتمى إليها الفرد ، فإذا حرم مجتمع على أفرادها أن يتزوجوا ممن لا يشتركون معهم في الجنس أو الدين مثلاً ، قيل إنه يسير بحسب النظام

الإندوجامى ، وإذا أباح المجتمع لأفراده أن يتزوجوا من غير جنسهم أو دينهم مثلاً قيل إنه : يسير بحسب النظام الأجر وجامى ، وبذلك أصبحت أغلب المجتمعات تأخذ بنصيب من كل من النظامين حينما تسمح ببعض حالات تنطبق عليها الإندوجامية وبمجالات أخرى تدخل ضمن نطاق الأجر وجامية وبالعكس .

الإندوجامية : تظهر الإندوجامية في عدد من الأشكال أهمها :

١ - الإندوجامى الجنسى ، حيث نجد بعض الأجناس لا توافق أو تمنع كاية الزواج أو الاتصال الجنسى عموماً بأشخاص ينتمون إلى جنس آخر ، مثل هود كاليفورنيا الذين يحكمون بالموت على أية امرأة تقترف الزنا أو تتزوج من رجل أبيض ، كما كان يحرم زواج الإسبانين بالوطنيات في أمريكا الوسطى ، وزواج الإنجليز من نساء المستعمرات ويمكن أن نقول عموماً إن كل جنس ينظر باستياء إلى زواجه من جنس آخر وخاصة إذا شعر بأنه يقل عنه ، ويكون الشعور بذلك قويا فيما يختص بالنساء . وكقاعدة عامة نجد أنه في حالات الزواج التي تم من هذا النوع يكون الزوج من الجنس الذى اتفق على أنه أرقى ، ذلك لأن المرأة ترفض عادة أن تحقر نفسها بزواجها من شخص تشعر أنه أقل منها من ناحية جنسه ، ففي أمريكا الشمالية كانت الحالات التي تزوجت فيها النساء البيض من الملونين نادرة جداً ، بل إن هذا ممنوع كلية في الولايات الجنوبية ليس عرفياً فقط ، بل قانونياً ، ولهذا كان امتزاج الدم الأبيض بالدم الزنجي آتياً عن طريق اتصال الرجل الأبيض بالمرأة الزنجية وليس العكس . ولقد كان العرب في الجاهلية يرفضون زواج بناتهم من الأعاجم مهما كانوا عظاماء ، وكانوا يقصدون بالأعجمى أى شخص غير عربى مهما كان جنسه . وما سبق نرى أن الإندوجامية الجنسية ترجع إلى الزهو الجنسى Pride أو القوى ، كما قد ترجع إلى شعور غريزى بعدم الميل إلى الاتصال الجنسى بين أناس يختلفون تماماً في مظهرهم . ونجد أن هذا شعور قوى بالنسبة للمرأة حيث إن غريزتها الجنسية أكثر حساسية من غريزة الرجل ، بل إننا نجد هذا الشعور الغريزى عند الحيوانات أيضاً ، حيث نلاحظ أنها لا تقبل الاختلاط الجنسى إلا مع أنواعها المماثلة .

٢ - الإندوجامى الدينى ، ويقصد به عدم الزواج من زوجة أو زوج من دين آخر كاليهود الذين لا يشجعون على ذلك ، حيث نجد حالات الزواج بينهم وبين المسيحيين نادرة ، بل إننا نجد أن الطوائف في الدين الواحد لا تشجع على مثل هذا الزواج كما هو

الحال في الديانة المسيحية . حيث نجد مثلا أن الكاثوليكي يفضل الزواج من كاثوليكية مثله ؛ والبروتستانتى بروتستانتية ، أما الإسلام فقد جعل الدين حاجزاً أمام هذا النوع من الزواج المختلط ، وقد شرح القرآن ذلك بأن المسلم لا يتزوج بمشركة حتى تسلم ، كما أن الإسلام وإن كان قد وافق على زواج الرجل بمن هي من أهل الكتاب فقد حرم زواج المسلمة بغير مسلم ، وتمنع الديانة الهندوسية الزواج المختلط بين أفراد ينتمون إلى طوائف مختلفة ، والإندوجامية هي روح النظام الطائفي ، فالهندي لا يمنع فقط من الزواج من خارج طائفته ، بل إنه يمنع أيضاً من الزواج من قسم آخر من نفس الطائفة إذا كانت مقسمة في داخلها . وتعتبر الإندوجامية الطائفية في الهند أوسع أنواع هذا النظام ، وذلك إذا عرفنا أن عدد الطوائف الرئيسية والفرعية يبلغ حوالى ألفين ، والدستور الهندي وإن كان يحاول بعد استقلال الهند أن يقضى على هذا النظام الطائفي إلا أنه لم يوفق في ذلك حتى الآن .

٣- الإندوجامى الطبقي : وهذا منتشر بين عدد كبير من المجتمعات بدائية ومتحضرة ، فلهوفا Hovas في مدغشقر ينقسمون إلى ثلاث طبقات : النبلاء والعامّة والعبيد . وكل طبقة منها تتزوج من داخلها فقط ، كما ينظر النبلاء في بولينيزيا إلى العامة نظرتهم إلى مخلوقات من طبيعة أخرى ، ولا يمكن الزواج منهم ، وفي المساي في شرق أفريقيا لا يمكن لأحد من طبقة الحدادين أن يتزوج من أسرة تحترف مهنة أخرى ، وفي الهند لا يصح التزاوج بين طبقة البراهمة والطبقات الأخرى وخاصة طبقة المنبوذين . ويقم العرب أيضاً لهذا الاعتبار وزناً كبيراً ، وحيث تعبر الأسرة التي تقبل زواج ابنتها من أسرة أقل منها درجة أو حساباً . هذا ونجد أن معظم الأسر المالكة تحرم عرفياً أو قانونياً على ملوكها وأمرائها الزواج من عامة الشعب ، كما نجد الطبقات العليا في معظم الأمم الحديثة لا تشجع على زواج بناتها من رجال الطبقات الأدنى منها ، أو يتزوج رجالها من نساها ، وإن كانت تبدو حيا ل هذه الحالة الأخيرة أكثر تسامحاً ، إلا أنه يبدو مع ذلك في الوقت الحاضر وفي جميع الأمم المتحضرة اتجاه قوى نحو إلغاء هذه القيود أو تخفيفها ، وقد ساعد على ذلك انتشار المثل الديمقراطية ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وانقراض الطوائف ومحاربة آثاره .

الأجروجامية : وهي تناقض الإندوجامية في أنها تمنع زواج أحد أفراد الجماعة من

شخص من نفس الجماعة، وتتكون الجماعة الأجزوجامية في أغلب الأحوال من أشخاص نجتمع بينهم رابطة الدم، أو يعتقدون ذلك على الأقل. وأكثر القواعد الأجزوجامية شيوعاً هي تلك التي تمنع زواج الابن من أمه، والأب من ابنته، والأخ من أخته وهي قواعد تنتشر في جميع أنحاء العالم بلا استثناء تقريباً. ولقد حدث بين ملوك مصر القدماء أنهم كانوا يتزوجون من شقيقاتهم، وقد قلدهم البطلمة في ذلك، إلا أن هذا لا يعنى أن هذا التقليد كان شائعاً في الماضي بين كل الناس، وإنما كان ضرورة تتعلق بالأسر الملكية فقط.

وقد أحلت الشريعة الإسلامية للرجل أن يتزوج من جميع قريباته من ناحيتي الذكور والإناث ما عدا أربع طبقات ضيقة النطاق هي:

(أ) أصوله مهما علوا، فيحرم عليه الزواج من أمه وجداته من جهة أبيه وأمه مهما علوا.

(ب) فروعهم مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج ببنته وبنات أولاده الذكور والإناث مهما نزلوا.

(ج) فروع أبويه مهما نزلوا فيحرم عليه الزواج بأخته وبنات إخوته الذكور والإناث مهما نزلوا.

(د) الفروع المباشرة لأجداده فيحرم عليه الزواج بعمته وخالته وعمه وأبيه وخالته وعمه أمه وخالتها. أما الفروع غير المباشرة للأجداد فيحل الزواج بهن، فيتزوج بنات عمه وعمته وخالته وخاله.

ويتفق مع الشريعة الإسلامية في ذلك معظم الشرائع في الأمم المتحضرة قديماً وحديثاً وإن اختلفت في بعض التفاصيل، فقد كان يباح مثلاً زواج الرجل بأخته من أبيه فقط في كثير من الشعوب القديمة كالعبريين والفينيقيين واليونان، وفي بعض الدول الأوربية المسيحية كان يحرم الزواج بين أولاد الأعمام والعمات والخالات وفقاً لما نصت عليه القوانين القديمة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وعلى الرغم من إباحة هذا الزواج بين هذه الطوائف في الأمم الأوربية في الوقت الحاضر فإن العرف قد جرى على كراهيته.

وتبدو الأجزوجامية أيضاً في بعض القيود التي تقوم على أساس المصاهرة، حيث نرى أن الأسرة التي يتزوج منها الفرد تصبح من بعض الوجوه أسرة له ترتبط به وبأسرته بربوط تظهر

آثارها في تحريم الزواج من بعض طبقات الأسرتين ، فالإسلام مثلاً يحرم الزواج بأصول الزوجة مهما علوا فيحرم على الرجل الزواج بأُم زوجته وجدتها وذلك بمجرد العقد على الزوجة حتى إذا لم يدخل بها ، ويحرم عليه الزواج بفروع الزوجة مهما نزلوا كبنات زوجته وبنات أولادها وذلك بمجرد الدخول على الزوجة ، وكذا يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه وجدته لأبيه أو أمه مهما علوا ، وكذلك بزوجات الأبناء وأبناء الأولاد مهما نزلوا . كما حرم عليه كذلك أن يجمع بين الأختين .

ولقد وضع الإسلام قيوداً أخرى ترجع إلى الرضاعة ، وأساسها أن الإرضاع يخلق بين المرضع وأسرته من جهة والطفل الذي أرضعته وأسرته من جهة أخرى نسباً يربط الأسرتين بروابط تمنع الزواج بين بعض طبقتيهما .

obeikandi.com

الفضل السابع

التنظيم الاجتماعيّة (الأسرة)

- مقدمة
- الأسرة نظام اجتماعي
- تطور نظام الأسرة

obeikandi.com

الفصل السابع

النظم الاجتماعية

الأسرة

مقدمة :

نلاحظ أنه من الشائع بين جميع شعوب العالم أن المتوقع من الزواج أن يؤدي إلى تكوين أسرة ، وهي تعتبر بذلك النتيجة المعتادة إن لم تكن الضرورية للزواج ، بل إن البعض يرى أن الزواج الذي لا تصاحبه ذرية لا يكون أسرة^(١) . ومن القواعد العامة سواء عند البدائيين أو في المجتمعات الحديثة أن مثل هذا الزواج العقيم من السهل جداً أن تنفصم عراه ، وهذا هو ما جعل كلا من القانون والعرف يميزان اجتماعياً هاماً بين الزواج الذي لم يأت بأطفال وبين ذلك الذي أنتج أطفالاً .

هذا ونجد اتجاهها في الوقت الحديث يرى أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة ، فنجد أن « أجبرن » مثلاً يعرف الأسرة بأنها « رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال ، أو من زوج بمفرده مع أطفاله ، أو زوجة بمفردها مع أطفالها » ، ويضيف إلى هذا أن الأسرة قد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراداً آخرين كالجدة والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال^(٢) . وأتفق شخصياً مع أجبرن في رأيه لأنه أقرب إلى الواقع وذلك حين يعتبر أن الزوج والزوجة إذا لم يتنجبا أطفالاً يكونان أسرة .

ولقد اخترنا الأسرة كنظام اجتماعي لدراسته بشيء من التفصيل لأن الأسرة هي :

١ - أبسط أشكال المجتمع .

٢ - توجد في أشكالها المختلفة في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة ؛ ذلك لأن الطفل حين يولد يكون في حاجة لمن يرعاه .

(١) عل عبد الواحد واني : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٥ - ١٦ .

(٢) W. Ogburn & M. Nimcoff, A Handbook of Sociology (London, 1947) p. 459.

٣- النظام الذى يؤمن وسائل المعيشة لأفراده .

٤- أول وسط اجتماعى يحيط بالطفل ويمرنه على الحياة ، كما يشكله ليكون عضواً فى المجتمع .

وعلى وجه الإجمال يمكننا أن نقرر بأن الأسرة هى أبسط نموذج عالمى للمجتمع يحتوى على أغلب خصائصه الرئيسية .

الأسرة نظام اجتماعي

قد يبدو للبعض أن الأسرة نظام قائم على دوافع الغريزة وصلات الدم ، وأنه لا يكاد يختلف عند الإنسان عن نظائره عند الحيوانات ، وأن العلاقة بين الزوج وزوجته والرابطة بين الأولاد وآبائهم ، وما يقوم به كل من الأب والأم من وظائف في حياة الأسرة يسير وفق ما تمليه الغرائز القطرية وما توحى به الميول الطبيعية ، إلا أن الدراسة الاجتماعية العملية للأسرة ترى غير ذلك حين تعتبر أن نظم الأسرة تقوم على مجرد اصطلاحات يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات ، وأنها لا تكاد تدين بشيء لدوافع الغريزة ، ويدافع عن هذا الرأي الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي في كتابه « الأسرة والمجتمع » بما يأتي (١) :

١ - اختلاف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف الأمم والهيئات ، بل إنها تختلف في الأمة الواحدة باختلاف العصور ، كما أنها في مظاهر تطورها واختلافها تتأثر بما تسير عليه الأمة من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والتربية .

٢ - اختلاف نطاق الأسرة ضيقاً وسعة باختلاف المجتمعات والعصور ، فأحياناً يتسع كل السعة حتى يشمل جميع أفراد العشيرة كما هو الحال في العشائر التوتمية ، وأحياناً يضيق كل الضيق حتى لا يتجاوز نطاق الأب والأم وأولادهما الصغار كما هو الحال في نظم الأمم الحديثة ، وأحياناً يشمل إلى جانب هؤلاء أفراداً آخرين كالأبناء الكبار وأولادهم والموالى والأرقاء ، كما كان الحال في الأسرة الرومانية قديماً . وهذا يدل على أن الأسرة نظام اجتماعي تصطلح عليه الجماعات وليس نظاماً طبيعياً تقرره الدوافع الغريزية .

٣ - تختلف وظائف الأسرة باختلاف الهيئات والمجتمعات والعصور ، فهي قد تشمل كل الوظائف الاجتماعية من اقتصادية وتشريعية وقضائية وسياسية ودينية ، كما كان الحال في الأسرة قديماً ، كما قد تضيق هذه الوظائف كما هو الحال في الأمم الحديثة بعد أن انتزع المجتمع منها معظم سلطاتها القديمة ، هذا علاوة على أن توزيع الأعمال والوظائف على أفراد الأسرة يختلف كذلك باختلاف المجتمعات .

(١) على عبد الواحد وافي : الأسرة والمجتمع (القاهرة ١٩٤٨) ص ١٢٩ - ١٣٧ .

٤ - يختلف محور القرابة في الأسرة باختلاف المجتمعات وما تسير عليه من نظم ، ففي بعضها لا يمت الولد بصلة القرابة إلا لأمه وأقاربها على حين يعتبر أبوه وأقاربه أجنب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط النسب ، كما هو الحال في معظم العشائر الأسيائية ، وأحياناً لا يمت بصلة القرابة إلا لأبيه ، أي عكس النظام السابق ، كما هو الحال في بعض العشائر البدائية الأسترالية والأمريكية . كما قد يكون الحال في بعض المجتمعات الأخرى أن يمت الولد بصلة القرابة إلى الناحيتين مع ترجيح ناحية الأب كما هو الحال في المجتمعات الإسلامية ، وحيث تعترف الشريعة بقرابة الأسرتين ولكنها ترجح قرابة الآباء على قرابة الأمهات كما يظهر في الحقوق والواجبات مما يتعلق بالميراث والنفقة وغيرهما ، وقد لا يكون هناك ترجيح لناحية على أخرى كما هو الحال في معظم البلاد الأوروبية ، وهذا واضح في التسميات اللغوية وحيث نجد لها وحدة لقرابة الأم والأب مثل كلمة « Uncle » ، وإن كانت نظمهم تميل إلى ترجيح ناحية الأب في بعض الحقوق والواجبات الاجتماعية ، كما يجعل الولد اسم أسرة أبيه وتحمل الزوجة اسم زوجها . وأخيراً قد ينتسب الولد إلى جهة أخرى لا صلة لها بأبويه الطبيعيين كما هو الحال في بعض العشائر الاستوائية ، وحيث يتبع الولد توتم المكان الذي أحست فيه الأم لأول مرة بحركته في بطنها ، وقد يكون المكان لتوتم أبيه أو لتوتم أمه أول توتم غريب عنهما ، ويشبه ذلك أيضاً نظام الادعاء عند الشعوب الرومانية واليونانية القديمة .

٥ - تقيد النظم الاجتماعية حرية الفرد في اختيار زوجته ، فلا تبيح له هذا الاختيار إلا في داخل طبقات معينة وتحظره في طبقات أخرى . ونجد أن أسس هذا التحريم ترجع جميعاً إلى نواح اجتماعية لا صلة لها بالفرائز .

٦ - تضيق حرية الفرد في ارتباطه برابطة الزوجية مع أي عدد بشاء وحيث نجد المجتمع يتدخل في هذه الناحية ، فيبيح تعدد الزوجات في بعض المجتمعات وتعدد الأزواج في مجتمعات أخرى ، كما نجد بعض المجتمعات لا تبيح أيّاً من تعدد الأزواج أو الزوجات ، كما أن العدد الذي لا يصبح تجاوزه عدد اصطلاحى لا يعتمد إطلاقاً على أي أساس طبيعي أو منطقي ولا يتركز على أي مظهر من مظاهر الغريزة فأحياناً يبيط الرقم إلى اثنين وأحياناً يصعد حتى يبلغ العشرات .

٧ - لا يقر المجتمع اتصال الرجل بالمرأة ولا يعترف به ولا يكون له أي مظهر عائلي

إلا إذا تم في الحدود التي رسمتها النظم الاجتماعية وتوافرت فيه جميع الشروط التي يرى المجتمع ضرورتها ، كما نجد أن الأولاد الذين يبحثون نتيجة اتصال تم خارج هذه الشروط التي يرى المجتمع ضرورتها لا يلتحق نسبهم بأبيهم على الرغم من صلة الدم التي تربطه بهم والتي لا تختلف في شيء عن تلك التي تربطه بأولاده الشرعيين. وقد يبيع المجتمع أحياناً بعض ضروب من معاشره الرجل للمرأة ، ولكنه لا يعترف بشمرة هذه المعاشره على الإطلاق ، أو لا يعترف بها إلا بقيود خاصة ، مثل ولد الرقيقه من سيدها ، كما كان الأولاد الشرعيون في بعض المجتمعات لا يعتبرون أولاداً لأبيهم إلا إذا اعترف بهم اعترافاً صحيحاً كما كان الأمر عند الأمرة الرومانية قديماً .

تطور الأسرة

إذا كانت أكثر المجتمعات بدائية في الوقت الحاضر هي تلك التي تعيش على صيد الحيوانات ، فإننا نجد نظام الأسرة ممثلاً في كل ما هو معروف لدينا من هذه المجتمعات ، بل في أقلها بساطة ومدنية ، وهذا هو ما يجعل الأسرة تختلف عن كثير من النظم الأخرى كالدولة والكنيسة والقرية في أنها توجد في المجتمعات التي لم تمارس كثيراً من هذه النظم الأخرى ، وحيث نجد الأسرة فيها تتكون عامة من ذكر وأنثى أو عدة إناث بالإضافة إلى الأطفال وقريب أو أكثر ، كما نجدتها تقسم العمل بين أفرادها ، فالزوج يعمل صياداً والزوجة تعد الطعام وبقى أفراد أسرة يقومون بجمع الخضر والحدور البرية . أما كيف كان شكل الأسرة قبل ذلك فهو أمر يخضع للتخمين . ولكننا مع ذلك نشاهد نوعاً من الاتحاد بين ذكر وأنثى معينين يسود بين الفردة العليا ، وعلى ذلك فلنا أن نتصور أن ذلك كان شائعاً أيضاً عند الإنسان في أولى مراحل نشأته .

ولا يوحى تاريخ الأسرة العريض بوجود تطور كبير تكون قد اجتازته كذلك الذي نلمسه في تاريخ الحضارة المادية ، والذي تطور من الحضارات الحجرية إلى تلك النظم الهندسية المعقدة في الوقت الحاضر ، وفي تطور الحكومة من قيادات فردية بسيطة إلى دول قومية متسعة ، أما عن الأسرة فيبدو أنها كانت قديماً تشبه إلى حد كبير الأسرة الحديثة في حجمها المحدود ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية المحدودة أيضاً ، ولكن مع ذلك فهذا لا يعنى أن الأسرة نظام ثابت Static ، لأنها برغم كل هذا قد تغيرت كثيراً خلال الحضارات المختلفة ، كما يبدو أيضاً أن نطاق الأسرة بين الشعوب قديماً كان أكثر اتساعاً مما هو عليه الآن ، فالأسرة مثلاً عند سكان أستراليا وأمريكا الأصليين تنتظم جميع أفراد العشيرة Clan إذ لا يوجد عندهم فرق بين أسرة وعشيرة ، كما نجد أفراد العشيرة لا يرتبطون بصلة الدم ، وإنما أسامس انتمائهم لتوتم واحد Totem يتخذونه رمزاً للعشيرة ، ويعتبر عضواً في العشيرة كل فرد ينتمى إلى هذا التوتم الذي يربطهم برابطة قرابة متحدة في درجتها وقوتها أيضاً كانت صلتهن من ناحية القرابة الطبيعية .

ولقد رجح وجود هذا النطاق العائلي الواسع عند اليونان والرومان قديماً حيث كانت الأسرة لديهم تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الأرقاء والموالى وكل من يتبناهم رئيس الأسرة أو يدعى قرابتهم فيصبحون بذلك أعضاء في أسرته لهم كل حقوق الآخرين . وعلى ذلك كانت العضوية في الأسرة تقوم على الادعاء «Adoption» . بل لقد كان على رئيس الأسرة أن يعلن اعترافه بأولاده أو إبعادهم عن الأسرة إذا لم يقبل الاعتراف بهم .

أما عن الأسرة عند العرب في الجاهلية فكانت تتظم جميع الأقارب من ناحية الذكور وكذلك الموالى والأدعياء ، كما كانت القرابة عندهم تقوم أيضاً على الادعاء لا على صلات الدم ، فكان الولد نفسه لا يلحق بأبيه إلا إذا رضى الأب أن يلحق به .

ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذي استقر عليه الآن في معظم المجتمعات الحاضرة ، فوصلت الأسرة بمعناها الدقيق إلى أضيق حدودها حيث أصبحت لا تشمل سوى الزوج أو الزوجة ، وأولادهما ، وإن كان هذا لا يمنع وجود بعض الأشكال القديمة للأسرة في بعض المجتمعات . بل إن كثيراً من الأمم التي تسير وفق نظام الأسرة الطبيعية لا يزال الفرد فيها ينتمى إلى أسرتين عامتين ، أسرة عن طريق أبيه وأسرة عن طريق أمه ، ويرتبط أفراد الأسرتين بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية والقانونية ، وبكثير من الحقوق والواجبات ، وذلك إلى جانب انتمائه إلى أسرته الخاصة الطبيعية التي تتألف من أبويه وأولادهما .

هذا عن تطور الأسرة من ناحية اتساعها ، أما عن تطور الرئاسة فإنها بحكم كونها مجتمعاً صغيراً معقد الشؤون أصبح أمرها لا يستقيم إلا برئيس يشرف على إدارة ذلك المجتمع ، يدين له بالطاعة مختلف أفرادها ، ولذلك عنيت النظم الاجتماعية بتعيين رئيس للأسرة ، واتفق معظمها على إسناد هذه الوظيفة للزوج . وعلى هذا تسير معظم القوانين الإدارية ، حيث لا توجب على الأولاد وحدهم طاعة أبيهم ، بل توجب كذلك على الزوجة نفسها طاعة زوجها . وعلى هذا الأساس أيضاً تسير الشريعة الإسلامية فتجعل الرجال قوامين على نساءهم ، إلا أن إسناد الرئاسة للزوج لم يكن هو الشائع في جميع مراحل التاريخ قديمها وحديثها أو في جميع المجتمعات الإنسانية ، بل لقد كان الأمر مختلفاً عن ذلك في بعض المجتمعات مما يمكن أن نجمله في المراحل التالية :

(أ) المرحلة الماتريكية أو الأمية ؛ Matriarchal Period وتتميز بزعامة الأم للأسرة ، وحول هذه المرحلة نقاش كبير . فبعض العلماء يقول إنها لم تحدث في تاريخ الإنسانية ، والبعض يقول إنها كانت موجودة أولاً ، فـا كلينان McLennan مثلاً يرى أنه لا بد لنا من أن نفترض أن الإنسان الأول كان يحيا حياة إباحية طليقة كانت للأمم خلالها السلطة على أولادها ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى النظام البولندي (تعدد الأزواج) وما ارتبط به من انتقال المرأة بالزواج لتعيش مع أهل زوجها . وظهر بذلك نظام الانتساب إلى الأب . وعلى العكس من ذلك فإن هنري مين Henry Maine لا يعترف بمرحلة الإباحية الطليقة التي افترضها ما كلينان ، ورأى أن العائلة الأبوية الكبيرة هي الشكل الأصلي العام للحياة الاجتماعية ، وأن السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها رئيس العائلة كانت هي السبب في ظهور مبدأ الانتساب إلى الأجداد في خط الذكور فقط ، ذلك في كل المجتمعات في مرحلة معينة من تطورها^(١) . وإذن فقد ارتبط وجود هذه المرحلة بوجود أو عدم وجود مرحلة الشيوعية الجنسية ، كما يرجح أن المرحلة الماتريكية كانت موجودة في المجتمعات التي يقوم فيها الزوج بالصيد ، فيغيب في رحلات بعيدة بينما تستقر الأم في مكان معين ترعى أولادها ، وتكون نافذة الكلمة عليهم ويكون لحالم حق الإشراف على تربيته .

(ب) المرحلة البطركية Patriarchal Period ، ويرى بعض العلماء أنها كانت النظام الأول للأسرة في التاريخ القديم ، كما يرى البعض أنها قد ظهرت بعد المرحلة الأمية ، وفي هذه المرحلة يتحكم رئيس الأسرة ويتولى جميع الشؤون الاقتصادية وتكون سلطته واسعة إذا كانت له عدة زوجات ، بل إنها قد تتسع أكثر من ذلك إذا شملت الإشراف على زوجات أولاده في حالة معيشتهم جميعاً في بيت واحد هو بيت الأسرة الكبير .

(ج) المرحلة الانفرادية أو الاستقلالية Independent Period وهي التي يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه ، فلا يكون للآخر أي سلطان عليه ، وقد أتت هذه المرحلة نتيجة للتطور الاقتصادي وبخاصة في بعض المجتمعات الأوربية والأمريكية حيث يصبح البيت مكاناً لالتقاء الزوجين والأبناء للنوم ، فبعد أن كان الطعام يعد في البيت أصبح الزوجان يتناولانه في المطاعم ، وأصبح كل منهما في وظيفته حيث يقضى معظم النهار ويكون أولادهما أثناء عملهما في المدارس أو في دور الرضاعة والحضانة . . . وفي هذه

المرحلة يتغير الموقف بالنسبة للمرأة بعملها خارج بيتها وعودتها في نهاية اليوم بأفكار استقلالية نتيجة اختلاطها بزملائها وزميلاتها ، ويتكرر هذا كل يوم تضع سلطة الرجل وينهار النظام البطريكي ، وإن كانت هذه المرحلة غير مثلة في المجتمعات عامة إلا في حدود ضيقة .

ولا تعتبر هذه المراحل حتمية بالنسبة لجميع الشعوب ، فالمعروف أن بعضها لم يعرف المرحلة الأمية مثلاً ، كما قد نجد في بعضها جميع المراحل الثلاث ممثلة في المجتمع الواحد . أما عن تطور الأسرة من ناحية وظائفها ، فقد كانت الأسرة قديماً تقوم بكتابة نفسها من مستلزمات الحياة من مأكل ومشرب وملبس وماوى فنتج كل ما تحتاج إليه ، كما كانت تشرع لنفسها وتبين الحقوق والواجبات وتحدد علاقاتها بالأسر والعشائر الأخرى ، كما كانت قواعد الدين والعبادات تنشأ داخل نطاقها ، هذا علاوة على ما كانت تقوم به الأسرة نحو أفرادها من وضع القيم الخلقية المتعارف عليها .

كانت وظائف الأسرة على هذا الشكل من الاتساع فيما مضى ، أما الآن فقد اختلفت هذه الوظائف ، حيث نجد الأسرة تشتري طعامها وكساءها ، كما أصبحت تستأجر مسكنها بدلا من بنائه ، بل إن وسائل اللهو والسمر التي كانت لا تعدى نطاق الأسرة قد انتقلت بعيداً عنها إلى دور السينما والمسارح والمتاهي والأندية وغيرها من مجالات الترفيه والترفيه . كما أخذ المجتمع العام يسلبها وظائفها واحدة بعد الأخرى بعد أن ينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسر تماماً ، فانتزعت منها وظيفتها التشريعية التي تحولت إلى المجالس النيابية وما إليها من هيئات تمارس نفس العمل ، كما انتزعت منها وظيفتها الدينية بعد أن أنشئ للإشراف على شئونها هيئات خاصة تمثل في الرؤساء الدينيين والمجامع الدينية والكنائس ، كما انتزعت من الأسرة أيضاً معظم وظائفها التعليمية وأنشئ للإشراف عليها هيئات خاصة تمثل في وزارات التربية والمعاهد والمؤسسات الرياضية والثقافية . أما عن وظائف الأسرة الاقتصادية فقد تقلصت هي الأخرى وأنشئ للإشراف عليها هيئات تمثل في المصارف والمصانع والشركات والجمعيات ذات الصفة الاقتصادية والمالية ، وأصبح الفرد بذلك لا ينتج لنفسه وأسرته كما كان يفعل من قبل ، وإنما ينتج للمجتمع ، كما أصبح لا يكاد يستهلك شيئاً من إنتاجه الخاص ولا من إنتاج أسرته ، وإنما يستهلك في العادة إنتاج غيره ، وأصبح المجتمع العام هو المشرف على جميع هذه الشئون .

ولكن هل يعنى ذلك أن الأسرة قد تجردت كلية من وظائفها الاجتماعية ؟ الواقع أنه على الرغم مما فقدته الأسرة من وظائفها السابقة فإنها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من هذه الوظائف لا يقل أهمية عن كل ما فقدته إن لم يكن يفوقها ، وما يمكن إجماله في بيلى :

١ - لا تزال الأسرة هي أصلح نظام للتناسل ، يضمن للمجتمع نموه واستمراره عن طريق إنجاب الأطفال ، كما أنها تواصل مهمتها نحو هؤلاء الأعضاء الجدد فتتولى تغذيتهم في مرحلة طفولتهم المبكرة وتنشئتهم خلال الطفولة المتأخرة تمهيداً لتقديعهم إلى المجتمع ليحتلوا أماكنهم ووظائفهم فيه .

٢ - الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه ، وتقوم الأم بأعمال المنزل ، وقد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك من دخل الأسرة .

٣ - الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها .

٤ - تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته القومية ، كما أنها لا تزال مشغولة إلى حد كبير عن التنشئة والتوجيه وتشاركها هذه المسئولية النظم التعليمية الموجودة في المجتمع .

٥ - تعتبر الأسرة بالنسبة للطفل مدرسته الأولى التي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات .

٦ - تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهي التي تكون الطفل وتصوغه وتحدد ميوله وتسد حاجاته ، وهي بذلك تعمل أولاً على تكامل شخصيته ، هذا علاوة على أنها ذات عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض ثم تربطهم بالتالي بالمجتمع الذي يعيشون فيه .

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

- مقدمة
- عملية التعاون والمنافسة
- عملية الصراع
- عملية التوافق
- عملية التمثيل
- عملية المزج الحضارى

obeikandi.com

الفصل الثامن

العمليات الاجتماعية

Social Processes

مقدمة :

إن أهم ما يميز الإنسان عند اتصاله بإنسان آخر هو حدوث تفاعل معين تقوم على أساسه علاقات مختلفة . ويتخذ هذا التفاعل عادة عدداً من الأشكال المختلفة اصطلاحاً المجتمع على اعتبار بعضها مرغوباً فيه والبعض الآخر غير مرغوب فيه ، وواضح أن كلا من الاصطلاحين نسبي بمعنى خضوعه لزمان ومكان معينين ، فما يكون مرغوباً في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر والعكس صحيح ، كما قد يكون ما هو مرغوب في وقت معين غير مرغوب فيه في وقت آخر في نفس المجتمع ، ويهمننا من كل هذا أن حدوث التفاعل صفة أولية من صفات المجتمع ، فالإنسان ما دام يجتمع بإنسان آخر ، فلا بد أن نتظر من هذا الاجتماع حدوث تفاعل معين وقيام علاقات معينة ، وتنشأ العمليات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة لحدوث هذا التفاعل بينهم .

وتختلف العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد في طبيعتها ومظهرها ، فبما يؤدي إلى التنافر والتفكك Disintegrative Processes كالمناقسة والصراع والعمليات الأخرى التي تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات ، ومنها ما يؤدي إلى التجاذب والترابط Integrative كعمليات التعاون والتوافق والتمثيل . وسنعالج في هذا الجزء من الكتاب عدداً من العمليات الاجتماعية الرئيسية التي تقوم بدورها في حياة المجتمعات ، وفي مقدمة هذه العمليات المناقسة والصراع ، والتعاون والتوافق ، والتمثيل والنزج الحضاري . أما عن التطبيقية في المجتمع فسيكون لهذا الموضوع فصل خاص من الكتاب نظراً لتعقده وأهميته .

عمليات التعاون والمنافسة

Co-operation and Competition

تميز الحياة في المجتمع بوجود قوى مختلفة تعمل على اتصال أفرادهم بعضهم بعض ، كما توجد في الوقت نفسه قوى تعمل على انفصالهم بعضهم عن بعض ، ويتميز الاتصال عادة بنوع من التضامن أو التعاون ، كما يتميز الانفصال بنوع من الخلخلة والصراع ، فالناس يصادقون ويعادون ، يتزوجون ويطلقون ، يعملون ويضربون ، يلتفون حول مبدأ واحد ثم يتنازعون حول تفصيلاته . وإلى آخر ذلك من مظاهر تمثل الاتصال والانفصال . وعلى هذا نرى أن التنظيم الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات في وقت من الأوقات إنما يمثل نوعاً من التوازن بين قوى الاتصال وقوى الانفصال ، والتي هي في الواقع عبارة عن التفاعل الذي يحدث بين الناس بعضهم وبعض ؛ وهي ما سميناه بالعمليات الاجتماعية .

Social processes are those ways of interacting which we can observe when individuals and groups meet and establish systems of relationships, or what happens when changes disturb already existings modes of life.⁽¹⁾

وهكذا نجد أن الناس حينما يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك سمي هذا التصرف أو هذه العملية تعاوناً ، وعندما يتصارعون أو يتنافسون أو يتصارعون ضد بعضهم سمي هذا التصرف تعارضاً ، وهذان التصرفان عبارة عن العمليتين الأساسيتين في حياة المجتمع .

ومن الواضح أن كلا من العمليتين ليست على درجة واحدة في كل المجتمعات أو في كل الأوقات ، فنسبة الطلاق مثلا كظاهرة من مظاهر الانفصال نجدها تختلف من مجتمع لآخر . وهذا الاختلاف يأتي في العادة نتيجة لرضاء أو عدم رضاء المجتمع من هذه الظاهرة . فن المجتمعات ما يستنكره ومنها ما يرى فيه شيئاً عادياً لا يدعو إلى الاستنكار الشديد ومنها ما يمنعه كلية أو يبيحه بطريقة مطلقة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي ، حيث نجد مجتمعات يبدو فيها هذا النشاط أكثر تعاوناً والبعض الآخر أكثر تنافساً ، كما هو واضح إذا قارنا النشاط الاقتصادي في كل من الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الحال أيضاً فيما يتعلق بالنشاط السياسي في المجتمعات المختلفة حيث نجد مجتمعات يحتل فيها التنافس السياسي جزءاً كبيراً من نشاطها كما هو الحال في النشاط السياسي في كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية حيث الأولى أكثر هدوءاً في هذه الناحية من الثانية ، ونجد هذا واضحاً أيضاً في البلاد التي تكثر فيها الأحزاب السياسية حتى ليلعب عددها في بعض البلاد أكثر من عشرة أحزاب ، مما يدل على مدى اختلاف وجهات النظر بين مواطنيها ، بينما نجد بلاداً أخرى لا يزيد عدد الأحزاب السياسية فيها على حزبين . ويمكن أن نمثل للنوع الأول بإيطاليا حيث تتميز بكثرة أحزابها السياسية ، ونمثل للنوع الثاني بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد فيها سوى حزبين سياسيين .

كما نرى فيما يتعلق بالنشاط العمالي ، ونقصد به هنا الصلة بين العمل ورأس المال ، أن هناك من البلاد أو المجتمعات ما تتميز بكثرة الإضرابات والقلقل العمالية فيها لأنفه الأسباب ، بينما تتمتع بلاد أو مجتمعات أخرى بهدوء عمالي وانسجام ملحوظ بين العمل ورأس المال ، حتى إن الإضراب فيها يعتبر شيئاً شاذاً . كما نجد هذا التفاوت بين قوى الانفصال والاتصال ممثلاً أيضاً في علاقة الأجناس المختلفة في الوطن الواحد ، حيث نجد هذه العلاقة تختلف من بلد لآخر ، فعلاقة البيض بالسود مثلاً تختلف عنفاً أو هدوءاً من مجتمع لآخر كما يمكن أن توضحه الدراسة المقارنة لهذه العلاقة في كل من الولايات المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا وفرنسا .

أما عن الأسباب التي تدعو إلى مثل هذه الاختلافات الواضحة في هذه العمليات الاجتماعية بين مجتمع وآخر ، فما لاشك فيه أن للبيئة أثراً كبيراً في ذلك من ناحية ما يتوارثه الأبناء عن الآباء ومن ناحية تقليد الناس لبعضهم ، كما نجد أن للاعتبارات الثقافية أو الحضارية والقيم السائدة في المجتمع دخلاً كبيراً في هذه الناحية .

وأهم الأشكال التي يبرز فيها التعاون هو العمل عموماً ، فنحن نصف الأفراد بأنهم متعاونون إذا اشركوا في عمل شيء واحد ، بمعنى أنهم يؤدون وظيفة معينة كتحفيف ترعة أو رفع سيارة غرست في الرمال أو نقل كومة من الأحجار ، ونجدهم في هذه الحالة قد تميزوا بأنهم يقومون جميعاً بنفس العمل ، وهو إما رفع المياه في الحالة الأولى أو رفع السيارة في الحالة الثانية أو نقل الأحجار في الحالة الثالثة . إلا أن هناك نوعاً آخر من الأعمال

يتطلب أنواعاً مختلفة من العمل ، كأن يعمل الأفراد معاً لتحقيق غاية عامة على أساس أن كلا منهم يعمل عملاً متخصصاً مخالفاً لما يعمله الآخر ، كما هو الحال عندما يتعاون الكهربائي والحديد والنجار والسروجي في إنتاج السيارة ، أو عندما يتعاون المهندس والبناء والحديد والنجار في بناء المنزل ، والتعاون هنا قائم برغم اختلاف عمل كل من الأفراد المتعاونين .

هذا عن التعاون ، وتكون صورته أكثر وضوحاً إذا تكلمنا في الوقت نفسه عن المنافسة ، ذلك لأن العمليتين متلازمتان ، والمنافسة هي أكثر الأشكال تمثيلاً للصراع أو للتعارض الاجتماعي . وتظهر المنافسة إذا ما كان هناك نقص في أي شيء يحتاج إليه الإنسان في المجتمع ، وانقصود بنقص شيء في مجتمع من المجتمعات أن يكون أفرادها في وضع لا يمكنهم معه أن يحصلوا على القدر الذي يحتاجون إليه . ففي بعض المجتمعات مثلاً ، يل في أغلب المجتمعات ، نجد أن عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى العمل أكثر من العمل المتوافر ، وعلى هذا الأساس تظهر المنافسة بينهم حول الأعمال الموجودة فعلاً ، وقد تأخذ المنافسة شكلاً آخر عندما توجد بين الأفراد الذين يعملون فعلاً ، ولكنها تكون في هذه الحالة حول الأعمال الأفضل أو الأكثر أهمية . وعلى ذلك ، فالمنافسة لا تقتصر حول «لقمة العيش» فقط ، بل تتعدى ذلك لتكون حول أشياء أقل أهمية من ذلك كالمنافسة التي تدور حول الحصول على القوة والنفوذ والمركز الاجتماعي والصدقة والشهرة ، والمنافسة التي تقوم بين التجار حول جذب المشترين والمنافسة التي تدور حول الاكتشافات العلمية . إلى آخر ذلك من غايات يسعى إليها المتنافسون .

والتعاون والمنافسة كما قلنا من قبل عمليتان متلازمتان في حياة المجتمع ، وتقدير ذلك يدفعنا إلى أن نستبعد ما يقال بشأن اعتبارهما عمليتين منفصلتين تماماً واستبعاد المبدأ الذي يقول بأن المنافسة أساس المجتمع الإنساني ، وهي وجهة نظر قديمة قال بها بعض مفكرى اليونان القدماء مثل هرقليطس في القرن السادس قبل الميلاد ، كما أخذ بها أيضاً عدد من المفكرين الحديثين مثل توماس هوبز Hobbes في القرن السابع عشر حين قال إن الصراع هو القانون الأساسي للحياة وأن الإنسان في مهد حياته كان يعيش في حالة صراع دائم وأنه كان عدواً لكل إنسان آخر . وقد أخذ بهذا الرأي أيضاً إيمانويل كان Kant في القرن الثامن عشر حيث وجدناه يرجع القوة التي تدفع التاريخ للتطور إلى الصراع بين

الأفراد وبين الجماعات وأن هذا الصراع يحدث لعدم اجتماعية الإنسان بطبعه . ولجورج هيغل Hegel في القرن التاسع عشر رأى شبيه بهذا يرى فيه أن التعارض هو أهم العلاقات الإنسانية ، وأن حركة التطور الاجتماعي الإنساني ماهي إلا النماء المستمر للأضداد ثم اندماجها في النهاية لإيجاد مرحلة جديدة من التطور ، ونجد نفس الفكرة ممثلة في آراء كارل ماركس Marx في الصراع الذي يقوم بين طبقتي العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، كما أسس كل من داروين ووالاس في القرن التاسع عشر على هذه الفكرة نظريتهما المشهورة في الانتخاب الطبيعي على أساس أن البقاء للأصلح . ولقد كان للنجاح الكبير الذي لاقته هذه النظرية أثر واضح في النظريات الاجتماعية على أساس أن الصراع ما دام يسير الطبيعة فلا شك أيضاً في أنه يسير المجتمع الإنساني على أنه هو الآخر جزء من الطبيعة ، إلا أن نظرية البقاء للأصلح والتي تقوم على أن الصراع هو أساس الحياة قد لاقى كثيراً من المعارضة والنقد الذي يرى أن الصراع ليس وحده هو أساس الحياة ، والذي يعيب على داروين تجاهله ناحية التعاون التي تلعب دوراً هاماً في عملية البقاء وكيف أن هذا التعاون في داخل النوع هو الذي يعمل على بقائه ، ويتمثل ذلك بوضوح في عمليات إنجاب النسل وجلب الطعام وحماية النوع نفسه . وهذا واضح حتى بين أحط أنواع الحيوانات كما هو الحال عند النمل مثلاً ، كما يتمثل أيضاً بين الحيوانات الأرقى وذلك عندما تلجأ الطيور إلى الهجرة على شكل جماعات وعندما يتعاون بعضها على الصيد كما يحدث بين النسور .

كما نجد أن الأمر واضح في معيشة الحيوانات على شكل قطعان ، كما أن في تجمعها وهجرتها صورة بارزة لتضامنها المتبادل . أما عن الإنسان فهو يوسع باستمرار من دائرة التعاون في مجال نشاطه ليس في مجتمعه فحسب ، بل مع المجتمعات الأخرى التي تختلف عنه في كثير من الأمور .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن كلا من التعاون والمنافسة ظاهرة طبيعية في حياة الجماعة ، وأنها توجد عند الحيوان كما توجد عند الإنسان ، بل إن بعض المواقف قد تتطلب المنافسة بقصد تقوية التعاون ، كما هو الحال في الجمعيات العلمية حيث نجد أعضائها يعملون معاً لخدمة البحث العلمي إلا أن هدفهم هذا لا يمكن تحقيقه إلا على أساس من المنافسة التي تظهر في مراجعة أعمال بعضهم واستبعاد ما لا يمكن تدعيمه

بالحقائق والأدلة العلمية ، وليس أدل على ذلك من تلك المنافسة التي تقوم بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول النشاط الذري واكتشافات القضاة التي تؤدي في النهاية إلى الاستفادة المتبادلة من خبرات وتجارب كل منهما . وكذلك الحال أيضاً عن العمال في بعض المجتمعات حيث يدفعون إلى منافسة بعضهم البعض بقصد زيادة الإنتاج من أجل الصالح العام . وهذان المثالان يوضحان لنا كيف أنه من الخطأ أن نقول إن إحدى العمليتين سابقة للأخرى أو أهم منها . كما نلاحظ أن وجودهما في المجتمع على هذا الأساس يشبه إلى حد كبير عاطفتي الحب والكراهية في وجودهما متلازمتين عند الإنسان . فالطفل مثلا قد يجب أمه لأنها تحقق له مطالبه وحاجاته ، ولكنه مع ذلك قد يشعر نحوها بكراهية لأنها تلزمه بنوع معين من النظام أو التصرف .

ولنا أن نتساءل الآن إن كان للحضارة التي يعيش الإنسان في ظلها أو المجتمع الذي يعيش فيه بمثله ومعايير وعباداته وتقاليده أثر في عمليتي التعاون والمنافسة ، فلقد رأينا مما سبق أنهما ظاهرتان اجتماعيتان يولد الإنسان ويجدهما حوله في المجتمع وتأتي ممارستهما عن طريق التجربة لا عن طريق التعليم ، وموقف الإنسان في هذه الناحية كموقف الحيوان تماماً ، مع الاختلاف في أن الإنسان يولد في عالم تظله حضارة معينة يتأثر بها وهي التي تدفعه إلى أن يشق طريقه في الحياة مع أو ضد أخيه الإنسان .

وللإجابة عن سؤالنا نجد أن حضارة الإنسان تعين له الاتجاه الذي تسير فيه كل من هاتين الظاهرتين ومدى قوتهما أو وضوحهما لأنها هي التي تحدد الأهداف التي يعمل الفرد على تحقيقها ، وما إذا كان الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق التعاون أو المنافسة ، كما أنها هي أيضاً التي تعرف الأشخاص الذين يكونون موضوع التعاون أو المنافسة وعلى أي الأشكال يكون ذلك . وإذن فهاتان العمليتان لا تكونان في المجتمع الإنساني عن طبيعتهما كما هو الحال في المجتمع الحيواني ، وإنما تخضعان لعدد من الضوابط التي ينرضها المجتمع . ولنوع معين من الضغط الاجتماعي الذي يختلف في طبيعته وشكله من مجتمع لآخر .

ولما كانت هذه الضوابط التي يفرضها المجتمع تختلف من مجتمع لآخر ، اختلف تبعاً لذلك التصرف التعاوني أو التنافسي للأفراد بحسب المجتمعات التي ينتمون إليها ، فبينما نجد مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المجتمعات التي يسودها النظام الرأسمالي عامة

منافسة شديدة حول جمع الثروة والرغبة في أن يموت الإنسان غنياً ، نجد مجتمعات أخرى ترى من العار أن يموت الإنسان غنياً وأن على الإنسان أن ينفق معظم ثروته أثناء حياته ، حتى إذا فرض ومات شخص تاركاً ثروة كبيرة واصلت زوجته عملية توزيع هذه الثروة . كما هو الحال عند هنود داكوتا في أمريكا الشمالية ، كذلك نجد أنه في الوقت الذي تجمع فيه الثروة في البلاد التي يسودها النظام الرأسمالي عن طريق المنافسة نجدها تجمع في بلاد أخرى كالاتحاد السوفيتي عن طريق تعاوني ، كما نلاحظ أيضاً أن المجتمعات التي تسودها المبادئ الاشتراكية لا تجشع الفرد على أن يرتفع كثيراً عن المستوى الاقتصادي العام للأفراد .

كذلك نجد أن التراث الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات وما يحتوي عليه هذا التراث من أوضاع ومظاهر مصطلح عليها تمثل في العرف والعادات والتقاليد السائدة والتي تتدخل في تنشئة الفرد اجتماعياً والإشراف على تصرفاته وسلوكه وتوجيهه نحو ما يرتضيه المجتمع الذي يعيش فيه ، نجد أن هذا التراث الاجتماعي يعين للأفراد هؤلاء الذين تجوز منافستهم أو لا تجوز . كما أن كثيراً من المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التعاون في داخلها تسمح بمبدأ التنافس خارجها ، كما قد تأخذ المنافسة شكلاً عالياً في المجتمعات وشكلاً سرياً في مجتمعات أخرى مثل ألمانيا في العهد النازي وإيطاليا في العهد الفاشستي حينما كان للمنافسة طابع سرى ، بينما نراها تأخذ شكلاً عالياً في كل من إنجلترا وفرنسا .

نعود بعد ذلك لسؤال : هل في الإمكان أن نوصف حضارة من الحضارات أو مجتمعات من المجتمعات عامة بأنه متعاون أو متنافس .

وللإجابة عن هذا السؤال نقول إن هذا ممكن إذا اتخذنا لتلك أساساً معيناً ، هو في هذه الحالة الهدف الرئيسي الذي يجاهد أفراد المجتمع للوصول إليه ، حيث نجد في هذه الحالة إما متعاونون أو متنافسون ، ففي الاتحاد السوفيتي مثلاً نجد الهدف الرئيسي الذي يتجه إليه الناس هو الدولة الشيوعية أو الجماعية ، وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف لا بد من وجود تعاون على مدى واسع ، ولكن على الرغم من وجود هذا التعاون في النواحي الاقتصادية نجد أن المجتمع يتميز في الوقت نفسه بصراع شديد في نواح أخرى كالأسرة كما يتضح من نسبة الطلاق المرتفعة . وإذن فالظاهرتان يمثلان في المجتمع .

وإذن فعلى الرغم من وجود التعاون والتنافس في المجتمعات ، إلا أنه في الإمكان أن نميز

من وجهة نظر عامة بين مجتمعين يسود أحدهما التعاون ويسود الآخر التنافس ، هذا على أساس موقف أفراد من النشاط الذي يعتبره المجتمع أكثر أهمية . وقد أمكن إثبات ذلك نتيجة لبعض الأبحاث التي عملت لدراسة هذه الناحية ، ويمثل لنا ولیم أوجيرن بمجتمعين يقارن بينهما على هذا الأساس^(١). الأول هو مجتمع هنود الكواكيوتل Kwakuitil الذي يقطن في شمال غرب الولايات المتحدة ، والثاني مجتمع هنود الزوني Zuni الذي يقطن في جنوب غرب الولايات المتحدة ، وقد وجد أن المجتمع الأول يوصف بأنه متنافس بينما يوصف المجتمع الثاني بأنه متعاون على الأساس التالي :

وجد أن أهم ما يسعى إليه الفرد في مجتمع الكواكيوتل هو النفوذ والجاه ، وعلى هذا الأساس يصبح المجد الشخصي أو تمجيد الشخص لنفسه كفرد هو منبع الحياة وفيه إرضاء للآلهة ، ويتوقف تحقيق هذا المجد على وضع الشخص في المجتمع الذي يحدده مولده فكل قبيلة تشمل عدداً من الأسر التي تدعى أنها منحدرة عن جلود أسطورية . وفي داخل كل أسرة تقوم خلافات حول وضع كل فرد من أفرادها ، ذلك لأن الابن الأكبر يعتبر نبيلاً بينما يعتبر باقي الأبناء من العامة ، وإذن وعلى هذا الأساس يتحدد وضع الفرد أو مرتبه بعامل الأسرة والميلاد . وأصبح الأفراد بذلك عرضة للصعود أو النزول في مراكزهم الاجتماعية بحسب مهاراتهم في المنافسة التي تقوم عادة بين متنافسين يتفقان في المركز الاجتماعي . وتكون هزيمة أحدهما عن طريق ما يعرف بحفلات البوتلاتش Botlatch Ceremony وهي حفلات تقام في مناسبات دينية أو حربية معينة ، وحيث يمنح الفرد منافسة في أثناء هذه الحفلات بعض ممتلكاته على شكل بطاطين أو أوان نحاسية أو خلاف ذلك من الأشياء ، وهذه الهدية المقدمة يجب أن تقبل وتصبح ديناً على ، أن ترد مضاعفة خلال عام ، وإلا حل العار بمن قدمت إليه المنحة ، وفقد بذلك مركزه وينتصر في الوقت نفسه الدائن وهو صاحب المنحة لأنه يكون بذلك قد كسب انتحدي . وعلى ذلك نجد أن الهدف الأساسي عند الكواكيوتل هو تحقيق المجد الشخصي ، ورفع مركز الفرد لا يتم إلا عن طريق المنافسة .

أما عند قبائل الزوني فنجد أن الموقف يختلف عن ذلك تماماً ، حيث يكون الهدف

(١) William Ogburn and Meyer Nimkoff, A Handbook of Sociology (London, 1947)

الرئيسى الذى يسعى إليه الفرد فى المجتمع هو أن ينال تقدير الآخرين ، وعمله يتجه بذلك إلى صالح الجماعة . فهو لا يهتم بجمع ثروة خاصة . كما أنه حين يتزوج يسكن منزل أهل زوجته ويشارك فى عملهم فى الحقل ، كما أن مواردهم الغذائية تجمع معاً وتحفظ فى مخزن عام يشترك فيه الجميع ، أما إذا حصل أحد الأفراد على ثروة نتيجة لظروف خاصة فيعاد توزيعها فى أعياد الشتاء لصالح الجماعة ، وذلك بقصد الحصول على رضا الآلهة للمجموعة ككل ، وإذا ما أراد أحد أفراد مجتمع الزوفى أن يبنى بيتاً كان عليه أن يكرم ليس من عاونوه فى البناء فقط بل القرية كلها فى حفل خاص عندما يتم البناء ، وفى المنزل نجد أنه يمكن لعدد من أقاربه بحسب اتساعه أن يسكنوا فيه معه ، حتى إذا ما حل بينهم خلاف وأراد الرحيل سقطت ملكيته للمنزل . أما عن الملكية الفردية للأرض فعلى الرغم من أنه معترف بها إلا أن كل فرد فى القرية من حقه أن يفلح فيها ، كما أن لكل شخص الحق فى أن يمتلك مئآت الأدوات ، ولكنها تكون عديمة القيمة إذا لم يكن حق استعمالها مباحاً لكل أفراد القرية . وهكذا الأمر أيضاً فيما يتعلق بالغذاء والملبس وحتى تعاويد الصيد ، وهذه أهميتها الكبرى فى مثل هذه المجتمعات ، وعلى ذلك تصبح الملكية الفردية لا قيمة لها إلا فى حدود ما يمكن أن تقدمه من فائدة للمجموع .

ومما سبق نرى أن مجتمع الكواكوتل مناقض تماماً لمجتمع الزوفى ، فالمجتمع الأول تبرز فيه الناحية الفردية فى العقيدة الدينية حيث يكون إرضاء الآلهة بطريق فردى يتمثل فى تحقيق مجد شخصى يأتى نتيجة لانتصار الفرد أو تفوقه فى بعض الطقوس الدينية ، كما نجد أيضاً أن الملكية الفردية هى السائدة حيث لا يستفيد منها إلا مالكيها ، وبناء على ذلك قد يلجأ الفرد منهم إلى القتل العمد فى بعض الأحيان فى سبيل الحصول على مركز شخصى آخر ، أما عند الزوفى فنجد أن إرضاء الآلهة لا يكون إلا عن طريق ما يبذله الفرد من جهد لمساعدة الآخرين .

رأينا فيما سبق صورة للتعاون والتنافس فى مثالين للمجتمعات البدائية ، أما فى المجتمعات الحديثة فإنه من الصعب أن نصل إلى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بالمنافسة والتعاون فيها . ولكن مع هذا يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً فيما يتعلق بالمنافسة فى المجتمع الرأسمالى الحديث نجد أن أهم ما يسعى إليه الإنسان هو أن يصل إلى القمة فى مهنته التى اختارها لنفسه وأن يتقدم على الأقل فى مجاذا ، ويقاس هذا التقدم بالقدر من المال الذى يمكنه الحصول عليه

وعلى ذلك نجد أن فكرة الفرد في الطبقة البورجوازية فيما يتعلق بالنجاح فردية خالصة، وعلى الرغم مما أدخل على الفكرة من تعديل في العصور الحديثة إلا أن المبدأ الفردي لا يزال هو السائد في هذه المجتمعات ، فالأفراد يزداد إنتاجهم إذا كوفئوا فردياً كل بحسب إنتاجه ، حتى لقد أصبحت القيم الحديثة تقوم اقتصادياً على أساس مبدأ المنافسة الفردية ، وقد تغلغت المنافسة بذلك في كل نواحي النشاط الإنساني وفي العلاقات الاجتماعية عامة ، حتى لقد أصبحت مشكلة كل إنسان في المجتمعات الحديثة .

إذا ما بحثنا عن الدوافع التي تجعل من أحد المجتمعات مع وجهة نظر عامة مجتمعا متعاوناً وتجعل الآخر متنافساً ، وجدنا أن ذلك يتوقف أساساً على تركيبه والمثل السائد فيه ، فإذا ما بدأنا بالأساس الأول نجد أنه كثيراً ما يقال بأن الطبقة في المجتمع تحد من التنافس بين أفرادها ، إلا أن هذا يكون مقصوراً في العادة على المنافسة بين طبقة وأخرى حيث لا يكون بينهما من التعادل ما يسمح بهذه المنافسة ، أما عن المنافسة في داخل الطبقة نفسها فنجدها شديدة في العادة ، ولهذا أثره في الطبقات الأخرى ، فنافسه البوتلاتش في مجتمع الكواكيوتل وهو مجتمع يظهر فيه التقسيم الطبقي ، لا تكون هذه المنافسة إلا بين ندين ، أي بين شخصين متقاربين في الطبقة أو من طبقة واحدة ، ولكن على الرغم من ذلك فقد ساعد هذا على أن تشيع روح المنافسة في المجتمع ككل ، وأصبحت هي السائدة فيه . أما عن الأساس الثاني وهو المثل السائدة في المجتمع ، فنجدها أكثر أهمية في تحديد مدى التنافس . وأبرز المثل في المجتمعات عادة ما يتعلق بتحقيق نجاح الفرد في المجتمع ، وقد رأينا كيف تختلف هذه المثل عند كل من الكواكيوتل والزروني وعند كل من المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي .

عملية الصراع Conflict

تأخذ المنافسة في العادة مظهراً سلمياً حتى إذا ما تغير الوضع وأخذت مظهراً عدائياً سميت صراعاً ، وذلك عندما يصبح المقصود منها ليس الشيء موضوع المنافسة فحسب ، بل أيضاً الرغبة في هزيمة الشخص المتنافس . وتتميز المنافسة بسيادة العامل الشخصي عند المتنافسين والرغبة في التشفى . وتتدخل العاطفة بشكل واضح ثم تتحرك إلى شعور بالغضب والكراهية . كما تخلق عدداً من الدوافع للمهاجمة والإضرار قد تنتهي بالقضاء على الفرد أو الجماعة الأخرى . وعلى هذا الشكل تتحول المنافسة إلى صراع يعرفه جلين كالتالي :

Conflict is the social process in which individuals or groups seek their ends by directly challenging the antagonist by violence or the threat of violence.^(١)

وإذا حاولنا أن نفرق بين المنافسة والصراع وجدنا حول هذه التفرقة آراء كثيرة ، فمن قائل بأن المنافسة تتميز على العكس من الصراع بعدم الاتصال المباشر بين المتنافسين ، ومن قائل بأن المنافسة تتميز بعدم شعور المتنافسين بعضهم ببعض أو بأنها عملية مؤقتة غير دائمة ، إلى آخر ذلك من أشكال التمييز التي لا يمكن قبولها بطريقة مطلقة لأن المنافسة قد تكون عكس ذلك في كثير من الحالات .

وإذا أردنا أن نفرق بين الاصطلاحين الإنجليزيين لكل من المنافسة والصراع بحسب تركيبهما اللفظي وجدنا أن الاصطلاح الأول Competition قد اشتق من كلمتين لاتينيتين تعنيان to seek together (بقصد تحقيق هدف معين لا يمكن أن يصل إليه سوى أحد المتنافسين فقط) . أما الاصطلاح الثاني conflict فهو مشتق أيضاً من كلمتين لاتينيتين تعنيان to strike together (لنفس الغرض السابق) . وواضح أن كلا من المعنيين يتضمن فكرة المنافسة أو تحدى شخص آخر يريد نفس الشيء في نفس الوقت ، إلا أن تحدى المتنافسين أقل عنفاً من تحدى المتصارعين ، كما هو واضح من كلمتي seek و strike حيث تقرن الأولى بالعنف .

ويمكن أن نفرق بين الاصطلاحين أيضاً بحسب ما هو شائع في معنييهما في مجتمعنا الحاضر ، فإذا ما تنافس شخص أو جماعة مع شخص أو جماعة أخرى حول عمل من الأعمال أو توزيع نوع من السلع أو حول عقيدة دينية أو نظرية علمية أو أى مظهر آخر من مظاهر الحياة ، فإن الشائع هو عدم استعمال العنف لتحقيق الهدف المطروب ، واللفظ المستخدم في مثل هذه الحالات هو المنافسة ، حتى إذا ما استخدم العنف لنفس الغرض حل لفظ الصراع محل المنافسة ؛ وعلى ذلك يكون اختيارنا لأى من الاصطلاحين متوقف على استخدام العنف أو عدم استخدامه . ونقول على هذا الأساس إن ما يدور بين لزوج والبيض في جنوب أفريقيا صراع وأن ما يدور بين المرشحين لعضوية مجلس الأمة منافسة . وإذا ما تنافست شركتان حول الحصول على امتياز معين أو حول بيع منتجاتهما بحيث يحقق هذا ربحاً أكبر للبائع أو سعراً أقل للمشتري أو خدمة أفضل أو سلعة أجود ، كانت هذه العملية مثلاً واضحاً للمنافسة . أما إذا قامت إحدى الشركتين بحرق مخازن الأخرى أو تدميرها لكي تبعتها عن طريقها كان ذلك صراعاً .

ويمكن أن نلمس مما سبق أن كلاً من المنافسة والصراع يتضمن معنى النضال ضد الآخرين ، إلا أن الصراع يعتبر منافسة في أعمق صورها ، وهو ينشأ في العادة نتيجة لتعارض المصالح . فإذا ما اتفقت مصالح الأفراد أو الجماعات اتجهوا إلى التعاون وإذا ما تعارضت مصالحهم اتجهوا إلى المنافسة ، وقد تتحول المنافسة إلى شكل آخر إذا ما تدخلت الشعور الشخصي وأصبحت هزيمة الشخص نفسه هي الأساس والهدف وتأخذ بذلك شكل الصراع .

أشكال الصراع : يأخذ الصراع أشكالاً مختلفة يمكن أن نميز بينها كالاتي :

١ - الصراع الشخصي :

وهو ما نراه عندما يكره شخصان أحدهما الآخر ، وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون ، إذ أن هناك من الأشخاص من يكره شخصاً آخر لمجرد النظرة الأولى . وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجياً على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم والتهديد ، وقد تنتهي بالاشتباك الجسدي في بعض الحالات . والشائع أن يكون

لهذا النوع من الصراع سبب واضح . ويمكن أن نمثل له بأشكال العداء المتعددة التي نلمسها بين بعض الناس نحو آخرين .

٢ - الصراع السياسى :

وهو شكل شائع من أشكال الصراع . ويبدو فى مظهرين ، أولهما قوى فى داخل المجتمع الواحد والثانى دول بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى ، ويمكن أن نمثل للنوع الأول بما يحدث فى بعض الأحيان بين الأحزاب السياسية ، ويبدو فيها تبادل أعضاء الأحزاب المتصارعة من قذف وشتائم ، أو فيها يستخدمونه من العنف والاشتباكات الجسمية أو مهاجمة أماكن الاجتماعات ، أما المظهر الدولى للصراع فيبدو واضحاً فيها تبادل الدول المتصارعة من اتهامات وتهديد ونقد لسياسة الأخرى ، وقد يكون كل هذا تمهيداً إلى أعمق صور الصراع بينها ، حينما تعلن إحداها الحرب على الأخرى .

٣ - الصراع الطبقي :

ويحل هذا الصراع فى المجتمع الواحد كما قد يظهر على نطاق دول ، وهو يأتي فى العادة نتيجة لشعور إحدى الجماعات بأنها أرقى من الأخرى ، ومحاولة السيطرة عليها لتحقيق مصلحة معينة قد تكون نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً اقتصادياً . وقد يأتي هذا الشعور بالرقى على أثر غزو شعب لشعب آخر كما حدث فى الهند عندما غزاها الآريون ، وقد كونوا من أنفسهم طبقة خاصة واعتبروا المواطنين الهنود طبقة أخرى تقل عنهم فى كل شيء ، وقد كان نفس الشيء يحدث بعد غزو الأوربيين لمستعمراتهم فى إفريقيا وآسيا حيث كانوا يعتبرون أنفسهم الطبقة العليا فى المجتمع . ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الصراع أيضاً بموقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها ، وما يقوم نتيجة لذلك من صراع بين هاتين الطبقتين يتمثل فى العادة فيما ينشأ من إضرابات أو ثورات . ومن أشهر الأمثلة على هذا الشكل من الصراع ما جاء فى نظرية كارل ماركس حول ما سينتهى إليه الصراع بين هاتين الطبقتين من القضاء على الطبقة الرأسمالية ليحل محلها حكم الطبقة العاملة . كما رأى فى نظريته أيضاً أن هذا الصراع لن يكون محلياً فى وطن بالذات وإنما سيكون صراعاً فى كل مجتمع تمارس فيه الرأسمالية .

٤ - الصراع الديني :

وهو شكل من أشكال الصراع عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم عصورها ولا تزال تعرفه حتى اليوم ، ومن أقدم أشكاله ما عرفته مصر الفرعونية بين عبادة آمون وعبادة آتون في عهد أمنحتب الرابع ، وذلك حينما حاول معتنقو العبادة الجديدة القضاء على العبادات القديمة بكل الطرق ، وما قام حول ذلك من صراع بين أبناء الوطن الواحد . ومن أظهر أشكال الصراع الديني أيضاً ما عرف بالحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين ، والصراع الذي قام بين كاثوليك إسبانيا ويهودها في عهد الملكة إيزابلا ، إلى آخر ذلك مما عرفه التاريخ في مراحلها المختلفة من صراع ديني .

٥ - الصراع الجنسي :

وهو شكل من الصراع يحدث عادة بين الجماعات عندما تتصل الأجناس المختلفة بعضها ببعض وما يصاحب هذا الاتصال من وضوح الاختلافات بينها ، وأوضح هذه الاختلافات ما تعلق منها بالصفات الجسمية كلون البشرة وشكل العين والشفاة وطول القامة وعرض الرأس ، كما تبدو هذه الاختلافات في النواحي الحضارية التي تتمثل في العادات والتقاليد واختلاف نماذج التصرف إجمالاً . ولما كان الإنسان كالحوان ميالاً بطبعه إلى الاستجابة والشعور بالراحة إلى من يشبهونه جسمانياً وحضارياً ، وجدنا أن هذا الشكل آمن الصراع كثيراً ما يحدث وينوع خاص في الوطن الواحد ، ويكون ظهوره في العادة نتيجة مباشرة للاختلاف حول المصالح أو نتيجة للشعور بأفضلية أو سمو جنس على آخر ، وتلمس هذا الشكل من الصراع واضحاً فيما يحدث بين حين وآخر بين البيض والسود في الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لشعور البيض أنهم أرقى من السود ، وما يصاحب هذا الشعور من صراع بين الجنسين ، كما نجد نفس الشيء يحدث بين البيض والسود في اتحاد جنوب إفريقيا ، كما يمكن أن تمثل لهذا الشكل من الصراع أيضاً بما كان يدور بين سكان أمريكا الشمالية الأصليين من الصفر وبين مستوطنها من البيض .

نتائج الصراع :

للصراع نتائج أو آثار لا بد أن ينتهي إليها ، وقد تكون هذه النتائج سريعة وقد لا تظهر إلا بعد أن يطول أمد الصراع . ويمكن أن نلخص آثار الصراع في النقاط التالية :

١ - التماسك في داخل الجماعات المتصارعة ، ذلك لأن الصراع عندما يقوم بين جماعتين فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يقوم نوع من التماسك بين أفراد كل جماعة ، فالعدو المشترك يدفع أفراد الجماعة الواحدة إلى نسيان خلافاتهم الشخصية واتحادهم معاً لحماية أنفسهم وحماية مثلهم وعقيدتهم أو جنسهم ، وهذا الاتجاه يتوقف إلى حد كبير على مدى اتفاقهم حول الهدف الذي يتصارعون من أجله .

٢ - الخلخلة في المجتمع ككل - عندما يقوم الصراع بين الجماعات في الوطن الواحد تبرز ظاهرة عدم التماسك ، فالنزاع الذي يقوم بين الأحزاب المتصارعة من شأنه إضعاف الوحدة الداخلية في الوطن الواحد ، كما تقوم بين أفرادها بلبلة في الأفكار حول المثل والآراء ، أيها صحيح ، وأيها غير صحيح ، وإلى أي الأحزاب ينضمون ، وأيها مخلص ، وإلى آخر ذلك مما يسود بين الناس من تساؤل يجعلهم غير متفقين أو متحدين .

٣ - سفك الدماء والخسائر المادية - وهذه النتيجة نجدتها واضحة في الحروب وما يصاحبها من خسائر في الأرواح والثروات ، كما نلمس الخسارة المادية واضحة فيما قد يحدث من صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال وما يصاحبه من إضرابات واشتباكات وتخريب .

٤ - القضاء التام على أحد الطرفين أو سيادة أحدهما على الآخر وخضوعه للأمر الواقع .

٥ - التوافق الاجتماعي في إحدى صوره العديدة التي سنذكرها في حديثنا عن عملية التوافق .

عملية التوافق Accommodation

التوافق هو الاصطلاح الذى يستخدمه علماء الاجتماع للتعبير عن عملية التراضى أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفراداً أو جماعات . وعلى هذا الأساس لا يطلق هذا الاصطلاح إلا على من كانوا فى حالة منافسة سابقة أو عداء سابق لوقوع التوافق . وكلمة التوافق Accommodation تعادل كلمة التكيف Adaptation التى يستخدمها علماء الحياة للتعبير عن العملية التى يتكيف بها الكائن الحى من مجارة ظروف البيئة المحيطة به عن طريق تغيرات عضوية تنتقل بالوراثة ، يستطيع بها الكائن الحى أن يبق . ولقد مر الإنسان فى مراحل نشأته الأولى بهذه المرحلة من التكيف ، أما فى الوقت الحاضر فيكاد يكون الكائن الحى الوحيد الذى يستطيع أن يكيف هو البيئة بحسب ظروفه أو أن يتكيف دون تعديل عضوى فى تركيبه .

واصطلاح التكيف إذن لا يستخدم للتغيرات الاجتماعية وإنما يستخدم بدلا منه اصطلاح التوافق للتعبير عن التغير الذى يحدث فى العادات والاتجاهات ونماذج التصرف والخبرة الفنية والنظم والتقاليد وغيرها من النواحي الاجتماعية التى تنتقل من جيل إلى جيل . أشكال التوافق : للتوافق أشكال متعددة تتفق مع نوع العلاقة بين الأطراف المتنازعة من ناحية تفوق أحدها قوة أو نفوذاً ، كما تتفق مع نوع الحضارة السائدة فى المجتمع والنظام السياسى السائد ، ومدى سيادة المثل الديمقراطية أو الديكتاتورية فى المجتمع . ويمكن أن نجعل الأشكال الهامة لعملية التوافق فيما يلى :

١ - الاستسلام : Yielding ويكون الاستسلام إما للقوة المادية أو لتهديد الذى يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر ، كما قد يكون استسلاماً للقوة العقلية إذا كان استسلاماً للرأى . وينتهى الصراع بالاستسلام إذا انتصر أحد الطرفين المتنازعين ، ولا يكون أمام المغلوب وقتل إلا أن يستسلم ويخضع للشروط التى يفرضها المنتصر ، فإذا لم يرض بها واصل صراعه مع احتمال انقضاء عليه كلية ، حتى إذا ما قضى أحد المتصارعين على الآخر انتهت تبعاً لذلك عملية الصراع . ومن الشائع عند انتصار أحد الفريقين أن يقبل المغلوب

المزيمة ويعترف بها ، وتنتهي بذلك أيضاً عملية الصراع بعد أن يتحدد وضع أو مركز كل من الطرفين . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما قد يحدث من تشابك جسمي بين فرد وآخر أو بين جماعة وأخرى ، حتى إذا ما وضع انتصار أحد الطرفين استسلم الآخر بعد أن يشعر أن استمرار الصراع لن يجديه شيئاً سوى زيادة خسائره ، كما يمكن أن تمثل له أيضاً باستسلام الشعب المهزوم لرغبات الشعب المنتصر أو الغازي كما يحدث في الحروب عادة ، وقد يكون الاستسلام مجرد التهديد فقط كما حدث عندما استسلمت تشيكوسلوفاكيا لألمانيا في سنة ١٩٣٩ خوفاً مما كانت تتوقعه من تخريب وخسائر في أرواح أبنائها إذا رفضت التسليم .

ومن الملاحظ أن هذا الشكل من التوافق برغم ما يصحبه من استقرار للسلام والأمن فهو يترك أثراً عميقاً من الحقد والكراهية عند الطرف الذي استسلم يحتمل معه قيام الصراع من جديد إذا ما سنحت الفرصة المناسبة .

٢ - التقريب بين وجهات النظر : Compromise

قد يكون من السهل أن ينتهي الصراع عن طريق الاستسلام إذا كان المتنازعان غير متعادلين في القوة أو النفوذ أو الثروة ، أما إذا كانا متقاربين في ذلك تعقد الأمور وأصبحت سيادة أحدهما على الآخر أو هزيمته له صعبة التحقيق ، الأمر الذي يجعل كلا منهما يشعر بعدم جدوى صراعه ، وأن مصلحته في أن يتفق على وضع معين يتجئب به خسارته المستمرة وجهده الضائع .

ويلجأ المتنازعون لذلك إلى الصلح أو التوافق عن طريق التقريب بين وجهات نظرهما المختلفة ، وذلك على أساس تنازل كل من الطرفين المتنازعين عن بعض ما يصرع من أجله ، سواء أكان موضوع الصراع ناحية مادية أم معنوية ، ويبرز بذلك مظهر التضحية المتبادلة بين الطرفين ، ويختفي من بينهما مبدأ (الكل أولاً شيء) لتحل محله الرغبة في التنازل أو التسامح عن بعض الأمور لكسب أمور أخرى . وعلى الرغم مما يشعر به كل من الطرفين المتنازعين من عدم رضا ، إلا أن كلا منهما يعزى نفسه بخسارة الآخر لشيء مما كان يتمسك به ، وبأن عدم الرضا متبادل بين الاثنين . ويسود استخدام هذا الشكل من التوافق في المنازعات العمالية وفي المعاهدات الدولية التي تتم في العادة بين قوى متعادلة .

علم الاجتماع

والذى يحدث عادة عند تطبيق هذا المبدأ أن تكون لجنة من الفريقين المتنازعين ، على أساس أن يتنازل كل منهما عن بعض حقوقه أو وجهات نظره ، كما هو الحال عندما يتفاهم الخلاف بين أسرتين ، أو حين يستدعى الأمر تكوين حكومة ائتلافية تمثل عدداً من الأحزاب المتعارضة ، حيث تتعاون هذه الأحزاب عندئذ على أساس التجاوز عن بعض ما يعمل على اختلافها . ويطلق على هذا المبدأ في الوقت الحاضر « الفن السياسى » ذلك لأن السياسيين عامة نجدهم ولديهم من الاستعداد دائماً ما يدفعهم لممارسة هذا المبدأ عملاً بالحكمة القائلة بأن « نصف الرغيف أفضل من لاشئ » وتربط ممارسة هذا المبدأ عادة بالمساومة ، وذلك عندما يحاول كل من الطرفين أن تكون خسارته أقل من خسارة الطرف الآخر ، وتكون للمساومة هنا أثرها وفائدتها وذلك عندما يطالب أحد الطرفين مثلاً برغيف ونصف في الوقت الذى لا يطمع فيه في أكثر من رغيف واحد .

٣ - الوساطة : Mediation

وهى من الأشكال الهامة التى ابتدعتها الجماعات لإنهاء خلافاتها . وتقوم عملية الوساطة على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لتخلق بينهم الرغبة في حل خلافاتهم . ويمكن للوسيط أن يقترح أساساً للتوفيق إذا لم يتمكن كل من الفريقين من الاتفاق على أسس معينة ، واقتراحات الوسيط في هذه الحالة غير ملزمة لأى من الطرفين . ومن أشهر الخلافات التى استخدمت فيها الوساطة على المستوى الدولى الصراع الذى كان يدور في فلسطين بين العرب واليهود ، حيث أرسلت الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨ وسيطاً من طرفها راعت أن يكون بحكم جنسيته غير متحيز لأى من الطرفين ، وقد اختارته لذلك سويديا على أساس بعد بلده عن أية مصلحة في فلسطين ، ولقد اجتمع الوسيط بكل من الطرفين المتنازعين ، وقد خرج من اجتماعاته بعدد من الحلول التى اقترحها لحل مشكلة فلسطين وإنهاء النزاع القائم فيها ، إلا أن اقتراحاته لم تصادف قبولا من الأطراف المتنازعة ، فعاد باقتراحات أخرى لم تصادف هى الأخرى قبولا ، وواضح هنا أن قرارات الوسيط لم تكن ملزمة ولم يؤخذ بها فعلا .

وتقوم الوساطة بدور هام في النزاع الذى يقوم بين العمال أصحاب العمل وبين الدول بعضها وبعض ، كما حدث أن توسطت جمهورية مصر العربية لحل النزاع القائم بين الهند

وباكستان ، ويتجه الوسيط دائماً إلى استخدام مبدأ تقريب وجهات النظر ، ويلاحظ أن استخدام هذا المبدأ في هذه الحالة يكون عن طريق طرف ثالث يقبل المتنازعان وساطته ، وهذا غير ما يحدث عندما يتفق الطرفان مع بعضهما مباشرة .

٤ - التحكيم : Arbitration

تختلف وسيلة التحكيم عن وسيلة الوساطة في أن قرار هيئة التحكيم يكون ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة ، وتتكون هيئة التحكيم كما هو الحال في الوساطة من أفراد غير متحيزين لأي من الأطراف المتنازعة . بل إن عدم التحيز هنا ضروري جداً لأن قرار الهيئة ملزم . وتتكون لجان التحكيم في الوقت الحاضر في كثير من الدول لفض المنازعات المتعلقة بالعمل والعمال ، وتتكون هذه الهيئة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة ذلك على أساس قبولها لمبدأ التحكيم ، وقد تلجأ الحكومات إلى مبدأ التحكيم الإلزامي ، بمعنى أن الخلافات تطرح تلقائياً أمام لجان التحكيم لدراستها بقصد إنهاء الخلاف دون أن تطلب الأطراف المتنازعة ذلك وخاصة إذا ما تعلقت هذه الخلافات بالصناعة ، وقد بدأت نيوزيلندا بهذا النظام في سنة ١٩٤٨ وتبعتها في ذلك أستراليا ثم كثير من الدول الأوروبية كالزويج وألمانيا وإيطاليا ، وتقوم فلسفة هذه الحكومات في ذلك على أساس أن الإضرابات والخلافات وخاصة ما تعلق منها بالعمل والعمال تكون في العادة مكلفة للمجتمع ومضیعة لوقته ، وأن أمر هذه الخلافات لا يخص أو يهم الأطراف المتنازعة فحسب وإنما يهم في الوقت نفسه مصالح الجمهور التي تتأثر بها .

أما عن التحكيم في المجال الدولي فيعتبر من الظواهر الواضحة في العصر الحديث ، وليس أدل على ذلك من الدور الذي تقوم به محكمة العدل الدولية في لاهاي التي أنشأتها عصبة الأمم في سنة ١٩٢٠ للنظر فيما يقوم بين الدول من خلافات ، كما تقوم هيئة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بنظر كثير من الخلافات التي تقوم بين أعضائها ، وتعتبر مشكلة فلسطين من أهم القضايا التي عرضت على الأمم المتحدة للتحكيم حينما وضعت إنجلترا هذه القضية أمامها في سنة ١٩٤٧ .

وقد انتهت الأمم المتحدة إلى قرار اعتبرته ملزماً للطرفين المتنازعين في نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وكان القرار يقضى بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، وعلى الرغم من أن القرار كان ملزماً

إلا أن الهيئة لم تتمكن من تنفيذه بالشكل الذي قرره . وقد استخدمت هذه الوسيلة أيضاً عندما احتكمت مصر إلى هيئة الأمم في سنة ١٩٥٦ عقب الاعتداء الثلاثي عليها ، وقد انتهت الهيئة إلى قرار اعتبرته ملزماً بالنسبة للأطراف المتنازعة عندما طلبت إليها الكف عن إطلاق النار .

وعلى الرغم من استخدام هذا الشكل من التوافق في الحلافات الدولية على مدى واسع أثبتت التجربة أن التحكيم على هذا المستوى الدولي كثيراً ما يلازمه الفشل لأن محاولة تنفيذه بالقوة قد يثير إشكالات تفوق موضوع النزاع خطورة ، وقد تؤدي إلى إشعال حرب عالمية ، ولكن من ناحية أخرى وجد أن التحكيم الدولي غالباً ما ينجح عندما يستخدم كوسيلة لمنع الحروب أو وقفها إذ نراه قد أثبت نجاحه في حالات كثيرة .

٥ - التسامح : Toleration

من الموضوعات التي يدور حولها الصراع ما لا يكون قابلاً لتطبيق مبدأ تقريب وجهات النظر أو التنازل عن بعضها ، كما لا يكون قابلاً لأي من الوساطة أو التحكيم ، ومن أمثلة ذلك ما يدور من نزاع حول العقائد الدينية ، وحيث يكون من الصعب أن يتنازل كل من الفريقين عن بعض ما تشتمل عليه عقائدهما أو دياناتهما . ويفضل في هذه الحالة مبدأ آخر للتوفيق أو الصلح أو لوقف الصراع القائم بينهما . هو مبدأ التسامح من ناحية الطرفين ، ويؤخذ بهذا المبدأ عادة بعد أن يكون الطرفان قد قطعاً مرحلة طويلة من الصراع دون أن يصل أى منهما إلى نتيجة قاطعة مما يدفعهما إلى الرغبة في الكف عن صرعهما حقناً لدمائهما ، ورغبة في إعادة الأمن والسلام ، ويتفقان على ذلك مع احتفاظ كل منهما بشعوره نحو الآخر في أنه ليس على صواب .

وفي هذا النوع من التوافق لا تصفو القلوب كلية بين الأطراف المتنازعة عادة ، كما لا يتوافر حسن النية دائماً ، وإنما يكتفون بالتوفيق أو الصلح لصعوبة إقناع أحدهما للآخر بوجهة نظره مع رغبتهم في الوقت نفسه في تحقيق عدد من المصالح المشتركة التي لا يمكن أن يستقيم تحقيقها مع استمرار نزاعهم . ومن أبرز الأمثلة على هذا الشكل من التوافق ما يعرف باسم التسامح الديني الذي يتم بين المذاهب المختلفة ، كما هو حادث بين كل من الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة البروتستانتية ، أو التسامح

الذى يسود بين المسلمين والمسيحيين من أبناء الوطن الواحد ، كما يبدو هذا الشكل من التوافق أيضاً فى التسامح الجنسى ، كما يتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا يستطيع البيض أن يعملوا دون تعاونهم مع السود ، وقد أمكن للطرفين تحقيق ذلك عن طريق التسامح ، لتخلق حياة مشتركة على أساس قبولهما لاختلافاتهما الجنسية والحضارية ، وكما حدث أيضاً بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن طالبت بين الطرفين حربهما الأهلية التى فضلاً وقفها بعد اقتناعهما بأهمية التسامح حول مسألة الرق . أما عن التسامح السياسى فنجدته ممثلاً بشكل واضح فيما نلمسه من تعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وتبادلها التمثيل السياسى مع احتفاظ كل منهما بمذهبه السياسى والاقتصادى الرأسمالى فى الولايات المتحدة ، والشيعى فى الاتحاد السوفيتى ، والمذهبان مختلفان كل الاختلاف .

٦ - التبرير : Rationalization

وفى هذا الشكل من التوافق يبرز العامل النفسى لإحلال التوافق محل النزاع ، على أن يتم ذلك على أساس وضع أسس لتبرير هذا التوافق عن طريق إبراز معلومات جديدة عن موضوع الخلاف تعمل على إرضاء كل من الفريقين . وتلمس هذا فيما يحاول بعض الموقنين بين اليهود والمسيحيين ، أو بين المسلمين والمسيحيين عندما يبرزون بعض نقاط التشابه بين كل من العقيدتين ، أو عندما تحاول بعض الهيئات بقصد التوفيق بين البيض والسود إبراز فضل الحضارة الزنجية وما ساهم به الزنوج من إضافات على الحضارة عامة أو إبراز الناحية الإنسانية لضرورة التوفيق بين بنى الإنسان عامة . وفى الحالات التى يتم فيها التوافق على هذا الأساس تحمل الصداقة محل العداء ، ولكن يصعب مع ذلك توافر التوافق الكامل نظراً لصعوبة توحيد التفكير بين الأطراف المتنازعة ، فبم وإن كانوا سيعملون معاً ويخدم كل منهم الآخر إلا أن كلا منهم سيظل محتفظاً بطريقته فى التفكير وبوجهة نظره .

ويحدد التراث الاجتماعى متى وكيف يجب أن يحل التوافق محل الصراع فى المجتمع . ولا يتدخل هذا التراث فى كل أنواع الصراع ، وإنما نجده يسمح ببعض أشكاله . ويقاوم بعض الأشكال الأخرى ، وهذا واضح فى موقف المجتمعات المختلفة من جريمة القتل مثلاً

حيث تختلف وجهات النظر من هذه الناحية ، ، فبعض المجتمعات وخاصة البدائية منها لا تضع لهذه الجريمة من الأهمية ما تضعها لها المجتمعات الأخرى ، وتختلف القيم السائدة في المجتمع أيضاً من ناحية الأشكال التي تفضلها في عملية التوافق ، فبعض المجتمعات تصر على الأخذ بمبدأ إنهاء الصراع عن طريق الجريمة القاطعة لأحد التريين ، بينما يسود في بعض المجتمعات الأخرى مبدأ التوفيق على أساس تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة لبعض الحقوق ، كما تشجع مجتمعات أخرى على مبدأ الصلح المطلق كوسيلة لإنهاء النزاع .

وإذا أردنا أن نمثل لما سبق وجدنا أن مبدأ تقريب وجهات النظر يعتبر علامة من علامات الضعف في مجتمع الكواكيتل الذي سبق أن أشرنا إليه في حديثنا عن عمليتي التعاون والمنافسة . وحيث نجد في المجتمع أن المنافسة البوتلاتشية تقوم على أساس تحقيق المجد الشخصي عن طريق إذلال شخص آخر . هذا في الوقت الذي نجد فيه مجتمع الزوني يشجع على الأخذ بمبدأ تقريب وجهات النظر لإنهاء النزاع بين أفرادها . أما عن الصينيين فيسود بينهم عادة مبدأ الصلح المطلق ، فإذا ما اشتبك شخصان في الطريق تجمع حولهما المارة وعملوا على وقف اشتباكهما ، ثم تنتقل المجموعة كلها لأقرب مكان لشرب الشاي حيث يشرح كل من المتنازعين وجهة نظره ، ويتحول الباقون إلى محكمين حتى إذا ما انتهوا من الاستماع إلى الطرفين أصدروا حكمهم بتعيين الخاطئ ، وما عليه إلا أن يدفع ثمن ما شربوه من الشاي ، وينتهي الخلاف بذلك عند هذا الحد^(١).

أما في معظم المجتمعات الحديثة فنجد أن مبدأ تقريب وجهات النظر والتضحية المتبادلة من أكثر المبادئ ممارسة لوقف النزاع بين الأفراد والجماعات ، كما نجدها تأخذ علاوة على ذلك بمبدأ التحكيم ، هذا بالإضافة إلى أن الأفراد والجماعات كثيراً ما يلجأون إلى التحكيم بطريقة أكثر رسمية من ذلك لفض نزاعهم عن طريق المحاكم المختلفة .

هذا ، وقد لوحظ أنه في حالة وقوع التوافق لا يخلو عادة من شعور عدائي بين الأطراف المتنازعة ، لأن التوفيق بينهم كثيراً ما يثبت أنه مؤقت ، وذلك لاحتمال عودة

الصراع بينهم من جديد إذا حل ما يدعو إلى ذلك ، ويرجع هذا إلى أن العداء يظل في حالات كثيرة خبيثاً في النفوس برغم مظاهر التوافق التي قد تبدو واضحة . وعلى ذلك يتميز التوافق الاجتماعي بوجود عاطفتي الحب والكراهية معاً . وهذا هو ما دعا سمر Summer إلى أن يصف التوافق بأنه تعاون عدائى .

عملية التمثيل : Assimilation

التمثيل عبارة عن العملية الاجتماعية التي تعمل على إضعاف الاختلافات التي توجد بين الأفراد أو بين الجماعات ، كما تعمل على زيادة مظاهر الوحدة وتوحيد الاتجاهات والعمليات العقلية التي تتصل بالمصالح والأهداف المشتركة . . ويتعرض لعملية التمثيل الأفراد أو الجماعات إذ حنوا بين أفراد أو جماعات أخرى غريبة عنهم . وتختلف عنهم بالتالى في عدد من النواحي والمقومات التي تميز مجتمعاً عن آخر . على أن يكون حلولهم بينهم بقصد الإقامة الدائمة بينهم ومشاركتهم حياتهم . وتكون عملية التمثيل قد أصبحت تامة إذا ما انتهى بهم الأمر إلى اتحادهم مع المجتمع المضيف في نواحي اهتماماته واتجاهاته . هذا ويكون حلول الأفراد أو الجماعات بين أفراد أو جماعات أخرى في أغلب الأحوال ، إما على شكل مهاجرين أو على شكل لاجئين .

ويمكن لمجتمعين أو أكثر أن تنطبق عليهم عملية التمثيل إذا ما اختفت الحدود الفاصلة بينهم ، وإذا ما اتجهوا إلى الاتحاد في جماعة واحدة أو مجتمع واحد لتحقيق عدد من الأهداف المعينة على الأقل .

وإذن فعملية التمثيل تتجه إلى تنمية اتجاهات موحدة لها طابع عاطفى في العادة ، تهدف إلى الوحدة ، أو على الأقل إلى التنظيم المتأسس للفكر والعمل ، وهي لا تخرج في الواقع عن كونها إذابة للعنصر الجديد في المجتمع الذي حل فيه ، يكتسب خلالها ذكريات وأحاسيس واتجاهات المجتمع الجديد ، كما يشاركه تجاربه وتاريخه ، ويصبح بذلك في نهاية الأمر جزءاً منه يشارك وإياه في تراث اجتماعى واحد ، وحضارة واحدة ولا يصبح بالتالى دخيلاً عليه أو أجنبياً عنه ، كما كان الحال في أول الأمر .

واصطلاح التمثيل سواء في شكله العربى أو شكله الأجنبى assimilation هو نفس الاصطلاح المستعمل في علم وظائف الأعضاء ، وهو التمثيل الغذائى ، وذلك لأن

الجسم يقوم بعملية التمثيل على المواد الغذائية التي تدخله ، وهي عناصر غريبة عنه ، فيحولها إلى مواد تختلف كلية في تركيبها وتكوينها عن المواد الغذائية نفسها لأنها أصبحت جزءاً من الجسم نفسه ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتمثيل الاجتماعي حيث نجد أن العنصر الغريب يمثل في المجتمع الجديد ويتحول اجتماعياً إلى عنصر يختلف كلية عما كان عليه قبل أن تتم عملية التمثيل بعد أن يصبح جزءاً من المجتمع الذي حل به .

ومن أشهر عمليات التمثيل التي عرفها التاريخ تلك التي مر بها اليهود في جهات كثيرة من العالم خلال مراحل طويلة من التاريخ . وذلك حينما وجد اليهود في التمثيل بين الشعوب التي حلوا بها نهاية لبعثتهم وسبيلاً لاستقرارهم . ولقد اقتنع بأهمية هذه العملية عدد كبير من يهود العالم وخاصة هؤلاء الذين استوطنوا بلاد غرب أوروبا ، والولايات المتحدة ، حيث اندمجوا في مجتمعاتها اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ، وذابوا في هذه المجتمعات نهائياً حتى لم يعد هناك ما يربطهم بتاريخهم القديم وتراثهم الاجتماعي الأول سوى عقيدتهم الدينية تقريباً ، أما يهود شرق ووسط أوروبا فكانوا لم يوقفوا في اندماجهم السكامل في المجتمعات التي حلوا بها ، إما لعدم تشجيع هذه المجتمعات لهذا الاندماج باعتبار أنهم عنصر غير مرغوب فيه ، وإما لأن اليهود أنفسهم كانوا لا يشجعون على هذا الاندماج مفضلين عزاتهم التقليدية التي عرفت عنهم ، وما شجع على عدم اندماجهم في العصور الحديثة أيضاً ظهور الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر كحركة سياسية قومية . وذلك حينما اتجهت هذه الحركة إلى إثارة الروح القومية بين اليهود ووجوب إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين ، وقد رأى زعماء هذه الحركة عدم تشجيع التمثيل بين اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها استعداداً لعودتهم إلى فلسطين .

ولقد نجحت عملية التمثيل فعلاً بين يهود غرب أوروبا والولايات المتحدة ، وكانوا على هذا الأساس غير متحمسين للحركة الصهيونية ، بل كانوا معارضين لها في أول أمرها لأنها كانت تدعو إلى اقتلاعهم من مجتمعاتهم الجديدة التي اندمجوا فيها وأصبحوا جزءاً منها ، كما كانوا عرضة أيضاً لأن يفقدوا جنسياتهم التي حصلوا عليها في البلاد التي استوطنوها ، وكانوا يعيرون في الوقت نفسه على يهود شرق ووسط أوروبا عدم

استطاعتهم الاندماج الكامل في بلادهم ، في الوقت الذي كانوا يستطيعون فيه إنهاء المشكلة اليهودية عند هذا الحد .

ولقد تبين من الإحصائيات فعلاً نجاح عملية التمثيل بين يهود غرب أوروبا والولايات المتحدة ، وفشل نفس العملية بين يهود شرق ووسط أوروبا ، ففي إحصائية نشرتها جامعة الدول العربية في كتابها « الهجرة اليهودية إلى فلسطين » نجد أن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ابتداء من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٤ قد بلغ حوالي ٨٥٠ ألف نسمة ، منهم حوالي ٣١٧ ألفاً من بلاد أوروبا الشرقية والوسطى وحوالي ثلاثة آلاف فقط من بلاد أوروبا الغربية ، أما بالنسبة لليهود الولايات المتحدة فلم يهاجر منهم إلى فلسطين خلال نفس السنوات سوى ٢١٦٠ فرداً في الوقت الذي كان يبلغ عددهم في الولايات المتحدة حوالي عشرة ملايين ^(١) .

ومن عمليات التمثيل الاجتماعي الهامة التي مر بها التاريخ أيضاً تلك التي تتعلق باستيطان الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت أراضيها مكاناً لتجميع المهاجرين من أغلب بلاد العالم . وقد جاءوا إليها إما بحثاً عن الثروة أو هرباً من بلادهم لأسباب سياسية أو دينية ، جاءوا من إنجلترا وهولندا وإيطاليا واليونان وفرنسا وإسبانيا ومن كل البلاد الأخرى تقريباً ، وكان منهم السلاف والبيوتون والنورديون ، كما كانوا يمثلون كل المذاهب الدينية ومختلف الحضارات والطبقات الاجتماعية ، ولكنهم برغم كل هذا وبمرور السنين تمكنوا أن يكونوا شعباً واحداً ذا تاريخ موحد وحضارة واحدة وتراث اجتماعي مشترك . ويمكن أن نضيف إلى هذه العملية تلك التي مر بها زنوج أفريقيا الذين استوطنوا الولايات المتحدة أيضاً ، حيث نجدهم في الوقت الحاضر وقد ذابوا تقريباً بين أهلها ، ولم تعد تربطهم ببلادهم الأصلية في القارة الإفريقية أية رابطة أو اهتمام تقريباً ، كما أصبحت حضارتهم في أغلبها أمريكية ، هذا على الرغم من أن عملية التمثيل بالنسبة لهم لم تتم بالشكل الذي تمت به بين سكان أمريكا من البيض ، وذلك نظراً لعدد آخر من العوامل التي لم تساعد على تحقيق مثل هذا الاندماج الكامل ، وخاصة ما تعلق منها بالصفات الجسمية التي يختلف فيها الزوج عن الأوربيين ، والتي لا تزال مصدراً لعدد من المشاكل والاضطرابات التي لم تحل تماماً حتى وقتنا الحاضر .

(١) جامعة الدول العربية - الهجرة اليهودية إلى فلسطين (١٩٥٦) ص ٤٨ - ٥٣ .

ومن عمليات التمثيل العالمية التي يمر بها الناس في مختلف المجتمعات تلك التي يتعرض لها كل من الزوج والزوجة حيث يبدأن حياتهما الزوجية في أغلب الأحيان وهما شبه غربيين عن بعضهما ومختلفين في كثير من النواحي الاجتماعية ، حتى إذا تقدمت بهما السنوات ازدادا تقارباً وتفاهماً حتى يصبحا في نهاية الأمر وحدة كاملة تتميز باتحاد آمالهما وآلامهما واتجاهاتهما ويصبح تاريخهما كما تصبح تجاربهما واحدة ، وهى التجارب التي مرت بها أسرتهما ، كما تتميز وحدتهما أيضاً بنواحي الاهتمام المشتركة بينهما والتي غالباً ما تكون متعلقة بشئون أسرتهما .

العوامل التي تؤثر في عملية التمثيل :

قد تكون عملية التمثيل سريعة في بعض الحالات وقد تكون بطيئة في حالات أخرى وهناك من العوامل ما يؤثر في هذه العملية ضيقاً أو اتساعاً مما يمكن أن نجمله فيما يأتي :

- ١ - التسامح : قلنا من قبل إن التسامح يعتبر شكلاً من أشكال التوافق ، وكلما ازداد عمقاً وأصاله سهلت عملية اتصال الأفراد والجماعات بعضها ببعض ، كما يعمل في الوقت نفسه على زيادة تجمعهم وتفاعلهم ، وكل هذا يمهّد لعملية التمثيل ويعجل بها .
- ٢ - العزلة : قد يحدث أن يتجه اللاجئون بين شعب من الشعوب إلى العزلة فيقطنون مناطق خاصة لإقامتهم يراولون فيها حرفهم ونشاطهم الحضارى ، وهذه العزلة التقليدية كانت من العوامل التي لم تساعد اليهود في أنحاء العالم المختلفة على الاندماج مع الشعوب التي يعيشون بينها بسبب تفضيلهم الدائم إلى أن يظلوا يهوداً في تقاليدهم وعاداتهم واتجاهاتهم ولبسهم وعقيدتهم ، وكان هذا السبب يدعو دائماً إلى النفور منهم في أى مجتمع يحلون به ، ونجد نفس الظاهرة بين سكان أمريكا الأصليين من الهنود في عزلتهم وابتعادهم عن المستوطنين الجدد مما لم يساعد على الاندماج الكامل بينهم حتى يومنا هذا .

ويعتبر الخروج عن العزلة التقليدية من العوامل الهامة التي تشجع على عملية التمثيل إذ يمكن للحضارات عن طريق ذلك أن تتفاعل وأن تساعد على تقدير ما في الحضارات الأخرى من عوامل تدعو إلى تقريبها من بعضها وانسجام أفرادها معاً .

- ٣ - التشابه الحضارى : ويعتبر هذا التشابه في نماذج التصرف من العوامل التي

تساعد على ربط الشعوب بعضها ببعض ، ويمكن أن نلمس ذلك على عملية التمثيل التي تمت في مصر على من هاجر إليها ، وكان من أصل عربي ، سورى أو لبناني أو من شمال أفريقيا ، حيث نجد أن هذه العملية قد تمت في يسر وسهولة نتيجة للتشابه الحضارى الواضح بين العرب جميعاً مهما اختلفت أوطانهم ، بينما نجد في الوقت نفسه أن عملية التمثيل لم تأخذ نفس الاتجاه بين من استوطنوا مصر من غير العرب كاليونانيين مثلاً .

ويمكن أن نمثل لذلك أيضاً بعملية التمثيل التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية بين المهاجرين إليها من شمال وشرق غرب أوروبا وكيف كانت العملية هنا أسرع وأعمق من تلك التي حدثت بين المهاجرين إليها من شرق أوروبا أو من القارة الآسيوية .

٤ - مدى الاختلاف أو التقارب في الصفات الجسدية : وقد وجد لهذه الناحية أثر كبير في عملية التمثيل ، إذ كلما زاد الاختلاف في هذه الصفات ازداد ببطء عملية التمثيل ، وخاصة تلك الصفات التي تتعلق بلون البشرة ، ونلمس أثر ذلك بالذات في ذلك الظهور الذي نراه بين السود والبيض أو بين البيض والصفر من أبناء الوطن الواحد، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل عملية التمثيل صعبة التحقيق ، وتذكرنا هذه الصعوبة بعامل الشعور بالنوع الذي قال به جيدنجر .

٥ - الاختلاط البيولوجي: ولهذا أثره أيضاً على عملية التمثيل ، وتكون صورته أكثر وضوحاً وفاعلية عن طريق الزواج بين أفراد شعبيين مختلفين، فإذا ما انتشر الزواج بين أفراد الشعب المنتصر والشعب المهزوم ، أو بين أحد الشعوب وشعب آخر هاجر إليه، كانت هذه خطوة هامة في سبيل التمثيل الذي يحدث بين الشعبين، ولقد وجد أن هذا الاختلاط البيولوجي يساعد كثيراً على الاندماج الحضارى . وقد نجحت هذه الناحية عندما غزا العرب مصر وما صاحب هذا الغزو من عملية تمثيل حدثت بين الشعبين بالتدريج حتى أصبحت في النهاية شعباً واحداً ، وكان من العوامل التي ساعدت على هذه العملية الزواج الذي كان يتم بين أفراد كل من الشعبين . أما إذا نظر أي من الشعبين إلى هذه الناحية باستياء تأخرت عملية التمثيل الكامل كما هو حادث بين الأوربيين وسكان المستعمرات التي احتلواها ، وكما هو حادث أيضاً بين الأوربيين الذين استوطنوا الولايات المتحدة من ناحية وبين الزوج في نفس المجتمع من ناحية أخرى ، هذا في

الوقت الذي نجحت فيه عملية التمثيل لنفس السبب ، أى عن طريق الزواج بين هؤلاء الأوربيين أنفسهم بعضهم ببعض يرغم انتمائهم إلى شعوب مختلفة .

٦ - مدى الشعور بالبعد الاجتماعي أو الطبقي : ولهذا أثره على عملية التمثيل ، فقد يجعلها صعبة إذا كان هذا الشعور قوياً وقد تكون سهلة إذا خف هذا الشعور ، لأن الذي يحدث في العادة أن تبعد كل طبقة عن الأخرى اجتماعياً ويكون لكل منها مجال نشاطها في العمل وفي غير أوقات العمل ، وهذا لا يسمح لأبناء الطبقات المختلفة بالاختلاط ببعضها ، حتى ما يتعلق منه بالاختلاط المدرسي ، حيث نجد في كثير من المجتمعات مدارس خاصة بطبقات بنيتها .

ويمكن أن تمثل لهذا البعد الطبقي بما حدث بين سكان الهند الأصليين وبين غزاتها من الآريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة مميزة لا يجوز الاتصال بأهل البلاد من الهنود . حتى لقد كان هذا من العوامل الفعالة لقيام نظام الطوائف الديني في الهند . كما سنرى في جزء آخر من الكتاب . ولقد حدث عكس ذلك بين العرب الذين غزوا مصر وبين أهل البلاد من المصريين ، نتيجة للمثل التي جاء بها الإسلام والتي كانت تدعو إلى المساواة .

٧ - تكافؤ الفرص في النشاط الاقتصادي : ويساعد على هذه الناحية تسهيل عملية التمثيل ، لأن استئثار مجموعة من الأفراد بخيرات المجتمع على أسس غير عادلة مثل تلك الأسس التي تقوم على الميلاد أو الطبقة أو الجنس يشجع على إثارة روح الحقد والكراهية والحسد، وكلها أشكال من الشعور تعطل عملية التمثيل . ويحدث العكس إذا ما شعر كل الأفراد بحقوقهم في المجتمع الذي يعيشون فيه ، وبأن العمل والجهد هو أساس النشاط الاقتصادي ولقد كانت هذه الناحية بالذات . وهي التفوق الاقتصادي على غير أساس من تكافؤ الفرص ، من العوامل التي أدت إلى كراهية اليهود في العالم في المجتمعات التي كانوا يحلون بها ، كما كانت نفس الناحية تدعو إلى كراهية المصريين للأجانب الذين كانوا يهيئون إلى مصر ويستأثرون باقتصادياتها دون أي أساس من تكافؤ الفرص .

عملية المزج الحضارى Acculturation

وهى العملية التى تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة إذا ما اتصلت هذه المجتمعات بعضها ببعض فتأثر كل حضارة بالأخرى عن طريق الإغارة والاستعارة ، ولكن دون أن تفقد أى من تلك الحضارات مقوماتها ومظهرها الأصلي ، ودون أن تندمج إحداها فى الأخرى اندماجاً كاملاً .

ويعرف جلين المزج الحضارى كالتالى :

Acculturation is the process whereby societies of different cultures are modified through fairly long-continued contact, but without a complete blending of the two cultures. (١)

وتختلف عملية المزج الحضارى عن عملية التمثيل فى ناحية هامة هى أن الأولى تسمح باختلاط الأجناس المختلفة بينما تلجأ الثانية إلى امتصاص هذه الأجناس . وعلى الرغم من أن عملية التمثيل لا يمكن لها أن تنجح فى العادة إلا إذا كان هناك اختلاط بيولوجى نجد أن عملية المزج الحضارى يمكن أن تتم بدون هذا الاختلاط البيولوجى ، وأمثلةنا على ذلك كثيرة ، فسكان أستراليا الأصليون تأثروا حضارياً بمسوطنيها من البيض دون أن يصاحب ذلك أى صلات بيولوجية تذكر ، وكذلك الحال فيما يتعلق بزنج أمريكا الشمالية حيث لا نستطيع أن ندعى بأنهم قد مثلوا نهائياً بين سكانها من البيض ، ولكنهم لا شك أنهم تأثروا حضارياً بهم وعلى مجال واسع ، ونفس الشيء يمكن أن نذكره بالنسبة للقبائل الهندية التى تعيش فى الولايات المتحدة والتى تأثرت بعملية المزج الحضارى . بمعنى أن حضارتهم أو نماذج التصرف عندهم لا يمكن تكون قد ظلت على نقائها الأول وإنما تناوها الكثير من التعديل نتيجة لاتصالهم بالسكان البيض دون أن يصاحب ذلك صلات بيولوجية ذات أهمية .

ولقد كان لعملية المزج الحضارى أثرها كذلك عندما اتصل العرب بالإسبان فى

جزيرة إيبيريا من أكثر من ألف عام ، ولا تزال آثار هذا المزج الحضارى ممثلة بين الإسبان حتى يومنا هذا .

وقد تبدو عملية المزج الحضارى سالبة من جانب واحد بمعنى أن الحضارة الأقوى تؤثر في الحضارة الأضعف ، إلا أن الواقع يثبت أنها عملية ذات جانبيين سلبي ويجابى ، فإذا ما اختلطت حضارتان وجدنا أن التعديل فيهما متبادل نتيجة لهذا الاختلاط مع اختلاف في الدرجة فقط ، ونمثل لذلك بزئوج الولايات المتحدة وما أضافوه إلى الحضارة الأمريكية من نواح جديدة مثل تلك التي تأثرت بها اللغة نتيجة إضافة جديدة إليها، أو تلك التي تأثرت بها الفنون كالرقصات المختلفة وموسيقى الجاز التي تعود أصولها إلى الفنون الزنجية .

وتعتبر عملية المزج الحضارى عملية ممهدة لعملية التمثيل ، إذ أن ما يحدث خلال عملية المزج إن هو إلا مجرد حدوث تعديلات معينة في أى من الحضارتين أو في كليهما، ولكن دون أن يحل محلها شكل جديد يغنى عن الشكلين الأولين كما يحدث في عملية التمثيل حيث نجد أن الصفات الحضارية قد اندمجت تماماً بعضها ببعض ، وانتهت بذلك إلى صفات حضارية جديدة .

وتبدو أظهر أشكال المزج الحضارى في تلك التي تتم مع اللاجئيين إلى أحد المجتمعات والذين لا بد أن يمتزجوا حضارياً بمن سبقوهم من السكان لكي يتمكنوا من العيش معهم، كما تظهر عملية المزج الحضارى بشكل واضح أيضاً عقب غزو شعب لآخر وما يتبع ذلك من تفاعل بين الشعبين ، يظهر أولاً على شكل توافق بأشكاله المختلفة التي عرفناها من قبل ، ثم تحل عملية المزج الحضارى، وذلك عندما يبدأ كل من الشعبين يستعير من الآخر بعض صفاته الحضارية التي تتمثل في الكلمات اللغوية وفي بعض نواحي التصرف ، وتأثر الحضارتان بذلك في كثير من النواحي ، إلا أن الشكل الحضارى لكل من الشعبين يظل كما كان تقريباً ، حتى إذا طالت فترة الاتصال مهدت عملية المزج الحضارى لعملية التمثيل ، إذا كان هناك من الظروف ما يساعد على قيامها ، حتى إذا تمت أصبحت هناك حضارة واحدة .

الفصل السابع

النظام الطبقي

- مقدمة
- النظام الطائفي
- النظام الطبقي القانوني
- النظام الطبقي العرفي

obeikandi.com

الفصل التاسع

النظام الطبقي

Stratification

مقدمة :

تحتل دراسة النظام الطبقي في المجتمع أهمية كبرى في علم الاجتماع الحديث ، ولقد فطن الإنسان منذ آلاف السنين إلى نواحي الاختلاف بين الناس وخاصة ما تعلق منها فيما مضى بالذكاء والكفاءة الجسمية والغنى والفقير وما تعلق منها بأمر كالدخل والمهنة والثقافة ومستوى المعيشة في وقتنا الحاضر .

ومن المفكرين القدامى الذين اهتموا بهذا الموضوع في كتاباتهم أفلاطون حيث وجدناه يقسم سكان المدينة الفاضلة إلى طبقات ، الطبقة العاملة وطبقة الموظفين والجنود والطبقة الحاكمة ، كما وجدنا أرسطو في كتابه السياسة قد ميز بين طبقات ثلاث ، الغنية جداً ، والفقيرة جداً ، والمتوسطة .

ومن الكتاب المحدثين الذين أبرزوا هذه الناحية آدم سميث وقد قسم الأمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية على أساس طريقة حصول أفرادها على معاشهم ، وهذه الأقسام :

(أ) أصحاب الأراضي الذين يعيشون على إيجارها للغير .

(ب) العمال الذين يعيشون على ما يتناولونه من أجر .

(ج) التجار وأصحاب الأعمال الذين يعيشون على ما يحققونه من أرباح . وهو

يقول في ذلك :

“The whole annual produce of the land and labour of every country, or what comes to the same thing, the whole price of that annual produce, naturally divides itself, it has already been observed, into three parts, the rent of the land, the wages of labour, and the profits of stock, and constitutes revenue to three

different orders of people, to those who live by rent, to those who live by wages, and to those who live by profit. These are the three great original and constituent orders of every civilized society from whose revenue that of every other order is ultimately derived."^(١)

وقد اشتهر كارل ماركس بنظريته في الطبقات الاجتماعية ، وقد رأى فيها أن لتاريخ ينقسم إلى مراحل متعددة مثل مرحلة المدينيات القديمة ومرحلة الإقطاع ومرحلة الرأسمالية وأن كلا من هذه المراحل يتميز بطابع معين في الإنتاج يقوم على أساسه نوع من البناء الطبقي يتمثل في طبقة مهيمنة وأخرى خاضعة لها. وتحتل الطبقة المسيطرة مركزها بسبب ملكيتها وإشرافها على أدوات الإنتاج مما يسهل لها أيضاً مهمة السيطرة على الحياة الأخلاقية والعقلية في المجتمع ، وهذا يجعل كل عناصر المجتمع في متناول يدها بما فيها القانون والدولة والفن والأدب والعلم والفلسفة .

ويرى ماركس أن أية طبقة صاعدة تتميز في مرحلة تكوينها بالتقدم الفني في الإنتاج، وهذا يصاحبه في العادة تقدم في الرخاء الإنساني ، كما تتميز أيضاً بمجهودها للاحتفاظ بمصالحها عن طريق آرائها ونظمها التحريرية التي تقف بها ضد من يحاول عرقلة هذا التقدم والرخاء الإنساني ، حتى إذا ما نجحت هذه الطبقة الصاعدة في أن تكون هي الطبقة الحاكمة بدأت تعدل من دورها ، فمصلحتها الاقتصادية التي كانت تخدم التقدم الفني تعود لتعرقل هذا التقدم إذا ما أصبح استمراره يشكل خطراً على سيطرتها الاقتصادية، وبالتالي تقاوم أية محاولة لتغيير التنظيم الاقتصادي للمجتمع ، وتقف في سبيل ذلك أمام أي تقدم آخر يمكن أن يتحقق عن طريق التقدم الفني السابق لما في ذلك من زعزعة لوضع هذه الطبقة الحاكمة ، ثم يبدأ بذلك التوتر والصراع بقصد إعادة تنظيم المجتمع . ويقول ماركس في ذلك عن صعود الطبقة البورجوازية على أنقاض الطبقة الإقطاعية

"..... the means of production and of exchange, which served as the foundation for the growth of the bourgeois were generated in feudal society. At a certain stage in the development of these means of production and of exchange, the conditions under which feudal society produced and exchanged, the feudal organization of agriculture and manufacturing industry, in a word, the feudal

Adam Smith, An Inquiry in the Nature and Causes of the Wealth of Nations (١)

(N.Y., 1937) p. 248.

relations of property became no longer compatible with the already developed productive forces, became so many fetters. They had to be burst asunder, they were burst asunder.

Into their place stepped free competition, accompanied by social and political constitution adapted to it, and by the economic and political way of the bourgeois class^(١).

ويطبق ماركس نفس الشيء على الوقت الحاضر فيما يتعلق بالطبقة البورجوازية وطبقة العمال The Proletariat فالمجتمع البورجوازي الحديث بما يتميز به من ضخامة الإنتاج وتركيز الملكية واتساع التبادل قد خلق طبقة أخرى قوية هي طبقة العمال ، وماركس يشبه البورجوازيين بالساحر الذي نجح بسحره في استدعاء قوى خفية ثم فقد السيطرة عليها . وسيؤدي الإفراط في الإنتاج إفراطاً لا تقابله زيادة في الاستهلاك ، لأن قوة شراء العامل ضعيفة لضعف موارده ، سيؤدي هذا إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك فتقع الأزمات ، وتتوالى هذه الأزمات تقع الكارثة النهائية فتتموض أركان النظام الرأسمالي وتقوم على أنقاضه الدكتاتورية العمالية .

وإذن فالطبقة الاجتماعية عند ماركس هي أي حشد من الناس يقوم بوظيفة واحدة في تنظيم الإنتاج كالأحرار والعبيد والنبلاء والعامه ، والإقطاعيين والفلاحين ، والتجار والموزعين ، وهم على هذا الأساس المسيطرون والحاضعون . وتتميز كل طبقة على الأخرى باختلاف وضعها الاقتصادي ، فكل طبقة تأخذ وضعها على أساس الوظيفة التي يقوم بها أفرادها في عملية الإنتاج ، ونظام الإنتاج على هذا الأساس هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية ذلك لأن ماركس يعتقد أن العمل هو أساس الكيان الشخصي . فالإنسان لا يمكنه أن يعيش بدون عمل لأن ضرورة إرضاء الحاجات الأساسية تجعل من العمل أساساً للحياة الإنسانية .

وعلى هذا الأساس فالوضع الذي يحتله الفرد في التنظيم الاجتماعي للإنتاج هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، أما العوامل الأخرى كالدخل وطرق الاستهلاك ودرجة التعليم والمهنة ، فها هي سوى علامات مميزة لتوزيع السلع المادية والأهمية الرمزية ، وعلى ذلك فالدخل والمهنة من وجهة نظر ماركس لا يعدان دلالة على الوضع الطبقي ، لأنهما

Karl Marx and Friedrich Engels, Manifesto of the Communist Party (N.Y., 1932) (١)

لا يبعدان دلالة على الوضع في عملية الإنتاج ، فقد يشتغل اثنان بالنجارة ، يدير أحدهما محلا صغيراً يملكه بينما يعمل الآخر في أحد المصانع ، والاثنان برغم انتمائهما لمهنة واحدة إلا أنهما ينتميان إلى طبقتين مختلفتين . ويعتقد ماركس أن وضع الإنسان في عملية الإنتاج هو الذى يحدد خبراته التى تؤثر في آرائه وأعماله ، فالخبرة تأتيه عن طريق جهوده في الحصول على معيشته وخاصة خبراته التى تأتيه عن طريق الصراع الاقتصادى الذى يعمل على توحيد الآراء والأفعال .

وإذن فتتظيم الإنتاج هو الأساس الضرورى لوجود الطبقات الاجتماعية ، وبتكرار الصراع حول المكاسب الاقتصادية وسهولة انتقال الآراء بين الأفراد ونمو الشعور الطبقي وازدياد التذمر بسبب الاستغلال ، يساعد كل هذا على إزالة الاختلافات وإزالة الصراع بين الأشخاص والجماعات في داخل الطبقة الواحدة ، كما يشجع في الوقت نفسه على تنظيم سياسى يتفق والشعور الطبقي ، وكل هذه الشروط العامة وإن كانت ضرورية لتكوين الطبقة الاجتماعية ، إلا أنها لا تعتبر أساساً كافياً لذلك إلا إذا نظم الأفراد أنفسهم داخل هيئة تحقيق أهدافهم العامة . وقد أراد ماركس بكل ذلك أن يوجه نظر أفراد طبقة البروليتاريا إلى ضرورة تنظيم أنفسهم كي يتمكنوا من القضاء على الطبقة البورجوازية .

وهكذا نرى مما سبق أن ظاهرة الطبقة في المجتمع ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية نفسها ، كما أنها من الظواهر التى تمكنت منذ القدم أيضاً في جذب أنظار الكتاب والفلاسفة إليها فكتبوا عنها ولا يزالون يكتبون ويدرسون حتى وقتنا الحاضر ، حين اتسعت هذه الدراسات وتعددت مجالاتها ، وسنحاول أن نلم في هذا الجزء من الكتاب بنصيب من هذه الدراسات .

وللنظام الطبقي أشكال متعددة يعتبر أهمها ظهوراً في المجتمعات الإنسانية :

(أ) النظام الطائفي Castes وأساسه ديني

(ب) النظام القانوني Estates وأساسه القانون .

(ح) النظام العرقي Classes ويقوم نتيجة لاختلال التوازن الاجتماعي الذى ظل

موجوداً بعد قيام نظام المساواة بين الأفراد قانوناً .

وستتكلم عن كل من هذه الأشكال الثلاثة بشيء من الإيجاز .

النظام الطائفي

Castes

يعتبر النظام الطائفي من أكثر النظم الطبقيّة تطرفاً وجموداً ، وعلى الرغم من أنه يقتصر على الهند وبعض المناطق المحيطة بها ، إلا أنه بذلك يكون قد ضم عدداً كبيراً من الناس يبلغ عددهم حوالي ٣٠٠ مليون هندي ومائة مليون من غير الهنود .
والنظام الطائفي نظام قديم ويرجح أنه بدأ منذ حوالي ثلاثة آلاف عام ، وقد ارتبط ظهوره بظهور الديانة الهندوسية ، وإذن فلفهمه لا بد من فهم هذه الديانة ولتاريخ الهند نفسها .

كانت الهند منذ القدم هدفاً لكثير من الغزوات ، ومن أهمها ما قام به الآريون ، وقد انقسمت الهند عقب هذه الغزوات إلى أربع فئات ، فئة الحكام وهم الغزاة العسكريون وكان لهم نصيب الأسد منها ، وفئة رجال الدين وكان لهم نفوذ كبير أيضاً ، ثم فئة العامة وأخيراً فئة العبيد وهم أهل البلاد أنفسهم . ولقد كتب للغزاة الآريين أن يضعفوا بمرور السنين وخاصة بسبب الغزوات المتلاحقة التي كانت تتعرض لها البلاد مثل غزوات الإسكندر والإيرانيين والعرب والمغول . وقد بدأت الديانة الهندوسية تتكون أيام حكم الآريين ثم أخذت تقوى بعد ذلك حتى إذا جاء القرن السادس قبل الميلاد كانت قد اكتملت وناقشت الديانات الآرية الأخرى ، بل لقد تمكنت في النهاية وخاصة بعد أن ضعف الآريون من القضاء على دياناتهم وتخفيف آلتهم .

وهناك صلة مباشرة بين هذه الديانة الهندوسية وبين الفئات الأربع التي ينقسم إليها السكان من ناحية ، وبين النظام الطائفي من ناحية أخرى . فالطوائف في الهند تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية هي شاتريا Kshatriyas والبراهمة Brahmins والفيشيا Vishyas والشودار Sudras وينتسب كل منها إلى فئة من الفئات الأربع التي انقسم إليها الهنود وهي بحسب الترتيب السابق فئة الحكام العسكريين الأرستقراطية وفئة رجال الدين وفئة العامة وفئة العبيد ، ثم ارتفعت فئة البراهمة فيما بعد واحتلت قمة النظام

الطائفي بعد أن ضعف نفوذ الطبقة الأولى باستمرار الغزوات عليها . وتنقسم كل طائفة من هذه الطوائف الرئيسية إلى طوائف فرعية عديدة يبلغ عددها في بعض الحالات عدة مئات .

ولقد قام النظام الطائفي على أساس ديني يتفق والعقيدة الهندوسية ، فالديانة تعترف بثالوث إلهي يتكون من براهما Brahma وسيفا Siva وفيشنو Vishnu ، وهؤلاء الآلهة يتميزون بأن لا قوة لهم إطلاقاً ، وبذلك يكون مصير الهندوسى أو خلاصه (مصير روجه) بيده هو ، وليس بيد آلهته ، ذلك لأن المبدأ الأساسى للديانة الهندوسية هو أن الشخص يولد من جديد بعد موته ، والعالم كله بذلك عملية مستمرة لانتقال الأرواح ، الفرد له روح كانت توجد خارجه قبل مولده ويظل وجوده إلى الأبد ، والموت إذن ليس نهاية في حد ذاته وإنما انتقال لحياة جديدة ، ويتوقف مصير الحياة المستقبلية من ناحية الارتفاع أو الانخفاض على الإنسان وحده ، فإذا ما أخطأ لن تنفعه عقيدته أو صلواته أو تضحيتة أو رجال الدين من البراهمة ، لأن الآلهة ليس لديهم من القوة ما يمكنهم من التأثير في مصير الإنسان فيما يتعلق بحياته المقبلة ، لأن النفوذ مركز في الكارما Karma وهي قوة تعادل القدر في ديانتنا ، ولا يظهر هذا النفوذ إلا في الحياة المقبلة ، وبمعنى أوضح في تحديد وضعه في هذه الحياة المقبلة ، ويتوقف حكم الكارما على الدراما Dharma وهي التي تعبر عن مدى أدائه لواجباته الدينية ، وهذه الواجبات قسمان الأول يحوى عدداً من القوانين الخلقية ومنها احترام البراهمة ، والثاني عبارة عن عدد من الشعائر الخاصة بالطائفة . ولكل طائفة دار ما خاصة بها ، إلا أنها تشترك جميعاً وفي كل الطوائف بتوصية معينة ، هي أن الإنسان يجب أن يقبل المعيشة في حياة الطائفة التي ولد فيها ، فإذا ما أهمل هذه التوصية عوقب بعد موته بأن يولد في طائفة أقل منها ، أما إذا عمل بالتوصية فيكافأ بأن يولد في طبقة أعلى ، وبذلك فإن مصيره في المستقبل إما أن يكون مضيئاً أو مظلماً .

والهندوسى بذلك لا يمكنه أن يغير طائفته أو النظام الذى تسير عليه كما يجب عليه أن يقبل هذا النظام وأن يقبل وضعه الذى وجد عليه ، ووضعه بذلك يختلف عن وضع الإنسان في الأديان السماوية الأخرى كالمسيحية والإسلام ، حيث يجاهد الإنسان لتحسين وضعه في الحياة، ويكون بذلك في حركة مستمرة من التغير بعكس الهندوسى الذى لا يمكنه

مطلقاً أن يجاهد في سبيل ذلك ، بل على العكس يكون جهاده مركزاً في الاحتفاظ بالوضع الذي وجد عليه لكي يتجنب لعنة الطائفة الأدنى ، وبذلك تميز النظام الطائفي بالاستقرار والثبات ، كما يتميز في الوقت نفسه بأنه يقر حكم الطوائف الأعلى .

ومن الصعب إعطاء وصف دقيق لتفاصيل النظام الطائفي ، بل إنه يكاد يكون مستحيلاً إعطاء رقم معين لعدد الطوائف ، فالطوائف عرضة دائماً للانقسام إلى أجزاء عديدة تصيح في حد ذاتها طوائف جديدة ، وقد يخفى بذلك عدد من الطوائف القديمة ، كما أن الطوائف نفسها قد يكون لها أسماء محلية تختلف من مكان لآخر ، وهذا التعقيد يتمثل فيما أظهره تعداد سنة ١٩٠١ من أن البراهمة في إحدى الولايات ينقسمون إلى ٢٠٠ طائفة رئيسية في الوقت الذي لا يزيد عددهم فيه على ٥٪ من السكان ، كما بلغ عدد الطوائف الرئيسية في الهند في نفس الإحصاء ٢٣٧٨ طائفة^(١) .

أثر النظام الطائفي على الحياة الاجتماعية :

على الرغم من أن النظام الطائفي ديني إلا أنه قد اتخذ بمرور الزمن طابعاً اجتماعياً يتعلق بالحياة نفسها ، وذلك بعد أن أصبح في غير الإمكان أن يعيش الإنسان خارج نطاقه ، وكان لهذا أثره حتى بين الهندوس غير الهندوسيين والذين وجدناهم وقد خضعوا لنفس النظام ، فالمسلمون عقب غزو الهند قد كونوا لأنفسهم طوائف خاصة بهم تتفق ومراكزهم ، وكذلك الحال بين اليهود الذين انقسموا أيضاً إلى طائفتين مختلفتان في المرتبة ، تتكون الأولى من مهاجريهم الأول ، والثانية من خادميهم الذين تحولوا إلى اليهودية برغم ما في ذلك من معارضة لتعاليم التوراة ، أما عن المسيحيين في الهند فكانوا في الأصل هندوسيين ثم تحولوا إلى المسيحية ، وكانوا بذلك أعضاء في طوائف ، وقد ظلوا بعد تحوّلهم هذا على وعيهم الطائفي يتبعون تعاليمها برغم ما في ذلك من مخالفة لتعاليم الإنجيل ، وما زالوا يذكرن اسم طائفتهم كلما ذكر اسمهم ، وليس أدل على ذلك مما لوحظ في تعداد سنة ١٩٣١ من أن أقل من ١٪ فقط من سكان الهند جميعاً هندوس ومسلمين ومسيحيين ويهود ، لم يذكروا طائفتهم مع اسمهم .

وإذن فالنظام الطائفي يعتبر أكثر من نظام يحدد وضع أو مركز الإنسان ، ذلك لأنه

يؤثر في حياة الإنسان اليومية وله نتائج عميقة الأثر على كل الحياة الاجتماعية ، كما أن له نفوذاً كبيراً في توجيه كل حضارة الهند ، وأهم مظاهر هذا النظام فلسفته التي يقوم عليها وجزءاته التي تتعلق به بحكم كونه نظاماً دينياً .

ويتميز النظام الطائفي على الرغم من أنه يخلو من أى تنظيم رسمى معين بأن الطوائف نفسها عبارة عن حقيقة اجتماعية ، وناحية خلوه من التنظيم تبدو في أن الطوائف لا تتبع هيئة معينة أو رئاسة معينة كما لا تقوم حولها حقوق أو التزامات قانونية ، فإذا ما تساءلنا عن العوامل التي تدعو إلى الولاء الطائفي وجدنا الإجابة عن ذلك في العقيدة الدينية وفي الشعور بالتنوع وفي الاطمئنان الذي ينشأ عن الارتباط بمجموعة معينة والخوف من العقاب الدينى ، ذلك لأن الفرد إذا استهان بذلك ما أمكنه أن يمشى ، فالانسحاب من الطائفة معناه العزلة عن الحياة ، لأن أية طائفة أخرى لن تقبله ، وبذلك فلن يمكنه الزواج أو الحصول على طعامه ، بل لن تكون له أية صلات اجتماعية ، ويكون بذلك كمن حكم عليه بالموت ، وهذا هو السبب الذي جعل غير الهندوس يكونون طوائفهم الخاصة بهم .

أما عن صلة الطائفة بالمهنة ، فكانت الطائفة والحرفة في أول الأمر مظهرين للحقيقة واحدة ، وذلك حين كان لكل طائفة حرفة واحدة ولكل حرفة طائفة واحدة ، إلا أن الأمر لم يعد كذلك بعد أن تعقدت النظم الاقتصادية وازداد عدد السكان بشكل كبير مما لم يعد معه ممكناً أن يظل على ما كان عليه أولاً وإلا ظل معظم أفراد البراهمة والشارتريا بدون عمل ، فالملايين التي انحدرت عن رجال الدين وعن الطبقة الحاكمة كان لابد له أن تجد حرفة أخرى تعيش عليها ، وهذه الناحية لم تؤثر كثيراً على معظم سكان الهند الذين ظلوا يقومون بحرفتهم التي لم يكن هناك مجال لتغييرها والتي تتميز في الوقت نفسه بأنها الحرف السائدة في الهند والتي تتفق مع اقتصادها الرئيسي مثل فلاحه الأرض والرعى وتربية الماشية ، وكذلك الحال فيما يختص بالصناعات اليدوية ، وعلى ذلك ظل أصحاب هذه الحرف داخل طوائفهم ، وإن كان قد حدث تطور فيها ، فإن الطوائف لم تتخل عن حرفها وإنما أضافت إليها حرفاً أخرى جديدة لم تكن تمارس فيها من قبل . وبذلك اتسع مجال العمل في داخل الطائفة دون أن تتحول الحواجز التي كانت تحيط بها ، أما عن طائفتي البراهمة والشارتريا فقد تأثر أفرادهما كثيراً عن هذه الناحية . ومن أمثلة التغير الحرفي عند البراهمة توليهم المراكز الإدارية والحرف المختلفة وخاصة ما تعلق منها

بالتدريس . وقد ساعدهم على ذلك معرفتهم للقراءة والكتابة ، وقبولهم لمثل هذه الحرف فيه تغيير أساسى لنظامهم الطائى الذى يحرم عليهم أن يكونوا موظفين أو أن يشتغلوا بأجر . هذا وقد فتح أمامهم مجال آخر للعمل كطبائخين للأغنياء من أفراد طائفتهم أو الطوائف الأخرى ، وتعيينهم لمثل هذه المهمة له أهمية خاصة من ناحية اطمئنان الخدم إلى أن طعامه مجهز بحسب المواصفات المطلوبة فى النظام الطائى ، كما أن فى استطاعة الخادم من طائفة البراهمة تقديم المياه لسيده دون أن تفقد طهارتها . ولتاحة المياه هذه أهمية كبيرة فى النظام الطائى ، هذا طبعا علاوة على البراهمة الذين ظلوا فى حرفهم الأصلية فى معابدهم كرجال دين خصوصيين عند الأثرياء من الهنود ، أما عن طبقة الشاتريا فقد اتجهت إلى التجارة بنوع خاص كما عملوا موظفين فى الدولة نظرا لأن منهم نسبة كبيرة من المتعلمين ، وقد شغلوا الوظائف التى كان يرفضها البراهمة .

ويعتبر الزواج الداخلى (الأندوجامى) من أهم ما يميز النظام الطائى ، وعلى الرغم مما نجده من أن الأندوجامية هى دائما النظام السائد للزواج فى أى نظام طبى آخر ، إلا أننا نجدها فى النظام الطائى تتميز بالتطرف المطلق الذى لا يوصف بأى نوع من الاستثناء أو المرونة ، فالأندوجامية التزام دينى ، وعلى ذلك فالجزء الذى يصاحب الخروج عليها جزء شديد ، إذ أن النتيجة الطبيعية للزواج من خارج الطائفة أن يفقد الزوجان مركزهما ويتقلدا إلى طائفة أدنى أو أن يصبحا بدون طائفة Outcasts ويدخلا بذلك ضمن المنبوذين Untouchables .

ومن النواحي الأخرى التى يتميز بها النظام الطائى فى الهند تحريم الأكل إلا مع أفراد الطائفة ، هذا علاوة على أن الفرد ممنوع من أكل شئ إلا إذا أعده أحد البراهمة أو أحد أفراد الطائفة التى ينتمى إليها ، أو أفراد من طوائف أخرى يمكنها أن تلمس الطعام دون أن يفقد طهارته . والخدم بذلك يجب أن يكونوا من طوائف طاهرة وخاصة هؤلاء المكلفين بإحضار الماء . أما بالنسبة للبراهمة فإن طعامهم يصبح غير نظيف إذا نظر إليه شخص من طائفة أدنى ، ومحرمات الأكل بين الهندوس إجمالا تجعل من المستحيل على أعضاء الطوائف العليا أن يأكلوا مع أفراد من طوائف أدنى منهم أو مع أغراب .

والنظام الطائى بذلك نظام مغلق من وجهة النظر الخاصة بمظهره الأساسيين ، العضوية وتغيير الوضع الاجتماعى ، فليس فى استطاعة أى إنسان أن يكون أو لا يكون

هندوسياً وإنما يكون ذلك بحكم وضع أبويه ، وبذلك لا يستطيع أى إنسان أن يصبح هندوسياً إذا لم يكن كذلك أصلاً ، كما لا يمكن أن ينسحب من هندوسيته ، حتى إذا غير الإنسان دينه فإن ذلك لا يؤثر كثيراً ، بل إن غير الهندوس – كما ذكرنا – أقاموا لهم طوائفهم الخاصة كما أن الهندوس الذين تحولوا إلى المسيحية ظلوا على ولائهم للنظام الطائفي ، وكما أن الشخص لا يمكنه أن يكون أو لا يكون هندوسياً فإن في غير استطاعته كذلك أن يختار طائفة بعينها ، وإنما يظل كل إنسان طول حياته في نطاق الطائفة التي ولد فيها إلا إذا فقد مركزه عقوبة له على خروجه عن طقوس الطائفة . وبذلك لا يمكن تغيير المركز إلا إلى الأدنى ، أما أمل الهندوسى الوحيد في تغيير وضعه إلى أعلى فلا يكون إلا خلال عملية ميلاده من جديد بعد موته .

النظام الطبقي القانوني

Estate System

يأخذ هذا النظام هذه التسمية من ناحية أن أى تمييز بين الطبقات أو الأشخاص أو المراتب المختلفة التى تدخل فى تشكيله إنما يكون عن طريق الحقوق والالتزامات التى كانت تحددها القوانين ، ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان إعطاء وصف كامل للنواحي القانونية التى تميز بها النظام بشيء من الدقة ، لأن النظام نفسه كان دائم التغير ، هذا علاوة على اختلافه من الناحية التفصيلية من قطر إلى آخر ، كما أن القوانين بدورها كثيراً ما كانت تخضع للتعديل أو التجاهل ، وخاصة حينما تكون الفئة المسيطرة قوية .

ويمكن إجمالاً أن نميز فى هذا النظام بين مظهرين رئيسيين : الأول دينى والثانى مدنى . ويتعلق النوع الأول بالكنيسة ورجالها ، وحين كان هناك تمييز واضح بين رجال الدين وبين غيرهم من الناس ، وحيث كانت الكنيسة تعتبر هذا الغير فيها يتعلق بأمر الدين أقل مرتبة من رجال الدين مهما علا مركزهم المدنى ، وكلما كان مركز الكنيسة قوياً كان هذا أكثر وضوحاً ، ولم يسلم الملوك أنفسهم من هذا التمييز ، وذلك حين كان على الملك أن يركع أمام أى قسيس ما دام يقوم بطقوسه الدينية مهما كانت صفة هذا القسيس ومهما كان أصله ، حتى ولو كان أصلاً غير حر أو من العبيد .

وكان رجال الدين ينقسمون إلى عدد من الفئات التى لا تتركز إلى أساس دينى فحسب بل على تمييز قانونى أيضاً ، فكان لكل فئة منها حقوق والتزامات قانونية تنص عليها القوانين الكنسية ، وكان البابا دائماً على رأس هذه الفئات ، ثم يليه رؤساء الكنائس فى البلاد Primates ثم الكرادلة Archbishops فالبطاركة Patriarchs فرؤساء القسوس Bishops وإلى آخر ذلك من الفئات ، ويهمننا من كل ذلك أن هذا الترتيب الوظيفى كان سبباً فى ظهور نظام طبقات يتميز بالتطرف فى عدم المساواة مما كان يتمثل فى اللقب وطريقة التخاطب والملابس وأدوات الزينة ، وقد أضفى كل ذلك على الكنيسة ذاتها نظاماً طبقياً قانونياً اختلف عن الأنظمة السائدة خارج الكنيسة بأنه لم يكن وراثياً ،

كما تميزت الكنيسة أيضاً بأن نظامها ظل ديمقراطياً من ناحية أنه كان يسمح لأي شخص بأن يصل إلى أعلى مراكزها بحسب جهده الشخصي ، ولقد كان في إمكان أى شخص أن يصل إلى مركز قسيس إذا ما مر بالطقوس المنصوص عليها ، وكانت الكنيسة بذلك هي الهيئة الوحيدة وقتذاك التي كان نظامها يسمح أو يعطي الفرصة للرق في الطبقة الاجتماعية ، وهذا لم يكن مسموحاً به في النظم الأخرى .

أما النظام المدني فقد تميز بطبقاته أو فئاته الأربع التالية :

١ - البيت المالك	Royal family
٢ - النبلاء	Noblemen
٣ - العامة	Commoners
٤ - عمال الأرض والعبيد	Serfs and Slaves

البيت المالك : ظهرت طبقة البيوت المالكة عندما أصبحت القوة الحاكمة وراثية ، وعلى ذلك كان الشخص يصبح ملكاً على ضوء عضويته في الأسرة المالكة فقط . وقد كون الملك وأسرته بذلك طبقة خاصة ينضم إليها عدد قليل من الأسر . وعلى الرغم من ضآلة هذه الطبقة حجماً إلا أنها كانت تكون فئة تميز عن باقي الفئات الأخرى بنفوذها الكبير على كل ما عداها من طبقات وبامتيازاتها الواضحة ، بل إن حقوق وامتيازات كل الفئات الأخرى كانت تتوقف على نفوذ الملك وسياسته ، فقد كان هو القوة الوحيدة التي تنقل الشخص من فئة إلى أخرى ، فهو الذي يعين النبلاء ويعزلهم ، يعطي الأرض ويصادرها ، يمنح النفوذ أو يمنعه ، إلى آخر ذلك من سلطات .

النبلاء : كان هذا اللفظ يطلق على فئات مختلفة من الناس ، منها الأسر الأرستقراطية القديمة وكانت ترث هذا اللقب بال ميلاد Nobility by birth وكانت لهذه الفئة أهمية خاصة من ناحية قربها للبيت المالك ، ومن ناحية ملكيتها لمساحات كبيرة من الأراضي ، ثم ظهرت بعد ذلك فئة أخرى من النبلاء وهم نبلاء السيف Nobility of sword وكانت أهمية هذه الفئة تزداد أثناء الحروب ، كما كانت هذه الأهمية تتوقف على مدى نجاح أفرادها في المعارك ، فإذا ما انتصروا ارتفعت قيمتهم وتقدموا بمطالبهم التي لم تكن تخرج عن زيادة في الممتلكات وزيادة في النفوذ ، وكان الملك يهبهم في

العادة كل ما يريدون ، وخاصة ما كان يعتبر من غنائم الحرب التي انتصروا فيها .
والفئة الثالثة من النبلاء كانت نبلاء الخدمة Nobility of service ، وقد تمثلت
هذه الفئة في أول أمرها في الخدم الخصوصيين للملك مثل رئيس حراس القصر
ورئيس الإصطبلات ورئيس خدم القصر ، وكانت كلها وظائف يرفضها الأحرار
من أفراد الشعب ، ولم يكن يقبلها سوى العبيد ، إلا أن هذه الوظائف ارتفعت بمرور
الزمن بأصحابها كما وصلوا عن طريقها إلى زمرة النبلاء ، وقد احتلت هذه الوظائف
بالتدريج مكانة هامة وأصبحت مما يورث للأبناء مع ما يتصل بها من حقوق والتزامات .
وهذه الفئات الثلاث من النبلاء كانت تلي الفئة المالكة في الترتيب والأهمية ، وواضح
مما سبق أن هذه الفئات لم تكن تشترك سوى في اللقب فقط ، أما من ناحية أصل
أفرادها وأبجهاياتهم ومصالحهم وحقوقهم والتزاماتهم والطرق التي سلكوها للوصول إليها ،
فكان مما يختلف فيه أفراد كل فئة عن الأخرى .

العامية : كانت هذه الفئة تضم أفراد الشعب من الأحرار ، وكان معظم أفرادها
بذلك من الفلاحين أصحاب الأراضي ، وكانت حالتهم دائماً تتجه من سيء إلى
أسوأ بسبب ما كان يفرض على أراضيهم من أموال للحكومة ، حتى لقد أصبح يطلق
عليهم الفقراء ، ولقد انتقلت نسبة كبيرة منهم بسبب ذلك من فئة الملاك إلى فئة
الأجراء ، وذلك بعد أن فقدوا أراضيهم وأصبحوا يعيشون على ما يؤجرونه من أراضي الغير .

عمال الأراضي والعبيد : انضم إلى هذه الفئة عمال الأرض والخدم والعبيد ، ويتميز
كل أفراد هذه الفئة بأنهم لم يكونوا أحراراً ، وينضم إلى فئة عمال الأرض من كان أصلاً
من العبيد ثم أطلق سراحه بتيود معينة ومن كان أصلاً من الفلاحين الأحرار ، ثم
ساءت حالته فدخل ضمن زمرة عمال الأرض ، وكانت هذه الفئة تختلف عن بعضها ،
فبعضهم من كان معتدلاً اقتصادياً ومنهم من كان معدماً ، وكانت كل هذه الفئة من
عمال الأرض تخضع لعدد من القوانين منها عمل أفرادها في الأرض وارتباطهم بها وعدم
تركهم لها كما كانوا يباعون مع الأرض إذا بيعت ، أما العبيد فكان منهم من يعمل في
المزارع الملكية كما كان منهم من يعمل خدماً خصوصيين في القصور الملكية أو في
قصور النبلاء ، كما كانوا يعملون جنوداً في الجيوش الخاصة ، وكانوا جميعاً من وجهة النظر
القانونية عبيداً غير أحرار حتى من كان يرتقى منهم فقد كان يظل مع ذلك عبداً غير حر .

هكذا كان الشكل الطبقي السائد في عصور التاريخ المختلفة حتى جاءت العصور الوسطى ، فتميزت بشكل طبقي قانوني يكاد يشبه النظام السابق مع بعض تعديلات فيه ، وقد عرف هذا الشكل الجديد بالنظام الإقطاعي Feudalism . ويمكن أن نميز هذا النظام أيضاً بين أربع فئات هي :

١ - رجال الدين : لم تتغير هذه الفئة كثيراً عما كانت عليه من قبل إلا فيما يتعلق بفئاتها العليا والتي احتلت إلى جوار أهميتها الدينية أهمية أخرى مدنية ، وذلك حينما كان رجال الدين يجمعون بين إمارة الكنيسة وإمارة الإقليم مما رفع من أهمية رجال الدين عامة ، ولقد انتهى الوضع بهم إلى ذلك نتيجة للنفوذ الكبير الذي كانوا يتمتعون به ونتيجة أيضاً للملكيتهم الواسعة للأراضي وراثتهم بالتالي ، ثم نتيجة لنفوذهم العسكري . وذلك بعد أن أصبحوا يكونون لأنفسهم قوى مسلحة خاصة بهم ، وقد مكنتهم كل هذا من أن يكونوا في النهاية حكاماً مدنيين ، كما أصبحوا في بعض البلاد مالوكاً . وقد جمعت الكنيسة بذلك بين ناحيتين متعارضتين من القيم ، الأولى ما تعلق منها بالأخوة والمساواة الكنسية والثانية الأرستقراطية العسكرية ونظام الفروسية الذي أصبح من أنظمة الكنيسة ، والذي تمثل له بفرسان المعبد الذين لم يختلفوا عن الفرسان الآخرين إلا في ناحية عدم الزواج . وبذلك تكون الكنيسة قد قوت من النظام الطبقي القانوني بل لقد أصبحت جزءاً منه .

٢ - النبلاء : وقد انضم إلى هذه الفئة أيضاً أفراد يختلفون في طبيعتهم وأصلهم وإن كانوا قد اتفقوا في كونهم من النبلاء ، ومن هذه الفئات الفرسان الذين كانوا يخدمون في الجيش أو في الدفاع ، ويمكن أن نقول بأنها امتداد لفئة نبلاء السيف التي كانت موجودة قبل العصور الوسطى مع اختلافها في أنها في العصور الوسطى ، كانت لها السيادة والسيطرة على باقي الفئات التي تدخل ضمن النبلاء ، كما انضم إلى فئة النبلاء أيضاً نبلاء الخدمة بعد أن عززوا مراكزهم وتقربهم إلى الحكام ، كما انضم إلى النبلاء ملاك الإقطاعيات الكبيرة الذين كانوا على درجة من الغنى والنفوذ تمكنهم من الخدمة في الفروسية . وقد تمكنت كل هذه الفئات فيما بعد من أن تكون على رأس الطبقات الأرستقراطية وأن يصل بعض أفرادها إلى فئة الأمراء .

٣ - سكان المدن : كان لانتقال أوروبا ابتداء من القرن الثاني عشر من اقتصاد يقوم أساساً على الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد يقوم على الأسواق والنفوذ أثره في نشأة المدن ، وقد

ظهرت بذلك طبقة جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وهى طبقة سكان المدن . وقد تميزت المدن بأن اقتصادها كان يقوم عادة على أساس غير زراعى . وكانت المدن تتكون بناء على أمر يحدد وضعها كمدينة ، وكان للحكام مصلحتهم فى إصدار مثل هذه القوانين التى تحدد المدن لما كان يرتبط بذلك من زيادة دخلهم عن طريق الضرائب المالية التى كانت تفرض على سكانها ، كذلك لم يكن كل من ينتقل إلى المدينة يعتبر مواطناً Citizen وإنما كان ذلك متروكاً لما يحدده القانون فيمن يعتبر مواطناً ومن لا يعتبر كذلك ، وذلك لما كان يتمتع به سكان المدن من حقوق وامتيازات لا تتوافر لغيرهم ممن يسكنون المدينة من غير مواطنيها أو ممن يسكنون خارج المدن ، كما كانت كل مدينة تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى ، وعلى أساس كل ذلك اعتبر سكان المدن فئة خاصة تحتل وضعها فى النظام الطبقي . وكانت كل مدينة تتكون من فئات أربع هى الفئة الحاكمة وتتكون من حاكم المدينة وموظفيه الذين يعاونونه ، وفئة رجال الدين ، وفئة المواطنين ، وفئة غير المواطنين ، وتتكون الفئة الأخيرة من التجار المتجولين والخدم والعمال اليدويين وعمال الأرض الذين يعملون بالزراعة فى حدود المدينة والأجانب الذين يقيمون إقامة دائمة واليهود . كما كان يمكن أن يضاف إلى ذلك فئة خامسة فى المدن الكبرى تتكون من هؤلاء الذين يؤدون أعمالاً غير شريفة مثل حفارى القبور والجلادين والممثلين والفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والذين كانوا يهاجرون بدون عمل من الريف إلى المدن والمسولين والبغايا ، وكانت هذه الفئة الأخيرة أحقر الفئات فى المدينة وأقلها وزناً فى السلم الاجتماعى ، وكانت بطبيعتها محرومة مثل فئة غير المواطنين من الحقوق التى كانت للفئة الثالثة ، وهى فئة المواطنين . ومن هذه الحقوق التوظيف فى الحكومة وعضوية مجلس المدينة والالتحاق بالجنش وبالهيات الأخرى التى تدبر المدينة .

٤ - سكان الريف : وكانوا ينقسمون إلى عدة فئات تختلف كثيراً عن بعضها فى الوضع والحقوق ، وكانت العامة Commoners على رأس هذه الفئات جميعاً وهى تلك الفئة التى كانت تملك أرضاً وكان بعض أفرادها لا يختلفون عن كثير من فئة النبلاء ، وذلك من ناحية ثروتهم وإن كانوا لا يدخلون ضمن فئة النبلاء بسبب عدم ممارستهم لحياة الفروسية كما كانوا يختلفون عنهم فى ناحية أخرى هى عدم مساواتهم معهم فيما يدفعونه من ضرائب ، والتى كانت تعنى منها فئة النبلاء ، ويلى ذلك فئة العامة الذين

لا يملكون أرضاً ويعيشون من ريع الأراضى التى يؤجرونها من الغير ، ويتميز أفراد الفئتين السابقتين من العامة وهم من سكان الريف فى الوقت نفسه بأنهم أحرار ، ويأتى بعد ذلك سكان الريف من فئتي عمال الأرض والعبيد وهم من غير الأحرار ، ولم يتغير وضعهم عما كان عليه قبل العصور الوسطى .

هكذا كان النظام الطبقي السائد فى العصور الوسطى وما جاء بعدها من عصور حتى العصر الحديث ، حيث وجدنا أربع فئات هى رجال الدين والنبلاء العسكريين وسكان المدن وسكان الريف . وكما كان لكل من هذه الفئات من وضع اجتماعى خاص كان لكل منها فى الوقت نفسه حضارتها التى تختلف فيها عن حضارة الفئات الأخرى ، كما كان لكل منها قيمه الخلقية وعاداته وطرق حياته ، فالكنيسة مثلاً كانت تعمل على نشر التعاليم الدينية وطرق الحياة التى تتفق والمسيحية التى تمثل فى الإيمان والأمل وفعل الخير . وقد أخذت الكنيسة بذلك على عاتقها كثيراً من الخدمات التى تتفق وهذه المثل كمرعاية المرضى حيث كانت كل المستشفيات فى العصور الوسطى ملكاً للكنيسة ، بل لا تزال هذه الناحية ممثلة حتى اليوم فى كثير من البلدان ، كما أخذت الكنيسة على نفسها مهمة التعليم ، وقد احتكرت كل ما يتعلق بهذا الأمر ، ولا تزال لهذه المهمة بقايا حتى الآن فى كثير من البلاد أيضاً ، وكان مما شجع على القيام بهذه المسؤوليات ما كانت تتمتع به فئة رجال الدين بخلاف الفئات الأخرى من ثقافة ، مما شجع - علاوة على الخدمات السابقة - على أن يكون لها نصيب كبير فى الفلسفة والعلوم الإنسانية والسياسة بل الاقتصادية ، كما ساهمت فى الوقت نفسه بتصحيحها فى الدراسات الأدبية ، هذا علاوة على ما كان للكنيسة من لغة خاصة وهى اللاتينية ، وعلى الرغم من أن هذه اللغة كانت مستعملة إلى حد ما خارج نطاق الكنيسة إلا أنها كانت بالنسبة للكنيسة اللغة الوحيدة الواجب استعمالها فى الكتابة والطقوس وما إلى ذلك من استعمالات مختلفة .

أما عن طبقة النبلاء فكانت تعتبر نفسها على قمة الطبقات الأخرى ، وكانت لها قيم معينة تمثل فى الإخلاص والشجاعة والفروسية ، والإخلاص من وجهة نظرها عبارة عن التزام شخصى يبدو فى الرابطة بين رجال الإقطاع وفلاحيههم وبين الفارس وتابعه ، وكان على الفارس أن يقسم على حمايته للأبرياء ودفاعه عن المظلومين ، وربما كان كل ذلك بعيداً عما يحدث فعلاً ، ولكن على الرغم مما كانت تتميز به فئة الفرسان هذه من لتواحي المظهرية فإن هذا لم يمنع من أن تكون لها نماذج وطرق للتصرف ، وبمعنى آخر حضارة

توصف إجمالاً بالشجاعة كما اشتهرت بمثلها في معاملة النساء ، مما شجع هؤلاء على أن يقمن بأدوار هامة في المجتمع ، هذا علاوة على ما كان لفئة الفرسان من فضل كبير في توجيه الفئات الأخرى التي تقل عنها مرتبة والتي اتخذت من الفرسان مثلاً أعلى لها ، فأخذت تقلدهم في تصرفاتهم . ولقد كان لهذه الفئة من الفرسان نصيبها في الشعر والفنون بينما لم يكن لها أي نصيب في أية ناحية علمية .

ولقد كان لسكان المدن من التجار ورجال الصناعة قانونهم الخلقى أيضاً . والذي كان يمثل في الأمانة ومثلهم التي كانت تختلف عنها عند رجال الدين ، كما كانت تختلف أيضاً عنها عند نبلاء السيف فهم لم يكونوا قديسين كما لم يكونوا أبطالاً ، وإنما كان عليهم أن يكونوا أمناء في عملهم ، كما تميز أصحاب هذه الحرف باعتزازهم بحرفهم ، كما اتجهوا نحو تكوين طوائف لهم تعمل على الرقي بهذه الحرف ، وقد وضعت هذه الطوائف من أجل ذلك قوانين للصناعة تنظم أسعار السلع وتحدد ساعات العمل والخصومات التي يجب أن تستعمل ، وقد ساهمت هذه الطوائف في مسانقتها للنظام المطبق القانوني لأنها خلقت فئات أو طوائف تقوم أساساً على القانون ، فهو الذي كان يحدد العلاقة بين أفراد الطائفة وبين المجتمع الذي يعيشون فيه ، كما وجدت بذلك طبقة لها أهداف اقتصادية واضحة تعبر عن نفسها عن طريق النقود والأرباح . وقد أصبحت الأعمال اليدوية بذلك أداة للمعيشة ووسيلة للنجاح والشهرة والنفوذ ، واختلفت بذلك نظرة المجتمع إلى رجال الصناعة ، وقد انتعشت بذلك حالة التجارة والصناعة في المدن ووصلت إلى مرحلة متقدمة لم تكن معروفة من قبل . وقد أعزقت هذه الفئة في نشاطها الاقتصادي وظلت بذلك بعيدة عن كل ما يتعلق بالآداب والعلوم أو بالفنون التي لا تربطها علاقة بالحرف التي يمارسونها .

أما طبقة الفلاحين أو سكان الريف فقد تميزت بجهلها وعدم خبراتها إلا فيما يتعلق بشؤون الزراعة كما تميزت بالتالي بعدم الأخذ بأي نصيب في العلوم ، وإن كان هذا لم يمنع من أن يكون لها نصيب في الآداب والفنون الشعبية ، وأن يكون لهذه الفئة أدبها الخاص الذي تمثل في أساطيرها وقصصها الشعبي وموسيقاها وأغانيها ورقصاتها الشعبية ، كما كان لها عاداتها وتقاليدها ونظمها الأسرية ونظمها في الزواج والخطبة والتعليم ، كما كان لها قيمها التي تتمثل في العزة والإباء وأهمية العمل الوطني .

اختفاء النظام الطبقي القانوني :

ظل النظام الطبقي القانوني سائداً في كل بلاد العالم تقريباً ، وخاصة ما تميز منها بتسيب كبير من المدنية ، ولقد استمرت فترة سيادته حوالى خمسة آلاف سنة دون منافسة أى نظام آخر له ، مع أنه كان هو نفسه عرضة للتغير من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر ، كما كان يختلف في تفصيلاته من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر . ولقد ظل النظام سائداً برغم ما كان له من آثار واضحة في سلب حقوق السواد الأعظم من طبقات الشعب وضغط فئات معينة على باقى الفئات الأخرى بطرق ينظمها القانون . ولقد ظل الأمر كذلك برغم معاصرة هذا النظام لكل الديانات السماوية وبرغم ما جاءت به هذه الديانات من آراء تتعلق بالمساواة والقيم الخلقية ، إلا أن كل هذه التعاليم الدينية لم تتمكن من التأثير على هذا النظام الذى ظل على قوته منذ أقدم العصور ، حتى القرن الثانى عشر حينما بدأ يفقد سيطرته ونفوذه ، تلك السيطرة والنفوذ اللذان لم ينقدهما بشكل واضح إلا بقيام الثورة الفرنسية التى كانت حداً فاصلاً بين النظام الطبقي القانوني وبين نظام الطبقات الاجتماعية الذى يرد العالم في الوقت الحاضر . ولكن مع ذلك لا يزال هذا النظام بقاياه التى نجدتها مبعثرة في بعض أنحاء العالم . وحيث يكون للقانون أثره في التفرقة بين أفراد المجتمع ، تلك التفرقة التى لا تقوم أساساً على مبدأ تكافؤ الفرص ، ويبدو أن مصير هذه البقايا يتجه هو الآخر نحو الزوال بعد فترة قصيرة من الزمن .

بدأ النظام الطبقي القانوني يفقد سيطرته ويضعف نتيجة لما لحق الطبقات العليا من ضعف يمكن أن نجعل أسبابه فيما يلى :

١ - التغير المستمر في نظم الحكم وما صاحب ذلك من اختفاء ظاهرة الحكم المطلق في كثير من البلاد وما كان لاختفاء هذه الظاهرة من زعزعة للتيجان وما فقدته بسبب ذلك من النفوذ والسلطة ، ولقد انتهى الأمر بها إلى الزوال في كثير من البلاد التى أصبح نظام الحكم فيها لا يستند إلى الأسر المالكة ولا إلى الوراثة بالتالى ، كما بقيت بعض الأسر كرمز للحكم فقط بعد أن جرد ملوكها من كل نفوذ وسلطان . هكذا كان الوضع في فرنسا وروسيا وإيطاليا وغيرها من الدول التى تخلصت من عروشها

المسيطرة ، وهكذا لا يزال للعروش وضعها الرمزي كما هو الحال في كل من إنجلترا وهولندا وبلجيكا ، وقد زالت أو ضعفت بذلك إحدى الفئات المسيطرة .

٢ - كان لاختفاء نفوذ الملوك أثره بالتالي في اختفاء الطبقات الأرستقراطية وقد بدأت هذه الطبقات تفقد سلطانها قبل الملوك أنفسهم وخاصة ما تعلق بهذا السلطان من النواحي العسكرية ، فقد كانت أهمية نبلاء السيف مثلاً تستند على أسس عسكرية ، فلما تغيرت الفنون العسكرية لم تعد للفروسية أهمية كبرى في الجيش وفقدت هذه الفئة أهميتها بعد أن فقدت وظيفتها العسكرية التي كانت تستند إليها . فلم تعد الحروب مسألة شجاعة وفرسان وإنما أصبحت مسألة قوات عسكرية بالمعنى الحديث بمشائها ومدفعتها وذخيرتها ، كما لم يعد في استطاعة رجال الإقطاع أن يكونوا أو يحتفظوا بقوات عسكرية خاصة من هذا النوع لما كانت تتكلفه من مصاريف باهظة تفوق إمكاناتهم ، وقد انتقلت مهمة الدفاع بالتدريب من أيدي الطبقة الأرستقراطية أو طبقة النبلاء إلى الحكومات ، وعلى هذا الأساس لم تعد للكفاءة العسكرية صلة بشجرة العائلة أو بالوراثة كما كان الوضع من قبل ، وإنما أصبحت صلتها مباشرة بالمجهود والكفاءة الشخصية . بهذا التغير فقدت هذه الفئة من النبلاء نفوذها العسكري ، كما فقدت في الوقت نفسه نفوذها السياسي الذي كان يستند أساساً على النفوذ العسكري . وقد اكتفت هذه الفئة بالانزواء كما اكتفت بما لها من أراضٍ استثمارها لحسابها واحتكارها لكثير من الوظائف الهامة في الدولة ، ولكنها فقدت أهميتها كطبقة مسيطرة على باقي الطبقات الأخرى في المجتمع .

٣ - كان للتغير الاقتصادي الذي بدأ في العصور الوسطى والذي تمثل في سيادة نظم النقد والأسواق وانزواء نظم الاكتفاء الذاتي الذي تميز به النظام الإقطاعي ، كان لهذا التغير أثره العميق على النظام الطبقي القانوني ، إذ على الرغم من الغنى الذي كان عليه أصحاب الأراضي من الإقطاعيين ومظاهر الثراء التي كانوا يتمتعون بها ، فقد كان كل هذا الغنى والثراء عينيّاً بدون نقد . كان في استطاعة أي منهم أن يقيم الولائم الفاخرة من إنتاج أرضه وأن يجهز قصره بأفخر الأثاث الذي يصنع داخل إقطاعيته وبأيدي رجاله ، ولكنه مع ذلك لم يكن يملك نقداً في الوقت الذي أصبحت فيه للنقد أهميته ، وخاصة بالنسبة للحكومات التي كانت تحتاج إليه لشراء ما يلزمها من معدات حربية بنوع خاص ، وحيث كان لا بد

لها من الذهب إذا احتاجت لذلك . فقدت هذه الفئة من الإقطاعيين أهميتها في نظر الحكومات إما لعدم وجود النقد لديهم ، وإما لعدم رغبتهم في التعاون ، فإذا ما أرادت الحكومة نقداً لم نجد لديهم منه شيئاً . قد اتجهت الحكومات في سبيل ذلك إلى فئة أخرى هي فئة البورجوازيين في المدن . فقد بدأت هذه الفئة تتمتع وتقوى وكان اقتصادها التجاري والصناعي يقوم على أساس من النقد ، ومصدر لهذا النقد بدأت الحكومات تهتم بهذه الفئات وتعمل على ازدهارها وانتعاشها لما كان لهذا الانتعاش من صلة في زيادة حصيلة الدولة من نقد ، وعلى هذا الأساس أصبحت هذه الفئة البورجوازية هي الفئة المقربة لذوى السلطان ، وقد عملت الحكومات على تسهيل أمورها وإعطائها كثيراً من الحقوق والامتيازات التي تسهل من أعمالها وترفع من أرباحها في الوقت نفسه مثل حقوق الاحتكار وإلغاء الحواجز الجمركية ، وبارتفاع أهمية هذه الفئة ارتفعت أهمية المدن وسكانها . وبالتدرج لم تعد هذه الفئة البورجوازية تكتفي بمجرد النفوذ الاقتصادي ، وإنما اتجهت فيما بعد إلى النفوذ السياسي وخاصة وأنهم لم يصبحوا بعد أن أدركوا أهميتهم ، مواطنين من الدرجة الثانية كما شعروا بحقهم في مشاركة الفئات الأخرى في الصدارة ، ولكنها صدارة لم تعد تستند على قانون أو وراثة ، وإنما على جهد ونجاح شخصيين ، كما اتجهت هذه الفئة إلى تعليم أبنائها لكي يتمكنوا من أن يحتلوا لهم وضعا في الحياة ، وكان هذا الإعداد بداية لنوع من المساواة وتكافؤ الفرص عمل على القضاء بدوره على النظام الطبقي القانوني وإلى إضعاف فئة كانت مسيطرة بحكم القانون .

٤ - كان للتغير في طبيعة السكان أنفسهم أثره في القضاء على النظام الطبقي القانوني ، فالجماعات الصغيرة تميل دائماً إلى الانقراض وخاصة إذا كانت هذه الجماعات مقلدة وإذا كانت الإندوجامية هي النظام السائد بينها . وينطبق هذا على الجماعات الأرستقراطية التي تتميز في العادة بصغر حجمها وبالإندوجامية ، كما كانت تتعرض أثناء صدارتها العسكرية للموت المبكر خلال الحروب ومن ذلك ما قيل من أن حرب الوردتين قد قضت على الطبقة الأرستقراطية في إنجلترا ، وما كان للحروب الصليبية من القضاء على فئة كبيرة من هذه الطبقة . وإذن فإن هذه الفئات تتجه بطريقة واضحة نحو الفناء ، إما لأسباب طبيعية أو لأسباب اجتماعية . وما يصاحب هذا الفناء من

ضآلة حجمها وضآلة نفوذها بالتالى . ونجد الوضع على العكس من ذلك بين الأسر الريفية حيث نجدها تنتج من الأطفال أكثر من حاجاتها . ولما كانت المناطق الريفية تضيق دائماً بمثل هذه الزيادة ، فهى تميل دائماً إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية حيث تجد فرصتها فى العمل فى الأماكن التى تتميز بنمو التصنيع فى المدن .

وقد ظهرت فى المدن بذلك فئات جديدة لم تكن معروفة من قبل كالطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المتوسطة العليا ، ولقد كان لهذه الفئات الجديدة من المصالح والحقوق والأهمية ما عمل على الإقلال من أهمية الفئات الأخرى التى كانت تتمتع بكل هذا من قبل على أساس الميلاد أو على أساس الأوضاع القانونية ، كما عملت على التخلص مما كان يصاحب الصناعة من أوضاع تحد من حرية العمل فيها والتى كانت تنص عليها قوانين الطوائف الحرفية من بقايا النظام الطبقي القانوني فقضت هذه الفئات الجديدة على الطوائف الحرفية فى معظم البلاد ، وظهرت بذلك طبقة جديدة من العمال حاولت أن تحتل وضعها فى المجتمع على أساس جهودها ونشاطها بعيداً عن أى أساس قانوني أو وراثي .

تم كل هذا التغير الذى عمل على القضاء على النظام الطبقي القانوني ، وقد رضخت الفئات المسيطرة للأمر الواقع إما برضاها وإما بدون رضاها عن طريق الثورات التى كانت تشق طريقها بين حين وآخر فى أنحاء العالم كالثورة الفرنسية فى فرنسا والثورة البلشفية فى روسيا . وهكذا تحول النظام العتيق إلى نظام الطبقات الاجتماعية الذى يكاد يسود العالم فى الوقت الحاضر ، والذى يتميز بأنه لا يقوم على أساس معين من القانون وإنما على أساس الاختلافات بين الناس بعضهم وبعض ، فليس لأى شخص أو لآية جماعة أن تطالب بحقوق تقوم على أساس مرتبة معينة أو وضع معين ، وهكذا يقوم نظام الطبقات على أساس المساواة القانونية ، بعكس النظام السابق الذى كان يقوم على أساس عدم المساواة قانونياً .

النظام الطبقي العرفي

Social Classes

نظراً لما يصاحب كلا من النظام الطائفي والنظام القانوني من تمييز طبقي ، فقد آثرت استعمال لفظ عرفي على ذلك التمييز الطبقي الذي نال موجوداً برغم زوال الطابع القانوني الذي كان يعمل على وجوده ، وهذا يدفعنا إلى أن نقرر بأن الطبقات الاجتماعية بوضعها الحاضر تمثل نوعاً من بقايا عدم المساواة التي كانت سائدة من قبل ، فالنظام الطائفي كان يقوم على أساس من العقيدة يبرر عدم المساواة . والنظام القانوني كان له ما يبرره من أسس فلسفية أو دينية . أما النظام العرفي فينقصه مثل هذا الأساس لأن القوانين الحديثة تتجه في معظم بلاد العالم نحو إقامة المساواة بين الناس والأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص . وإذن فما هو الأساس الذي يبرر قيام الطبقات الاجتماعية ؟ حاول المفكرون أن يجيبوا عن هذا السؤال وأن يجدوا تفسيراً لقيام الطبقات الاجتماعية ، وسنتعرض معاً عدداً من هذه الأسس التي رآها تفسر قيام هذه الطبقات :

١ - الأساس البيولوجي : حاول العلماء في هذا المجال أن يجدوا ارتباطاً بين العوامل البيولوجية وبين التمييز الطبقي . ومن أمثال هؤلاء العلماء جيمبولفيتش Gumplovitz الذي حاول أن يربط بين الجنس والطبقة . وجالتون Galton الذي حاول أن يربط بين الوراثة والطبقة ، وعلينا أن نستعرض عدداً من العوامل البيولوجية لئرى مدى أثرها في التمييز الطبقي الاجتماعي ، ولنرى هل من شأن هذه العوامل أن ترفع الإنسان إلى طبقة عليا أو تنخفض به إلى طبقة دنيا . ومن أمثلة هذه العوامل البيولوجية الجنس والذكاء والموهبة والصفات الجسمية كالثقرة والطول والجمال ، فإذا كان هناك ارتباط بين هذه العوامل وبين التمييز الطبقي كان علينا أن نتنظر مثلاً أن يكون أفراد الطبقات العليا ممن ينتمون إلى الجنس الذي اصطلح المجتمع على أفضليته ، أو يكونوا من ذوى المواهب أو الأذكاء أو الأقوياء أو الطوال ، أو ذوى الوجوه الجميلة أو الأوسمة ، وكذلك إذا كان للوراثة أثر في ذلك كان علينا أن نتنظر أن ينتمى أبناء هؤلاء إلى

الطبقات العليا في المجتمع أيضاً ، إذا كنا نتظر هذا فإن الواقع يثبت أن الأمر لا يكون كذلك دائماً ، فلا نجد مثلاً أن قادة المجتمع في الضنون والآداب والعلوم ينتمون إلى أعلى طبقاته ، كذلك لا نجد بالضرورة ينحدرون عن طبقات عليا أو ينحدر عنهم أبناء لهم نفس صفاتهم أو ينتمون إلى نفس طبقاتهم دائماً ، ويمكن أن تمثل لذلك بكثير من القادة العالميين نبوغاً في مجالاتهم المختلفة من أمثال شكسبير وسبنسر وكيتس وتشوسر وميلتون وشلي وديكنز وسميث ومالتوس وريكاردو وميل وجوته وشيلر وديكارت وسبنوزا وليبستر وكانت وفخته وهجل وكورنيل وراسين ومولير وبودلير وغيرهم .

حيث نجد جميعاً ينحدرون عن طبقات تراوح بين الطبقة الوسطى الدنيا والطبقة الوسطى العليا^(١) ، وأما من ناحية الكفاءة الجسمية أو الجمال فليس أظهر في هذه الناحية من الأبطال الرياضيين حيث نجدهم في العالم كله برغم شعبيتهم والشهرة التي يكتسبونها وبرغم ما يحصلون عليه من تكريم أدبي ومادى ، نجدهم برغم كل هذا لا يرتفعون في العادة إلى الطبقات العليا ، كما لا يعهد إليهم بأدوار رئيسية هامة في المجتمع أو يحتلون مراكز تخرج عن دائرة نشاطهم الرياضى ، هذا في الوقت الذي نجد فيه الكثيرين ممن لا ينطبق عليهم شروط الكفاءة الجسمية ، وقد احتلوا من المراكز القيادية أرفعها من أمثال نابليون وهتلر ولنكولن ولينين . وعلى هذا الأساس يمكن أن نخرج بنتيجة معينة هي عدم وجود ارتباط مباشر بين العوامل البيولوجية والطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها الإنسان ، إذ الواقع يشهد بأن الأفراد في كل الطبقات ينحدرون عن أفراد من كل الطبقات أيضاً ، كما لا توجد بالتالي طبقة عقيمة تماماً أو طبقة منتجة تماماً . وعلى الرغم من أن الوضع الطبقي قد ينتقل من الآباء إلى الأبناء فإن الكفاءات بالذات لا تورث . وبذلك نشهد إلى أن الطبقات الاجتماعية ليست طبقات طبيعية .

٢ - الأساس الاقتصادي : هل يمكن إرجاع الطبقات الاجتماعية إلى العوامل الاقتصادية ؟ يرى كثير من المفكرين وعلى رأسهم ماركس وإنجلز أن العامل الاقتصادي هو الأساس الذي ظهرت عليه الطبقات الاجتماعية ، وقد ظهرت وجهة نظرهما هذه واضحة في كتابهما *Communist Manifesto* كما أشرنا إلى ذلك من قبل في تقسيمهما للمجتمع إلى طبقتين اثنتين : البورجوازية والعمالية ، تملك الأولى كل

شئ كالمواد الغذائية والمواد الخام والمصانع والآلات ، بينما لا تملك الثانية سوى الحرمان ، ويرى أوبنهايمر Oppenheimer أن هناك طبقتين اجتماعيتين قامتتا على أساس اقتصادى أيضاً ، ولكنه يختلف مع ماركس وإنجلز في أن الأساس هنا هو ملكية الأرض . حيث توجد طبقة تملك الأراضى الواسعة وأخرى لا تملك شيئاً ^(١) ، وإذا سلمنا مع ماركس بأن الفصل بين عاملى الإنتاج (رأس المال والعمل) هو السبب فى وجود الطبقات الاجتماعية فهل إذا جردنا الرأسماليين من أموالهم والإقطاعيين من أرضهم يصبح لدينا مجتمع بدون طبقات ؟ يمكننا أن نجد الجواب عن هذا السؤال فى التجربة التى قام بها الاتحاد السوفيتى التى تشهد بأن نظام الطبقات الاجتماعية لا يزال موجوداً فى روسيا . والذى يشجع على وجوده ذلك المبدأ الذى يسير عليه الاتحاد السوفيتى والذى يقول : « من كل بحسب طاقته ولكل بحسب عمله »

From each according to his abilities, to each according to his labour.

إذ أن النتيجة المباشرة لتطبيق هذا المبدأ هى عدم المساواة فى الأجور ، وبالتالى عدم المساواة فى الدخل والمركز والوضع والقوة والمدرجات والتعليم ، ولا نظن بذلك أن الاتحاد السوفيتى يخلو من التمييز الطبقي بشكل أو آخر ، ولا بد أن نجد فيه فئات تختلف فى حضارتها وفى طرق حياتها وفى أذواقها وملبسها وعزلتها الاجتماعية وأندوجاميتها وذلك نتيجة طبيعية لما تتميز به من اختلاف فى الدخل والمدرجات والمسكن والأثاث وطرق الاستهلاك . وإذن فلكية أدوات الإنتاج ليست هى السبب الوحيد لوجود انطبقات الاجتماعية ، وإنما يمكن اعتبارها أحد الأسباب التى تؤدى إلى التمييز الطبقي ، إذ لا شك فى أن ملكية الأراضى وملكية وسائل الإنتاج من شأنها أن تخلق طبقة اجتماعية مسيطرة وطبقة أخرى خاضعة ، والطبقتان مختلفتان عن بعضهما البعض فى كثير من النواحي ، ولكن مع ذلك فليس فى الإمكان أن نقرر بأن هذه الملكية تحدد الطبقة الاجتماعية بطريقة مطلقة لما لهذه الملكية من صلة وثيقة بحجم رأس المال المستغل وطريقة استغلاله وكفاءة صاحبه وحالة السوق . وقد تكون هذه الملكية وسيلة للتمييز الطبقي ولكنها ليست السبب الوحيد للوضع فى طبقة اجتماعية معينة ، إذ من الملاحظ أن ظاهرة الطبقات

الاجتماعية لا تقوم فقط على الملكية الفردية ، لأن من يملكون هذه الوسائل لا يتمتعون جميعاً إلى طبقة واحدة ، وإنما إلى عدد مختلف من الطبقات ، وكذلك الحال فيما يتعلق بملكية الثروة نفسها سواء أكانت ثابتة أم منقولة حيث نجد هذه الملكية لا تحد بالضرورة الطبقة التي ينتمى إليها الفرد ، وليس أدل على ذلك ممن أطلق عليهم اسم الأغنياء المحدثين Nouveau riche والذين يصعب عليهم برغم غناهم الانتقال إلى الطبقات العليا ، ذلك لأن المجتمع في تقديره لا يعمل حساباً للثروة فحسب ، بل كيفية الحصول عليها أيضاً ، إذ أن هناك من طرق الحصول على الثروات ما لا يعتبرها المجتمع كفيلاً برفع صاحبها مهما زاد غناه ، فروتشلد Rothschild مؤسس الأسرة المعروفة بهذا الاسم برغم ما تميز به من ثراء عريض وبرغم تقرب الطبقات العليا إليه بملوكها ونبلائها بقصد إقراضهم بعض ماله ، برغم كل هذا لم يعتبروه واحداً منهم لأنه لم يكن في نظرهم أكثر من مراب يهودي ، جمع ماله عن طريق هذه المهنة التي اعتبروها حقيرة ، أما أحفاده فقد انضموا إلى زمرة الطبقات العليا بعد أن زالت عن ثروتهم رائحتها الأولى . وهكذا الأمر في حالات كثيرة حين توصل الطبقة أبوابها أمام كثير من الناس برغم غناهم ، ومن هؤلاء الناس على سبيل المثال أصحاب مجال التسليف بالرهن وتجار الملابس المستعملة ورؤساء خدم الفنادق ، إذ أن مثل هؤلاء مهما بلغوا من الغنى فإن مصدر ثروتهم لا يسمح لهم بالانتهاز إلى الطبقات العليا في المجتمع ، أما أبناؤهم وأحفادهم فيختلف وضعهم عن ذلك لأنهم يكونون قد حصلوا في العادة على درجة معينة من التعليم ، كما يكونون قد بعدوا بالتدرج عن طبقتهم الأصلية وكل ما يتعلق بها من صفات كلهجة الكلام والاصطلاحات اللفظية وطرق التصرف والسلوك ، كما أنهم غالباً ما يكونون علاوة على ذلك قد اتجهوا في حياتهم اتجاهاً اقتصادياً يختلف مع ذلك الذي كان لآبائهم .

وكما يمكن للثروة أن ترتفع بالطبقة الاجتماعية بالتدرج يكون لفقدائها أيضاً نفس الأثر بطريقة عكسية ، فإذا فقد أحد أفراد الطبقة العليا ثروته ، كان ذلك بداية لمرحلة نزول من هذه الطبقة ، فإذا لم ينزل الشخص نفسه فلا بد أن يتأثر أبناؤه وأحفاده بذلك فينزولوا تدريجياً إلى طبقات أدنى .

وإذن فما سبق نرى أن هناك ارتباطاً معيناً بين الثروة وبين الوضع الاجتماعي ،

ونقول مجرد ارتباط ، لأن الرتبة في حد ذاتها لا تعنى طبقة اجتماعية معينة ، وهي بذلك لا تفسر وجود هذه الطبقات كما لا تحدد وضعا اجتماعياً بالذات .

٣ - الأساس المهني : قد يمكن اعتبار الوظيفة أو المهنة أساساً لتفسير وجود الطبقات الاجتماعية، إلا أن هذه الناحية أيضاً مما لا يمكن قبولها أساساً لهذا التفسير وأبسط ما يمكن أن يوجه إليها أن الطبقات العليا فيما مضى على الأقل كان أفرادها يتميزون كقاعدة عامة بعدم انتمائهم لأية وظيفة أو مهنة معينة ولكنهم كانوا ينتسبون مع ذلك إلى فئة النبلاء مثلاً ، هذا علاوة على أن القيمة والأهمية التي تصاحب العمل تعتبر ظاهرة اجتماعية حديثة ، كما يمكن أن نمثل لذلك أيضاً بالنظام الطائفي في الهند ، حيث تميز بطبقتين ممتازتين لم يكن لأى منهما نشاط اقتصادى معين . وإذن فلم يكن للوظيفة أو المهنة ارتباط مباشر بالوضع الاجتماعى ، أما في الوقت الحاضر فنجد أن معظم المهن أو الحرف تضم أفراداً ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة ، كما هو واضح في مهنة التجارة والمنتجين الصناعيين والزراعيين ، أما أصحاب المهن الحرفية كالأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ، فنجد أن كل حرفة منها تضم فئات اجتماعية مختلفة فإذا قيل إن شخصاً ما يعمل طبيباً أو محامياً ما أمكن تحديد الفئة التي ينتمى إليها ، لأن هناك من النواحي الأخرى ما يشترك مع المهنة في هذا التحديد ومن هذه النواحي طبيعة العمل والكفاءة والوضع المالى ، هذا ونجد أن للحرفة دوراً معيناً في هذا المجال ، وهو تهيئة الفرصة لتغيير الوضع الاجتماعى والذي يكون عن طريق الجهد الذى يبذله الفرد ، والتغيير بهذا يعتمد على العوامل الشخصية التي يمثلها الجهد الشخصى وليس على العامل الموضوعى وهو المهنة .

ومما سبق نرى أن المهنة لا تؤكد للإنسان صعوده إلى طبقة عليا ، وإذا كان هناك من الحرف ما يرتفع بالفرد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى كالمهن الحرفية الأكاديمية في مجموعها إلا أنه ليس ضرورياً أن ترتفع بالفرد أكثر من ذلك فهي كما قلنا تهيئ الفرصة فقط للصعود إلى المراكز القيادية ، ولكن ذلك يتوقف على ما يبذله الفرد من جهد ، وفي هذه الحالة فقط يمكن أن نقول بأن المهنة قد ارتفعت بصاحبها إلى الطبقة العليا أو الطبقة الوسطى العليا .

٤ - الأساس السياسى : هل تقوم الطبقات الاجتماعية على أساس سياسى ؟ ربما

يكون الرد بالإيجاب في المجتمعات التي تسيطر فيها طبقة على أخرى عن طريق القوة أو القانون كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، ولكن الذي يهنا هنا هو الطبقات الاجتماعية في المجتمعات التي يتميز المواطنون فيها بالمساواة أمام القانون وفي الحقوق السياسية ، حيث لا توجد لأية طبقة امتيازات قانونية معينة . بل إن الطبقة الحاكمة نفسها نجدها في العادة لا تشجع على وجود امتيازات أو فوارق طبقية ، إلا أن هناك من الامتيازات أو الفوارق ما يشجع على وجودها الحكومون أنفسهم ، ففي الهند مثلا وبعد أن نالت استقلالها حاولت الطبقة الحاكمة أن تحدد من الفوارق الطبقية الموجودة نتيجة للنظام الطائفي ، فعملت على إزالة التفرقة في المعاملة وخاصة ما تعلق منها بطبقة المنبوذين Untouchables فأطلقت عليهم اسم أبناء الله Children of God ، كما نص الدستور الهندي على مساواتهم في المعاملة بالطبقات الأخرى من ناحية تولي الوظائف العليا وحقوقهم في الانتخاب ورد اعتبارهم كمواطنين ، إلا أن الشعب الهندي نفسه لا يزال ينظر إليهم ويعاملهم كما كان ينظر إليهم ويعاملهم قبل الاستقلال . والتفرقة في المعاملة هنا لا تأتي عن طريق الطبقة الحاكمة ولكن عن طريق الطبقة المحكومة .

وإذا كان الوضع فيما مضى كان يسمح بأن تكون الطبقة الحاكمة من ضمن فئات معينة ، فإن السائد في الوقت الحاضر المساواة في الحقوق السياسية بما فيها من حرية الترشيح وحرية الانتخاب ، ولما كانت الطبقات الدنيا تفوق من ناحية العدد كل الطبقات الأخرى أصبحت الطبقات الدنيا هي الحاكمة من الناحية النظرية ، ويمكن أن نلمس ذلك في بعض البلاد حين نجد أن الأحزاب العمالية هي التي تحكم وحدها في بعض الأحيان أو بالاشتراك مع أحزاب غيرها أحيانا أخرى ، وقد قفز بعض زعماء العمال نتيجة لذلك من الطبقات الدنيا إلى الطبقات الوسطى ، بل إن بعضهم قفز في بريطانيا إلى زمرة النبلاء وانضم بذلك إلى الطبقات العليا ، أما العمال أنفسهم كجموعة فقد تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ونالوا نصيباً أكبر من التعليم ، كما ارتفع مستوى معيشتهم ولكنهم ظلوا مع ذلك بعيدين عن الصعود في السلم الطبقي وبقوا في أسفله . وعلى العكس من المثال السابق نجد في الوقت الحاضر أنه على الرغم من أن الطبقات العليا لا تحكم إلا أنها ظلت مع ذلك على قمة السلم الطبقي ، ولم تعد هذه الطبقة العليا تتميز بالضرورة أنها طبقة ميسرة حاكمة وإذن فالصلة ليست مباشرة بين الطبقة الحاكمة وبين الطبقة الاجتماعية .

ونتهى من كل ما سبق بأن الأسس البيولوجية والاقتصادية والمهنية والسياسية ليست أساساً ضرورية لقيام الطبقات الاجتماعية في المجتمعات المفتوحة التي تسود فيها المساواة أمام القانون والمساواة القانونية أمام الفرص والتي تسمح بحرية العمل والحرية السياسية والحرية الاقتصادية والحرية في التعليم وإلى آخر ذلك من أشكال الحريات المختلفة، ولكن مع ذلك فإن هذه المجتمعات نجدها تتميز بتدرج طبقى واضح، كما يتميز أفراد هذه الطبقات باختلافهم في الاستعداد والموهبة والنشاط والملكية والأدوار السياسية التي يؤديونها، كما نجد هناك اتجاهات نحو التركيز في الثروة والقوة والنفوذ، إلا أن هذا الاتجاه لا نجده مقصوداً على طبقة معينة. وهذا يجعلنا نستبعد تفسير الطبقات الاجتماعية على أساس معين واحد، وإنما نرجح أن هذا التفسير يقوم على كثير من العوامل التي تختلف في قوتها وأهميتها كما تختلف في الزمان والمكان، تلك العوامل التي تعمل على وجود نظام طبقى في المجتمع والابتعاد به عن أن يصبح مجتمعاً بلا طبقات، وقد لا يتأثر أى تنظيم طبقى بالعوامل البيولوجية أو بالعوامل الاقتصادية أو السياسية، ولكن مع ذلك فليس في الاستطاعة أن يعزى قيام الطبقات الاجتماعية إلى هذه العوامل وحدها. وإنما لا بد أن يكون هناك ما يمكن إضافته إلى هذه العوامل الثلاثة.

وإذن فالطبقات الاجتماعية العرفية حقيقة نراها ونشعر بها وهي تعمل على انقسام المجتمعات، إلا أن هذا الانقسام لا يقتصر على الطبقات بعضها وبعض بل كثيراً ما نجده في داخل الطبقة الواحدة، حيث نجد أن الصراع الداخلى من أوضح ما يميز الطبقة الاجتماعية الواحدة والذي يقوم فيها برغم ما يشعر به المتصارعون من انتمائهم إلى طبقة واحدة. ولا بد أن تكون هناك أسس موضوعية تعمل على هذا التمييز الطبقي ويرجع أن هذه الأسس ذات طبيعة حضارية على أساس أن الطبقات الاجتماعية لا تخرج عن كونها حقائق تمثل عدداً من الحضارات الفرعية تقوم في داخل الوحدة الحضارية العامة للمجتمع ككل، ويمكن أن يكون هذا الفرض أساساً لدراسة أخرى تقوم على اعتبار الاختلافات الطبقية نتيجة للاختلاف في طرق التفكير والتصرف.

وعلى أساس الفرض السابق يمكن اعتبار الطبقات الاجتماعية مثله لعدد من الحضارات الفرعية، تقوم في داخل النطاق الحضارى ككل. وعلى الرغم من انتساب هذه الحضارات الفرعية إلى أصل واحد وانبثاقها عن مصدر واحد إلا أنها تختلف عن بعضها إلى الحد

الذى يميز بين طبقة وأخرى . وتكون هذه الحضارات الفرعية على أساس أن كل فرد يتقبل القيم التي تسود في طبقتة ويتصرف بحسبها حتى ليبدو السلوك النضبي واضحاً في كل نواحي الحياة ، فلكل فئة من الناس قيمها وأهدافها وعاداتها وأنماط سلوكها وعقليتها التي تفكر بها ونظرتها إلى الحياة وفلسفتها عنها . وتعيش هذه الفئات عادة في عزلة اجتماعية ، كما أنها تربي أطفالها منذ طفولتهم في جو خاص بها وتشكلهم بحسب قيم معينة حتى ينتهى بهم الأمر أخيراً إلى صفات جماعية معينة تميزهم عن أفراد آخرين في طبقات أخرى . وتعتبر هذه الصفات العامل الأول الذى يوحد بين أشخاص بعينهم في جماعة هي ما يطلق عليها اصطلاح طبقة . وربما كان على أساس هذه الصفات ما يوصف به نفر من الناس بأنه «أرستقراطي أصيل» أو «فلاح أصيل» وعلى أساس هذه الصفات وما يصحبها من أنماط السلوك والتصرف أصبح في الإمكان التمييز بين الأفراد على أساس انتمائهم إلى فئة معينة من الناس حتى ولو كانوا يعملون أو يعيشون في مكان واحد حيث يختلفون في تصرفاتهم كما لو كانوا ينتمون إلى أنواع إنسانية مختلفة .

وعلى الأساس الحضارى السابق يمكن أن نلمس فروقاً واضحة في كثير من نواحي الحياة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وذلك بحسب النواحي التالية التي اخترناها لهذا الغرض .

١ - السلوك : على الرغم من اختلاف نماذج السلوك داخل الطبقة الواحدة من فرد لآخر إلا أنه مع ذلك يمكننا أن نتنظر من الفرد تصرفاً بالذات يتفق والقيم السائدة لطبقتة ، وما نتوقعه في هذه الحالة لا يعتبر ضرورة ولكنه مجرد توقع لأن التصرف الفعلي قد يختلف كما قلنا من فرد لآخر . ويمكن أن نسأل أنفسنا هل يختلف تصرف الفرد من طبقة إلى أخرى إذا ضربه أحد على وجهه ؟ هل يرد الضربة أم يجرى خائفاً أم يشكو إلى الشرطة أم يدير خده الآخر ؟ الواقع أن أى تصرف من هذه قد لا يقتصر على أية طبقة معينة ، ولكن مع ذلك فلكل طبقة التصرف الذى يتفق وقيمها وأنماط سلوكها . هذا ولكل طبقة نماذج سلوكها التي تتعلق بالماكل والملبس والترفيه ومعاملة الناس وسلوكها في المناسبات المختلفة كالأفراح والأعياد .

٢ - اللغة : تتميز كل طبقة اجتماعية بأسلوبها في الكلام وفي لهجتها وألفاظها وأمثلتها التي تستخدمها .

٣ - تربية الأطفال : لكل طبقة طريقها وفلسفتها الخاصة في تربية أطفالها ، فمن الطبقات من تقسو في معاملة أطفالها ومنها من تكون أكثر نسامحاً ، ومن الطبقات من تكون رقابها على الأطفال مطلقة ومنها من لاتبهم بهذه الرقابة . ومنها من تهتم اهتماماً بالغاً بمن يختاره أبنائها من أصدقاء . ومنها من لا يعرف شيئاً إطلاقاً عن هؤلاء الأصدقاء .

٤ - درجة التعليم ونوعه والثقافة عامة : ويختلف الاتجاه نحو التعليم ونوعه من طبقة لأخرى فلأغنياء فلسفتهم والفقراء فلسفتهم ولأصحاب المهن الحرفية فلسفتهم أيضاً فيما يتعلق بنوع التعليم الذي يختارونه لأولادهم وفيما يتعلق بطول المرحلة التي يقضيها هؤلاء الأولاد في تعليمهم . (تعليم حر - نظري - عملي - متوسط - عال - فني إلخ) .

٥ - التعلق بنواحي الفنون والآداب المختلفة : فلكل طبقة ما تهواه من ألوان الموسيقى والرقص والغناء والآداب المختلفة من قصص وشعر ونثر ، كما نجد لكل طبقة طريقها في إعداد بيوتها من هذه الناحية (أدوات الاستماع إلى الموسيقى والغناء ، اللوحات الفنية والتحف والمكتبات) .

٦ - الولاء الديني . وحيث تتميز الفئات المختلفة من ناحية عمق شعورها الديني ومدى ارتباط الأفراد بالطبقات والشعائر الدينية .

٧ - نسبة المواليد ونسبة الوفيات والصحة عامة ومتوسط العمر : وتختلف كل هذه النواحي من طبقة لأخرى نتيجة لاختلاف السلوك والاتجاه الذي تتميز به كل طبقة عن الأخرى .

وهكذا وعلى هذا الأساس يمكن أن نجد تفسيراً لوجود الطبقات الاجتماعية كحقيقة تتميز بها المجتمعات في الوقت الحاضر برغم ما يتميز به الأفراد في هذه المجتمعات من مساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص .